●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي ●رئيس التحرير: نهيلة الدويبي

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

أصوات NEWS

• العدد: 118 • من 01 إلى 15 فبراير 2025

في الجزائر ..البحث مستمر عن «الهوية المفقودة»

تستمر الجزائر في سعيها المحموم للتمييز عن جيرانها، موجهة جهودها إلى محاولات مستمرة لتزوير التاريخ وفرض هويات ثقافية لا تمت للواقع بصلة. وتُعد هذه السياسة جزءًا من الصراع المستمر بين الجزائر والمغرب، الذي يتجاوز الصراع السياسي إلى مجالات أخرى تشمل الثقافة، الهوية، والتراث. فبينما يحاول النظام الجزائري استحضار تاريخ موازٍ منفصل عن الواقع، يحاول استغلال الفن والثقافة كأدوات ضغط واستفزاز ضد المغرب..

المغرب

قُوة أمنية رَاسخة في مُواجَهة التَحديات الإِرهابية

في عالم يسوده التوتر الأمني وتزايد التهديدات الإرهابية، باتت المملكة المغربية واحدة من الدول التي برزت بشكل لافت في مجال مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار الأمني. وقد أصبحت المملكة على مر السنين نموذجًا يُحتذى به في هذا المجال، بفضل استراتيجيتها الأمنية الشاملة التي لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تشمل أيضًا جوانب دينية واجتماعية واقتصادية. ومن خلال فاعلية أجهزتها الأمنية

النجاح الأمني المغربي

في عالم يسوده التوتر الأمني وتزايد التهديدات الإرهابية، باتت المملكة المغربية واحدة من الدول التي برزت بشكل لافت في مجال مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار الأمني. وقد أصبحت المملكة على مر السنين نموذجًا يُحتذى به في هذا المجال، بفضل استراتيجيتها الأمنية الشاملة التي لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تشمل أيضا جوانب دينية واجتماعية واقتصادية. ومن خلال فاعلية أجهزتها الأمنية، مثل المكتب المركزي للأبحاث القضائية والفرقة الجوية والمركز القضائي للدرك الملكي، استطاعت المملكة إحباط العديد من العمليات الإرهابية التي كانت تهدد حياة مواطنيها واستقرارها الداخلي

ففي ظل عالم يعجّ بتحديات عابرة للحدود، يسعى المغرب دائمًا إلى الحفاظ على أمنه القومي من خلال استراتيجيات متكاملة تعتمد على اليقظة المستمرة وتعاون دولي مثمر. وإذا كانت الجهود الأمنية المغربية قد أظهرت نجاحات باهرة في تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية، فإن هذه النجاحات تترافق مع تحديات مستمرة من الجماعات المتطرفة التي لا تتوقف عن محاولات استهداف أمن المملكة. ومع ذلك، يبقى المغرب في طليعة الدول التي تقف في وجه هذه التهديدات، مثبتًا بذلك مكانته كداعم رئيسي للسلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

المغرب: حصن منيع في مواجهة التهديدات الإرهابية

شهدت المملكة المغربية مرة أخرى نجاحاً استثنائياً في مواجهة تهديدات الإرهاب، وذلك عقب إحباط مكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، لمحاولة إرهابية كانت تستهدف استقرار البلاد. وقد أسفر هذا التدخل الأمني الاستباقي، الذي تم بتعاون ميداني مع عناصر الفرقة الجوية والمركز القضائي للدرك الملكي، عن توقيف أربعة أفراد متطرفين، بينهم ثلاثة أشقاء ينتمون إلى تنظيم داعش الإرهابي. وتحديدا، كانت هذه المجموعة النشطة في منطقة حد السوالم بإقليم برشيد تمثل تهديداً حقيقياً للأمن العام في البلاد.

هذا الحادث يسلط الضوء على المستوى العالي من الجاهزية التي تتمتع بها الأجهزة الأمنية المغربية وقدرتها على التعاطي مع التحديات المتزايدة التي تطرحها الجماعات المتطرفة، مما يعكس تصميماً قوياً للمملكة في التصدي لمحاولات العبث بأمنها.

> يعتبر التعاون الأمني الدولي أحد أبرز نجاحات المديرية العامة للأمن الوطني. فالمغرب تمكن من إرساء علاقات متينة مع العديد من الأجهزة الأمنية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبحت الأجهزة الأمنية المغربية تلعب دورا محوريا في تبادل المعلومات الأمنية والإشراف على العمليات الأمنية المشتركة. التعاون الأمني مع بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، وألمانيا

استراتيجية شاملة ومترابطة لمكافحة الإرهاب

إن النجاحات الأمنية المتواصلة التي يحققها المغرب في مكافحة الإرهاب تؤكد قوة واستدامة استراتيجيته الشاملة، التي تشمل جوانب أمنية ودينية واجتماعية واقتصادية. فما تميز به المغرب هو تعزيز الاستجابة المتكاملة التي تجمع بين قوة الأجهزة الأمنية وكفاءة المقاربة الدينية والاجتماعية الرامية إلى استئصال جذور التطرف.

منذ بداية تهديدات الإرهاب في المنطقة، اتبعت المملكة نهجًا استباقيًا يدمج بين المراقبة الدقيقة وتحليل المعلومات الاستخبارية في الوقت الفعلي. يركز هذا النهج على تفكيك الخلايا الإرهابية قبل أن تتمكن من تنفيذ أي عمليات، مما يجعل من المغرب سدًا منيعًا ضد أي تهديدات محتملة. ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى الخبرة الكبيرة التي اكتسبتها الأجهزة الأمنية المغربية في مكافحة الجماعات الإرهابية وتفكيك شبكاتها.

بالإضافة إلى ذلك، يقود صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المملكة في مسار متكامل من التعاون الدولي، حيث يساهم المغرب بشكل كبير في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. فالمملكة ليست فقط حليفًا فعالًا في الحرب ضد الإرهاب، بل تعتبر نقطة التقاء دولية في مكافحة التطرف العابر للحدود.

إن نجاعة المغرب في مواجهة هذه التهديدات الإرهابية قد جعلتها نموذجًا يُحتذى به في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهي من الأسباب التي جعلت المملكة تحظى باحترام وتقدير دولي في مجالات الأمن والاستخبارات. فالمغرب، بفضل استراتيجيته الأمنية المحورية، أصبح فاعلاً أساسياً في إطار التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب.

يعتبر العديد من الخبراء أن المغرب قد تمكن من بناء شبكة متكاملة من التعاون الأمني مع العديد من الدول الغربية والعربية على حد سواء، مما يعزز من قدرة المملكة على مواجهة أي تطور جديد للتهديدات الإرهابية. في هذا السياق، يسهم التعاون الأمني بين المغرب وفرنسا والولايات المتحدة في تبادل المعلومات الاستخباراتية ومكافحة شبكات التمويل والإمدادات اللوجستية للجماعات الإرهابية.

وبالرغم من النجاحات الأمنية التي يحققها المغرب في تعقب وتفكيك خلايا الإرهاب، فإن التحديات لا تزال قائمة. فكما هو الحال مع أي دولة تواجه تهديدات مستمرة من الجماعات المتطرفة، يظل الإرهابيون في بحث دائم عن طرق جديدة لتمويه عملياتهم والالتفاف على الأجهزة الأمنية

إلا أن ما يجعل هذه العمليات تواجه صعوبة في التنفيذ داخل المغرب هو مستوى

ي في مواجهة الإرهاب

اليقظة الأمنية الذي تتمتع به المملكة. فالإستراتيجيات المتطورة في تحليل المعلومات والتفاعل السريع مع أي تهديد، تشكل حصنًا قويًا ضد محاولات الإرهابيين. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر المغرب في طليعة الدول التي تركز على تجفيف منابع الإرهاب، سواء من خلال مراقبة الحدود أو من خلال برامج تعزيز التوعية المجتمعية.

إن الفشل المستمر للتهديدات الإرهابية في تنفيذ أي هجوم على الأراضي المغربية يمثل في حد ذاته انتصارًا كبيرًا للأجهزة الأمنية المغربية. فكل محاولة فاشلة تساهم في تعزيز الثقة في استراتيجيات المملكة وتثبت أن قوة الإرادة الأمنية

> إن نجاعة المغرب في مواجهة هذه التهديدات الإرهابية قد جعلتها نموذجا يحتذى به في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهي من الأسباب التي جعلت المملكة تحظى باحترام وتقدير دولي في مجالات الأمن والاستخبارات. فالمغرب، بفضل استراتيجيته الأمنية المحورية، أصبح فاعلاً أساسيا في إطار التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب

هي الأساس في هزيمة الإرهاب

يُظهر النجاح المستمر للمغرب في مواجهة الإرهاب، من خلال تفكيك الخلايا الإرهابية وإحباط محاولاتها المتكررة، مدى قوة التزام المملكة بأمنها القومي والاستقرار الإقليمي. ورغم التحديات المستمرة في مواجهة الفكر المتطرف، يظل المغرب نموذجًا في كيفية التعامل مع قوى الإرهاب بحزم واستباقية.

منذ أن أسست المديرية العامة للأمن الوطني في المغرب في 16 مايو 1956، وهي تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النظام الأمني في المملكة. ومع مرور السنوات، أصبحت هذه المؤسسة أكثر من مجرد جهاز أمني؛ فقد نجحت في بناء شبكة من العلاقات الدولية المتينة، وفي تطوير استراتيجيات أمنية استباقية ساعدت على الحفاظ على استقرار المملكة وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية.

في هذا السياق، يمكننا النظر إلى المؤسسة الأمنية المغربية باعتبارها نموذجًا متكاملًا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، من خلال تضافر جهود المؤسسات الأمنية المختلفة مع الدولة في مجالات متعددة.

في مقدمة هذه التحديات، يبقى التصدي للإرهاب أحد أهم أولويات المملكة. فمنذ السنوات الأولى لتأسيسها، بدأ المغرب في إدراك خطورة التهديدات الإرهابية التي قد تؤثر على أمنه واستقراره. وبالتالي، كانت المديرية العامة للأمن الوطني في طليعة المؤسسات التي بدأت في العمل على إرساء آليات وتكتيكات متطورة لمكافحة التطرف على المستوى المحلي والدولي. فالمغرب لم يقتصر في مواجهة الإرهاب على استخدام الطرق التقليدية، بل اعتمد على استراتيجية شاملة تضمنت الجوانب الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، والدينية.

يُعتبر التعاون الأمني الدولي أحد أبرز نجاحات المديرية العامة للأمن الوطني. فالمغرب تمكن من إرساء علاقات متينة مع العديد من الأجهزة الأمنية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبحت الأجهزة الأمنية المغربية تلعب دورًا محوريًا في تبادل المعلومات الأمنية والإشراف على العمليات الأمنية المشتركة. التعاون الأمني مع بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، وألمانيا، كان له دور محوري في إحباط العديد من العمليات الإرهابية في مرحلة مبكرة، وهو ما يعكس قدرة الأجهزة المغربية على المساهمة في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

إن نجاح استراتيجية المغرب في مكافحة الإرهاب لا يتوقف عند محاربة الخلايا الإرهابية، بل يمتد ليشمل جهودًا حثيثة في تجفيف منابع التطرف من خلال العمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في المناطق المهمشة. إذ تعد المقاربة الأمنية المغربية متعددة الأبعاد، حيث يتم الجمع بين التصدي للقوى الإرهابية من جهة، وفي نفس الوقت معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون دافعًا للتطرف. يتجسد هذا التوجه في العديد من المبادرات، مثل برامج التكوين المهني وتوفير فرص العمل للشباب، بالإضافة إلى تعزيز التنشئة الثقافية والفكرية.

من جهة أخرى، تركز المديرية العامة للأمن الوطني في المغرب على تأهيل موظفيها وتوفير التدريب المستمر لهم في شتى المجالات الأمنية. فالأمن ليس مجرد أجهزة وتقنيات متطورة، بل هو في المقام الأول قدرة بشرية على التعامل مع التحديات الأمنية المتزايدة. لذلك، عملت المؤسسة على تحديث برامج تدريبية متطورة لمنتسبيها، بحيث تشمل جوانب متعددة مثل حقوق الإنسان، مكافحة الجريمة الإلكترونية، واستراتيجيات مكافحة الإرهاب.

لقد تبنت السلطات المغربية أيضا استراتيجية الاستباقية في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث قامت بتدريب عناصر الأمن على آليات الاستخبارات الميدانية، واستخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات، مما مكنها من تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية في مراحل مبكرة. يُظهر هذا الأداء الكفاءة العالية للأجهزة الأمنية المغربية في تحليل المعلومات ورصد الأنشطة المشبوهة قبل أن تتخذ شكل تهديد فعلي. وهذا النوع من الاستجابة الاستباقية يعكس قوة النظام الأمني المغربي في حماية الأمن الوطني.

إحدى الخصائص المميزة للمؤسسة الأمنية المغربية هي اعتمادها على أسلوب التواصل مع المواطن. فالشرطة المغربية لا تقتصر على تقديم الخدمات الأمنية فحسب، بل تسعى إلى بناء علاقة من الثقة والاحترام المتبادل مع المواطن. تسهم هذه المقاربة في تعزيز انفتاح المؤسسة على محيطها الاجتماعي، وبالتالي تزيد من فعاليتها في مواجهة التحديات الأمنية. من خلال تنظيم الحملات التوعوية وتوفير برامج للشرطة المجتمعية، استطاعت الأجهزة الأمنية المغربية أن تكون قريبة من احتياجات المواطنين، مما يساهم في رفع الوعي الأمني وتحسين العلاقة بين المواطن والجهاز الأمني.

علاوة على ذلك، تبرز النجاعة المغربية في محاربة الإرهاب في صمودها أمام التحديات المعقدة التي يواجهها العالم في مجال الأمن. فالتهديدات الإرهابية أصبحت أكثر تطورًا وتنظيمًا، سواء في شكل الهجمات الانتحارية أو من خلال الشبكات الإرهابية العابرة للحدود. لكن رغم هذه المخاطر المتزايدة، تمكن المغرب من بناء جهاز أمني قادر على مواجهة هذه التهديدات، بل وحقق العديد من النجاحات في الحد من العمليات الإرهابية داخل أراضيه.

كما أن المغرب أظهر قدرته على التأقلم مع التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية على المستوى الدولي. فالتعاون مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، كان له تأثير كبير في تعزيز فعالية الجهود المشتركة في مكافحة الإرهاب. هذا التعاون جعل من المغرب شريكًا لا غنى عنه في بناء استراتيجيات الأمن الإقليمي، وفي استدامة التعاون الأمني عبر الحدود.

ومع كل هذه الإنجازات، لا يزال التحدي الأمني قائمًا، خصوصًا في ظل تطور أساليب الجريمة والإرهاب. يتطلب هذا من المديرية العامة للأمن الوطني الاستمرار في تحديث استراتيجياتها الأمنية وتبني تقنيات

> لقد تبنت السلطات المغربية أيضا استراتيجية الاستباقية في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث قامت بتدريب عناصر الأمن على آليات الاستخبارات الميدانية، واستخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات، مما مكنها من تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية في مراحل مبكرة. يظهر هذا الأداء الكفاءة العالية للأجهزة الأمنية المغربية

جديدة، فضلاً عن تعزيز التعاون مع الدول الشريكة. وبذلك، تبقى المؤسسة الأمنية المغربية عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على الأمن الوطني والدولي، ومنارة للأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، لا شك أن المغرب قد أثبت بجدارة كفاءته الأمنية وقدرته الفائقة على مواجهة التحديات الأمنية، سواء من خلال تفاعله مع التهديدات الداخلية أو من خلال دوره الفاعل في الأمن الإقليمي والدولي. وتعكس هذه النجاحات الاستراتيجية التزام المملكة المستمر بتوفير بيئة آمنة ومستقرة للمواطنين والمقيمين، مما يعزز صورة المغرب كداعم رئيسي للأمن والسلام في المنطقة.

الحكومة المغربية بين تحديات الإنجاز وضغوط المرحلة: قراءة تحليلية في تماسك الأغلبية ورهانات المستقبل

تشكل التحالفات الحكومية في الأنظمة الديمقراطية اختبارًا حقيقيًا لقدرة الأحزاب السياسية على تجاوز خلافاتها والعمل المشترك لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى. وفي هذا السياق، شهدت الساحة السياسية المغربية خلال الأسابيع الماضية توترات داخل صفوف الأغلبية الحكومية، حيث تبادل مسؤولو الأحزاب المكونة لها انتقادات بشأن تدبير بعض الملفات الاجتماعية والاقتصادية. ورغم هذه التحديات، أصدرت أحزاب الأغلبية بلاغا مشتركا يشيد بـ"الإنجازات المحققة"، مؤكدة على التماسك الحكومي وإرادتها المشتركة لإنجاح التجربة الحالية.

ورغم تأكيدها على وحدة الصف، لا يمكن إغفال دلالات هذا الاجتماع، الذي جاء في وقت تتزايد فيه الانتقادات حول أداء الحكومة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، واحتدام الجدل حول بعض الإصلاحات الكبرى، مثل الحماية الاجتماعية، والتشغيل، وإصلاح التعليم والصحة. فهل يعكس هذا الاجتماع بداية مصالحة حقيقية داخل الأغلبية، أم أنه مجرد محاولة لتهدئة الأوضاع دون معالجة جوهرية للإشكالات المطروحة؟

الاقتصاد بين الضغوطات العالمية وجهود التحكم في التضخم

أشادت الأغلبية الحكومية بقدرة الحكومة على التحكم في الوضع الاقتصادي، رغم تداعيات الأزمات العالمية، كالحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار المواد الأولية. ووفق الأرقام الرسمية، تمكن المغرب في عام 2024 من استقطاب 17.4 مليون سائح، ما جعله يتصدر قائمة الوجهات السياحية الإفريقية، كما تم تحقيق تقدم في مشاريع تحلية المياه والطاقة المتجددة، خاصة الهيدروجين الأخضر.

إلا أن هذا لا ينفي التحديات الاقتصادية العميقة، حيث يواجه المغرب ضغوطًا مرتبطة بالتضخم، وتراجع القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المواطنين، واستمرار تداعيات الجفاف على الفلاحة، التي تعد قطاعًا حيويًا يشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة. كما أن التدابير الحكومية لاحتواء التضخم المستورد، رغم فعاليتها النسبية، لا تزال محل جدل، خاصة فيما يتعلق بمدى انعكاسها الفعلي على الأسعار في الأسواق المحلية.

ملفات الحماية الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية

من بين أبرز الملفات التي تراهن عليها الحكومة لتعزيز شعبيتها هو ورش الحماية الاجتماعية، الذي يسعى لتعميم التغطية الصحية والتأمين الإجباري على المرض، وتوسيع الدعم المباشر للأسر الفقيرة. وفي هذا السياق، أكدت الأغلبية أنها خصصت 45 مليار درهم لتنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي، بما في ذلك الزيادة في الأجور وتقليص الضريبة على الدخل، وهي إجراءات لاقت ترحيبًا، لكنها تواجه انتقادات تتعلق بسرعة التنفيذ ومدى قدرة الفئات الهشة على الاستفادة الفعلية منها.

على صعيد آخر، لا يزال ملف الأسعار يمثل هاجسًا للمواطنين، خاصة مع اقتراب شهر رمضان، حيث ترتفع المخاوف من المضاربة في الأسواق، ما دفع الحكومة إلى التأكيد على تشديد المراقبة وضبط آليات توزيع المواد الأساسية.

التشغيل والرهانات المستقبلية

تظل معضلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة، خاصة في ظل استمرار تداعيات الجفاف وضعف خلق فرص الشغل في بعض القطاعات الإنتاجية. ومع ذلك، تؤكد الحكومة أنها بصدد وضع خارطة طريق جديدة للتشغيل، تهدف إلى تحفيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، مثل الاقتصاد الأخضر والصناعة التحويلية. غير أن نجاح هذه الخطط يتطلب إصلاحات عميقة في مناخ الأعمال، وتقليص البيروقراطية التي تعيق الاستثمار، فضلا عن توفير تكوينات مهنية تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل.

التماسك الحكومي: حقيقة أم توازن هش؟

رغم تأكيد أحزاب الأغلبية على وحدة الصف، إلا أن التوترات التي برزت في الأسابيع الماضية تعكس وجود خلافات حقيقية في تدبير بعض الملفات، لا سيما فيما يخص توزيع الأدوار بين مكوناتها. فحزب الأصالة والمعاصرة، الذي يرأس قطاعات وزارية مهمة، وجد نفسه أمام انتقادات داخلية، خاصة فيما يتعلق بإصلاح قطاع العدل وتدبير السياسات الاجتماعية، في حين يسعى حزب الاستقلال لتعزيز حضوره في المشهد السياسي عبر الدفاع عن بعض الملفات الاجتماعية ذات التأثير الشعبي.

من جهته، يحاول حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يقود الحكومة، الحفاظ على توازن دقيق بين شريكيه، في ظل الضغط المتزايد على رئيسه عزيز أخنوش لتقديم نتائج ملموسة في المجالات التي تهم المواطن بشكل مباشر.

بين التحديات والرهانات القادمة

لا شك أن الحكومة الحالية تواجه رهانات كبرى، تتراوح بين التحديات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وضغوط المعارضة والمجتمع المدني من جهة أخرى. ورغم المحاولات الحثيثة للحفاظ على الانسجام داخل الأغلبية، إلا أن استمرار الخلافات قد يضعف فاعلية العمل الحكومي في المستقبل.

المرحلة القادمة ستكون حاسمة في تحديد مدى قدرة التحالف الحكومي على تحقيق وعوده، خاصة مع اقتراب منتصف الولاية، حيث سيصبح من الضروري تقديم حصيلة واقعية تقنع الرأي العام بجدوى الإصلاحات المنجزة، وإلا فإن تصدع الأغلبية قد يصبح واقعًا لا يمكن إخفاؤه بالبلاغات الرسمية.

قانون الإضراب بين تمسك الحكومة ورفض النقابات

لا تزال مسألة إدراج دبيجة في مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب تشكل نقطة خلاف جوهرية بين الحكومة والتنظيمات النقابية. فبينما تؤكد النقابات على ضرورة تضمين دبيجة تحدد المبادئ المؤطرة للقانون، شدد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، خلال اجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، على تمسك الحكومة برفض هذا المطلب لأسباب مسطرية، مع وعد بتوسيع الاستشارات القانونية قبل إحالة المشروع على جلسة تشريعية عامة.

وأوضح السكوري أن الحكومة لا تعارض مبدئيا وجود دبيجة، لكنها ترى أن القوانين التنظيمية السابقة لم تتضمن دبيجة، مما يجعل إضافتها إلى هذا القانون سابقة غير منسجمة مع المساطر المعتمدة. كما أكد أن المشروع يرتكز على مقتضيات الدستور المغربي وعلى التجارب الدولية والممارسة الوطنية، وبالتالي فهو لا يحتاج إلى دبيجة لتوضيح مرجعيته القانونية.

بالمقابل، رفضت النقابات هذا الطرح، حيث اعتبر الاتحاد المغربي للشغل (UMT) والكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT) أن غياب الدبيجة قد يؤدي إلى تأويلات قانونية تحد من حق الإضراب، مطالبين بإدراجها لضمان التوازن بين حقوق العمال وأرباب العمل. كما شددوا على أن القانون، بصيغته الحالية، يتضمن مقتضيات قد تجعل تنظيم الإضرابات أكثر تعقيدًا، مثل الإشعار المسبق والحد الأدنى من الخدمة في بعض القطاعات الحيوية.

وفي ظل هذا الجدل، طرح بعض الفرق البرلمانية مقترحات لحل الخلاف، من بينها إمكانية تعديل المشروع قبل عرضه على الجلسة العامة في حالة التوصل إلى اتفاق جماعي. كما اقترح بعض المستشارين صيغة توافقية يمكن من خلالها إدراج المبادئ الأساسية في نص القانون نفسه بدل وضع دبيجة منفصلة.

وفي سياق متصل، أشار السكوري إلى أن المغرب لم يصادق بعد على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية، ليس لعدم الاتفاق مع مضامينها، ولكن لأنها تتعارض مع بعض المقتضيات الدستورية، خاصة فيما يتعلق ببنية النظام القانوني المغربي.

ومع استمرار التباين في المواقف، يبقى السؤال مفتوحًا حول مدى قدرة الحكومة والنقابات على التوصل إلى حل توافقي، يضمن تمرير القانون دون المساس بجوهر الحق في الإضراب، أو ما إذا كان الخلاف سيؤدي إلى تصعيد اجتماعي قد يعقد مسار الحوار الاجتماعي في المرحلة المقبلة.

لم يعد للجزائر ماء وجه في الساحة الدولية..

تواجه الجزائر تحديات كبيرة على الساحة الدولية نتيجة لتصعيد مواقفها الدبلوماسية في العديد من القضايا البارزة، خاصة في ما يتعلق بالصحراء المغربية والعلاقات مع بعض الدول الكبرى مثل فرنسا وإسبانيا. يشهد العالم اليوم توترًا متزايدًا في علاقات الجزائر مع جيرانها الأوروبيين والعرب، خاصة في ظل تجاهلها المستمر للقيم الدولية المعترف بها في التعامل مع القضايا الإقليمية والعالمية. ولا تقتصر هذه التوترات على صراعاتها مع الدول الكبرى فقط، بل تتعداها إلى رفض الجزائر احترام حقوق الإنسان والمبادئ الدبلوماسية الأساسية التي تبني عليها العلاقات الدولية.

أزمة العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية

أصبح الحديث عن تصعيد العلاقات الجزائرية مع فرنسا وإسبانيا موضوعًا رئيسيًا في الساحة الدبلوماسية الدولية. منذ بعض الوقت، تتخذ الجزائر مواقف عدائية تجاه هاتين الدولتين، وذلك على خلفية مواقفهما المتقدمة في دعم وحدة أراضي المملكة المغربية وسياستها في الصحراء. هذا الموقف الذي يتبناه البلدان الأوروبيان لا يتماشى مع الموقف الجزائري الذي يعتبر الصحراء المغربية نزاعًا إقليميًا يجب أن يُحل داخل إطار الأمم المتحدة. إلا أن ما يثير الاستغراب هو تصاعد التوترات على خلفية مواقف دبلوماسية، مثل استدعاء السفير الفرنسي في الجزائر احتجاجًا على ما وُصف بـ"المعاملة الاستفزازية" لبعض الجزائريين في مطارات باريس. يعتبر البعض أن الجزائر تسعى من خلال هذه الإجراءات إلى زيادة الضغط على باريس ومدريد للتراجع عن مواقفهما.

هذه السياسة التصعيدية للجزائر لم تقتصر على فرنسا وإسبانيا فقط، بل امتدت إلى أوروبا بشكل عام، حيث تسببت في تعميق العزلة الجزائرية. لم يقتصر التصعيد على القضايا السياسية، بل شمل أيضا مسائل حقوق الإنسان التي جعلت الجزائر عرضة لانتقادات واسعة من قبل المنظمات الحقوقية الدولية. ومع تصاعد الأزمات السياسية، استدعت الجزائر مرارًا وتكرارًا سفيريها من الدول الكبرى، ما يعكس حالة من التخبط الدبلوماسي وفقدان البوصلة في إدارة العلاقات الدولية.

قضية حقوق الإنسان: أزمة داخليّة تؤثر على الخارج

من ناحية أخرى، فإن الجزائر لم تقتصر على التصعيد في علاقاتها مع الدول الكبرى فحسب، بل إن سياستها الداخلية تجاه حقوق الإنسان تُعدّ من أكبر العوامل المساهمة في توتر العلاقات الدولية. ففي حادثة بارزة، تم اعتقال الكاتب الفرنسي من أصل جزائري، بوعلام صنصال، بسبب آرائه حول الحدود التاريخية للمغرب. هذا الحادث شكل نقطة تحول في المواقف الدولية تجاه الجزائر، حيث أدانت الهيئات الحقوقية الأوروبية هذه التصرفات معتبرة إياها انتهاكا لحرية التعبير. كما أن البرلمان الأوروبي قد أصدر عدة قرارات تدين هذه الانتهاكات، مما يزيد من عزلة الجزائر على الساحة الدولية.

إن استمرار الجزائر في قمع الحريات ورفض احترام الحقوق الأساسية لشعبها يعكس في النهاية صورة دولة مارقة لا تلتزم بالمعايير الدولية. وهذا الموقف أصبح محل انتقاد واسع من قبل الدول الغربية ومنظمات حقوق الإنسان، وهو ما يضع الجزائر في مواجهة مع الرأي العام العالمي، بل ويزيد من عزلة النظام الجزائري في الساحة الدولية.

> هذه السياسة التصعيدية للجزائر لم تقتصر على فرنسا وإسبانيا فقط، بل امتدت إلى أوروبا بشكل عام، حيث تسببت في تعميق العزلة الجزائرية. لم يقتصر التصعيد على القضايا السياسية، بل شمل أيضا مسائل حقوق الإنسان التي جعلت الجزائر عرضة لانتقادات واسعة من قبل المنظمات الحقوقية الدولية

سياسة الجزائر التصعيدية: رهان فاشل لتغطية الفشل الداخلي

يبدو أن الجزائر، وفي إطار سياستها الخارجية المتبعة، تسعى لإيجاد مشجب لتبرير سلوكاتها الداخلية المتناقضة. وبذلك، تتبنى استراتيجية تصعيدية تهدف إلى توجيه الأنظار عن الأزمات الداخلية العميقة التي يعاني منها الشعب الجزائري. على الرغم من أن الجزائر تدرك فشل سياستها الداخلية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تواصل تصعيد المواقف مع جيرانها والدول الأوروبية بهدف تعزيز موقفها على الساحة الدولية.

هذا التصعيد لا يمكن اعتباره فقط ردود فعل عاطفية تجاه الانتقادات الموجهة لها، بل هو في جوهره محاولة لتغطية الإخفاقات الداخلية. ففي وقت تواجه فيه الجزائر تدهورًا اقتصاديًا غير مسبوق، وارتفاعًا في معدلات البطالة، وتفاقمًا في الوضع الاجتماعي، نجد أن الحكومة الجزائرية تواصل سياستها التصعيدية إما تجاه فرنسا أو إسبانيا أو حتى المغرب. لكن، وفي حقيقة الأمر، هذا التصعيد لم يحقق الجزائر أي مكاسب دبلوماسية على المدى الطويل.

الجزائر أمام اختبار مواقفها الدولية

إن التصعيد المستمر من قبل الجزائر لا يمثل فقط فشلًا في السياسة الخارجية، بل هو أيضًا مؤشر على عجز النظام الجزائري عن التفاعل بشكل بناء مع الأزمات الدولية والمحلية. فالجزائر على الرغم من محاولاتها المتكررة فرض مواقفها أحادية الجانب في قضايا مصيرية مثل قضية الصحراء، فإن هذه السياسات تقابل برفض واسع من المجتمع الدولي.

وفي حين أن الجزائر تستمر في سعيها لتعميق هذه العزلة، فإن المواقف الدولية تُظهر بشكل جلي أن الجزائر في طريق مسدود. فلم يعد التصعيد يلقى صدى إيجابيًا، بل بات يزيد من انكشاف ضعف الدبلوماسية الجزائرية وفشلها في بناء علاقات متوازنة مع جيرانها وأصدقائها في أوروبا والعالم

ما تقوم به الجزائر من تصعيد مستمر في مواقفها السياسية والدبلوماسية يشير إلى ضرورة تغيير استراتيجيتها الخارجية. استمرار الجزائر في تصعيد النزاعات مع الدول الأوروبية الكبرى ومع جيرانها، لا سيما المغرب، لن يؤدي إلا إلى مزيد من العزلة على الساحة الدولية. وفي الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر إلى توطيد علاقاتها مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز استقرارها الداخلي وتطوير اقتصادها، نجد أن سياسات التصعيد والتوتر لا تساهم إلا في إضعاف مواقفها.

الجزائر بحاجة إلى إعادة تقييم سياساتها الدبلوماسية، والتركيز على بناء علاقات تحترم حقوق الإنسان وتعزز التعاون الدولي. إذ إن الاستمرار في سياستها التصعيدية سيؤدي حتمًا إلى تراجع مكانتها على الساحة الدولية، وسيعزز من عزلتها في المحافل العالمية.

في الجزائر.. البحث مستمر عن «الهوية المفقودة»

تستمر الجزائر في سعيها المحموم للتمييز عن جيرانها، موجهة جهودها إلى محاولات مستمرة لتزوير التاريخ وفرض هويات ثقافية لا تمت للواقع بصلة. وتُعد هذه السياسة جزءًا من الصراع المستمر بين الجزائر والمغرب، الذي يتجاوز الصراع السياسي إلى مجالات أخرى تشمل الثقافة، الهوية، والتراث. فبينما يحاول النظام الجزائري استحضار تاريخ موازٍ منفصل عن الواقع، يحاول استغلال الفن والثقافة كأدوات ضغط واستفزاز ضد المغرب، مستخدمًا في ذلك كل الوسائل السياسية والإعلامية لتحقيق أغراضه.

إن الحملة العدائية الجزائرية ضد المغرب ليست جديدة، بل هي جزء من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تقويض الهوية المغربية من خلال ترويج الأكاذيب والادعاءات حول التراث الثقافي المغربي. وتعد محاولات الجزائر لتسجيل الزليج المغربي كتراث جزائري في اليونسكو أبرز مثال على هذا السعي المستمر لاحتكار التاريخ المغربي، وهو ما يعكس خلفية ثقافية سياسية معقدة تتجاوز مفهوم الفنون إلى ما هو أعمق وأكبر، حيث يتداخل التاريخ والسياسة والإعلام في صراع دائم على الهوية .

منذ فترة طويلة، تسود العلاقات بين المغرب والجزائر حالة من التوتر والعداء، وهو ما يجد تجلياته في الخطاب الإعلامي والسياسي الذي تتبناه القيادة الجزائرية. حيث يتجاوز هذا العداء حدود الخلافات السياسية إلى محاولات مستمرة لتشويه الحقائق التاريخية والثقافية التي تربط الشعبين المغربي والجزائري..، يبدو أن الجزائر قد انطلقت في حملة منظمة لتشويه الموروث الحضاري المغربي واتهامه بسرقة جوانب من ثقافتها، وهو ما يظهر جليًا في الادعاءات المستمرة بأن الرموز الثقافية المغربية مثل الزليج، القفطان، الكسكس، والطاجين هي "منتجات جزائرية". هذه الادعاءات المكررة لا تعكس فقط محاولة لتزوير التاريخ، بل هي جزء من استراتيجية أكبر تهدف إلى تعزيز "الهوية الجزائرية" على حساب التاريخ المشترك مع المغرب.

في الجزائر، ودون حكمة موروثة للاستعانة بها، يكاد الإعلام الذي ينطقه جهاز الحرب الدعائية ضد المغرب، يقول: "الاستقواء برموز تراث حضاري عريق يبدأ بنشل تلك الرموز من المغرب،" والأمر كله يفتقر للصواب ولا يتوسل حتى بالطرافة. وآخر فصول هذا الإدمان المرضي هو ترديده، مرة أخرى، أن الزليج (قطع الفسيفساء) هو فنٌ جزائري خالص، منذ حوالي 16 قرنا، وسرقه المغرب ثانية ليزين به أيقونة كأس أفريقيا لكرة القدم.

الزليج هو نوع من الفسيفساء المصنوعة من القطع الصغيرة من البلاط الملون، ويُستخدم في تزيين الجدران والأسطح في المباني المغربية، سواء في المساجد أو القصور أو المنازل التقليدية. يعد الزليج أحد أبرز عناصر التراث الثقافي المغربي، وهو يعكس تاريخًا عريقًا من الحرفية العالية والفن الزخرفي المتقن. يعود أصل هذا الفن إلى العصور الإسلامية، حيث كان يُستخدم لتزيين المساجد والمعالم التاريخية في المغرب. لكن الزليج لا يقتصر على الجمال الفني فحسب، بل يعكس أيضًا قيمًا اجتماعية وثقافية، ويعد جزءًا أساسيًا من هوية الشعب المغربي.

ورغم محاولات الجزائر المتواصلة لاستمالة هذا الفن، فإن الحقيقة التاريخية تظل واضحة: الزليج هو جزء من التراث المغربي الخالص الذي طالما تم توثيقه في مدونات تاريخية وعمرانية في العديد من الكتب والمراجع الدولية. المغرب يعتبر هذا الفن جزءًا من إرثه الثقافي الذي يعكس روحه الحضارية ويُعدُّ من العناصر الأساسية التي تميز تصميمه المعماري الفريد.

> العداء الإعلامي والسياسي الجزائري ينعكس سلبًا على العلاقات الشعبية بين البلدين، حيث يصب الزيت على نار العداء بين الأجيال الشابة في كلا البلدين، مما يجعل من الصعب بناء جسور للتعاون بين الشعبين في المستقبل. وفي ظل هذا التوتر، يظل هناك حاجة ماسة لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، وفتح قنوات التواصل بين المغرب والجزائر

هناك تقاليد وممارسات دبلوماسية مغربية عريقة في التعامل مع محاولات انتهجتها شركات ودول للاستيلاء على المنتج التراثي المغربي لأغراض سياسية أو تجارية، دون مراعاة لمكانة ذلك الموروث الذي يعبر عن هوية وحضارة البلد ومواطنيه.

نستحضر في هذا المقام، محاولات دول توظيف المال والعلاقات للسطو على بعض من تراث وثقافة المغرب، من أطباق طعام وموسيقى إلى صناعات تقليدية مثل الزليجوالقفطان ، وهي محاولات لا زالت مستمرة إلى الآن، رغم حرص المغرب المستمر الذي تؤكده الدلائل والمعطيات التاريخية والعمرانية على الحفاظ على تراث المملكة وإدارته.

والتاريخ هو عقدة العقد لدى القيادة الجزائرية، لأنها تقود الدولة الوطنية الجزائرية الأولى في تاريخ الجزائر. المغرب الأوسط، كما تعرف به الجزائر في الجغرافيا وفي التاريخ، وقبل استقلالها سنة 1962، قبل الاحتلال الفرنسي الذي دام 130 سنة، كانت الجزائر ولاية عثمانية لحوالي خمسة قرون، وقبل ذلك كانت إقليماً ضمن الإمبراطورية المرابطية ثم الموحدية. وفي الفترة التي يقول الإعلام الجزائري إن "زليجها" أنتج فيها، أي قبل 16 قرنا، كانت خاضعة لحكم الوندال لحوالي قرنين.

في الموروث الحضاري الجزائري خليط من بصمات وآثار مرور إمبراطوريات وحضارات، كان يمكن أن تستثمره دولة الجزائر الآن إيجابيا، ثقافيا وسياسيا، وتتخلص من عقدة "اليتيم التاريخي". تلك العقدة التي توجهها سياسيا في عداء مرضي للمغرب، وتلوث علاقاتها معه. لأن حقائق التاريخ هي مجرد حقائق وليست عيوبا أو عاهات أو نقائص، والتاريخ لا يفتعل وموروثه لا ينتشل.

حقائق تاريخ المغرب وموروثاته مسجلة في المدونات التاريخية ومحفوظة في أقدم جامعات العالم، وفي أغنى متاحفه. وهي راسخة آثارا في الأرض وفي تفاصيل الحياة اليومية للإنسان في المغرب، لسانا، عمارة ووجدانا. وهي تصون نفسها من العبث بها، وإن اعتبرت من تراث الإنسانية، لا تأبه بمحاولات استعارتها إعجابا بها، أو تبنيها غيظا منها.

الجهاز المكلف في الجزائر بدوام إشعال حملات العداء للمغرب يعرف تلك الحقائق، ولكنه مهتم بمحاولات تزوير كل الحقائق حول المغرب، في حاضره وفي تاريخه، هادفا إلى دوام استنفار العداء الشعبي الجزائري ضد المغرب. يحقن الحالة النفسية الشعبية الجزائرية بمنشطات العداء للمغرب. ولهذا، يطارد الحضارة المغربية، في كل مظاهرها، ويزعم أنها سطو على منتجات جزائرية، فيستفز الذاتية الهوياتية الجزائرية ضد المغرب، لكي يسوقها إلى الاحتماء بالقيادة "الذائدة" عن "الأنا" الجزائرية. هي سياسية – عن سبق وإصرار وترصد – دعائية ومزدوجة الهدف، تهدف إلى شحن العداء الشعبي الجزائري ضد المغرب وتهدف إلى شحذ إقناع الجمهور الجزائري بجدوى قيادة الجنرالات للبلد. وهي في الحالتين فاشلة، بدليل انصراف الجزائريين عنها إلى مغالبة تحدياتهم المعيشية، وبدليل تعاظم السخط العام والذي تعكسه حملة "مانيش راضي". ولكن الجهاز الدعائي للجنرالات لا يهتم، بل يصر على مواصلة المحاولات وعلى تكرار الافتعالات.

تعتبر السياسة الداخلية الجزائرية أحد الدوافع الرئيسية لهذا العداء المستمر ضد المغرب. حيث يجد النظام الجزائري في معاداة المغرب مخرجًا لإلهاء الشعب الجزائري عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تواجهها البلاد. فمن خلال التركيز على العداء الموجه ضد المغرب، يمكن للقيادة الجزائرية تحويل انتباه الشعب عن القضايا الداخلية، مثل التضخم، البطالة، وتراجع مستوى المعيشة.

وفي السياق ذاته، تلعب الجزائر على وتر "الهوية الوطنية" لمواجهة ما تراه تهديدًا من المغرب، وهي محاولة فاشلة لتوحيد الشعب الجزائري حول قضية وهمية تهدف إلى تعزيز موقف النظام الحاكم، الذي يعاني من أزمة مصداقية في الداخل والخارج. هذا الاستخدام السياسي للعداء لا يخدم مصالح الشعب الجزائري بقدر ما يعمق الخلافات ويزيد من حدة التوتر بين البلدين الجارين.

إن استمرار هذه الحملة الدعائية ضد المغرب يهدد بتعميق الهوة بين البلدين ويعزز من العزلة التي تجد نفسها فيها الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي. فبينما يحقق المغرب نجاحات دبلوماسية واقتصادية، تصارع الجزائر من أجل الحفاظ على مكانتها الإقليمية. في المقابل، يعاني الشعب الجزائري من أزمة اقتصادية خانقة، بينما تستمر حكوماته في تبني سياسة الهجوم على المغرب بدلاً من معالجة مشاكلها الداخلية.

العداء الإعلامي والسياسي الجزائري ينعكس سلبًا على العلاقات الشعبية بين البلدين، حيث يصب الزيت على نار العداء بين الأجيال الشابة في كلا البلدين، مما يجعل من الصعب بناء جسور للتعاون بين الشعبين في المستقبل. وفي ظل هذا التوتر، يظل هناك حاجة ماسة لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، وفتح قنوات التواصل بين المغرب والجزائر، من أجل تجاوز هذه الخلافات والعمل على مصلحة شعوب المنطقة.

إن الحملة الجزائرية المستمرة ضد المغرب، والتي تتضمن التشويه المتعمد للحقائق التاريخية والثقافية، تعكس سياسة تفتقر إلى الحكمة، وتستهدف صرف الانتباه عن القضايا الداخلية. بينما يواصل المغرب تقدمه على مختلف الأصعدة، تظل الجزائر محاصرة في عقدتها التاريخية، مما يعمق العزلة السياسية والاقتصادية للبلاد. وتبقى العلاقة بين البلدين بحاجة إلى إصلاح عميق، يهدف إلى تجاوز العداء وتعزيز التعاون المشترك لما فيه مصلحة شعوب المنطقة.

الكركرات.. نحو تحويله إلى ممر استراتيجي للنقل البري وتعزيز العلاقات الإقليمية

يكتسب معبر الكركرات الحدودي، الواقع في إقليم الصحراء المغربية، أهمية جيوسياسية واقتصادية متزايدة، إذ يمثل حلقة وصل رئيسية بين المغرب وموريتانيا، وجسرًا حيويًا يربط بين شمال وغرب إفريقيا. وفي هذا السياق، أعلن وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، أن المملكة تعمل على إبرام اتفاقيات دولية جديدة لتعزيز دور المعبر كممر استراتيجي للنقل البري، وذلك في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تحويل المنطقة إلى مركز لوجستي وتجاري متطور.

ويأتي هذا التوجه في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، والتي تتطلب تعزيز التعاون الإقليمي ودعم التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية. كما يعكس هذا المشروع الإرادة القوية للمغرب في تطوير البنية التحتية وتعزيز مكانته كفاعل اقتصادي رئيسي على المستوى القاري، خاصة في ظل العلاقات المتينة التي تربطه بموريتانيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

ومنذ تحرير المعبر في نوفمبر 2020، عقب قيام عناصر من جبهة "البوليساريو" بعرقلة الحركة التجارية، عملت السلطات المغربية على تطويره وتعزيز أمنه، ما ساهم في زيادة حجم التبادلات التجارية عبره، حيث تجاوز عدد الشاحنات العابرة له 45 ألف شاحنة عام 2022، وفق بيانات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمغرب. وإلى جانب ذلك، تشهد مدينة الداخلة، باعتبارها أحد المراكز الاقتصادية القريبة من المعبر، تحولات تنموية متسارعة مع تزايد عدد القنصليات الأجنبية فيها، إضافة إلى مشاريع اقتصادية كبرى تدعمها الاستثمارات الوطنية والدولية.

في هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى تحليل أبعاد هذا التوجه المغربي، من خلال استعراض الأهمية الاستراتيجية لمعبر الكركرات، والاتفاقيات الدولية التي تعزز دوره كمحور إقليمي للنقل والتجارة، إضافة إلى دور هذا المشروع في تكريس التكامل الاقتصادي المغربي-الموريتاني وتعزيز مكانة المغرب في إفريقيا.

أهمية معبر الكركرات: البوابة الجنوبية للتجارة المغربية

يعد معبر الكركرات الشريان الأساسي للتجارة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، إذ تسلكه السلع القادمة من المغرب نحو موريتانيا ودول غرب إفريقيا، كما تمر عبره البضائع القادمة من هذه الدول نحو المملكة والأسواق الأوروبية. ويعتبر هذا المعبر المنفذ الحدودي البري الوحيد بين المغرب وموريتانيا، ما يجعله نقطة عبور حيوية للتبادل التجاري وحركة الأفراد.

وتعكس التحركات المغربية لتطوير المعبر، سواء عبر تعزيز بنيته التحتية أو عبر توقيع اتفاقيات ثنائية، إدراك المملكة لأهمية دوره في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية. فالمغرب، الذي يعد أكبر مستثمر إفريقي في موريتانيا، يعمل على تكريس دوره كفاعل محوري في الربط التجاري بين الشمال والجنوب، خاصة في ظل الديناميكية الاقتصادية المتنامية التي تعرفها القارة الإفريقية.

اتفاقيات دولية لتعزيز دور الكركرات كممر استراتيجي

في إطار سعيه لجعل معبر الكركرات محورا لوجستيا رئيسيا، وقع المغرب نحو 10 اتفاقيات ثنائية مع دول صديقة، وفق ما أعلنه وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تسهيل النقل البري وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، بما يخدم رؤية المغرب لتعزيز دوره كبوابة رئيسية للربط بين إفريقيا وأوروبا.

وتأتي هذه الجهود في سياق استراتيجية مغربية أوسع لتعزيز التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب، حيث تشكل البنية التحتية للنقل عاملا أساسيا في تحفيز التجارة البينية الإفريقية. ويعكس اهتمام الرباط بإبرام اتفاقيات دولية في هذا المجال إدراكها لأهمية تأمين مسارات تجارية مستدامة، تضمن انسيابية حركة السلع والخدمات عبر الحدود.

العلاقات المغربية-الموريتانية: نموذج للتعاون الإقليمي

إلى جانب البعد التجاري، يندرج تعزيز دور معبر الكركرات في إطار الديناميكية المتزايدة للعلاقات المغربية-الموريتانية، والتي شهدت في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظا على مختلف المستويات. فموريتانيا تعد شريكا استراتيجيًا للمغرب في منطقة الساحل، ويجمع البلدين تاريخ طويل من التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وقد تجسد هذا التعاون من خلال توقيع اتفاقيات متعددة في مجالات النقل والتجارة والاستثمار، إلى جانب الحضور القوي للشركات المغربية في موريتانيا، خاصة في قطاعات البنوك، الاتصالات، البناء، والطاقة. ويشكل معبر الكركرات ركيزة أساسية في هذا التعاون، حيث يعزز التدفقات التجارية بين البلدين ويدعم تكامل اقتصادي مستدام بين شمال وغرب إفريقيا.

الأبعاد الأمنية والاستراتيجية لتطوير المعبر

لا يقتصر مشروع تطوير معبر الكركرات على الجوانب الاقتصادية والتجارية فقط، بل يمتد ليشمل البعد الأمني والاستراتيجي، خاصة في ظل التحديات التي تواجه المنطقة، ومن بينها التهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة والانفصالية

وقد أكدت تجربة نوفمبر 2020، عندما قامت عناصر من "البوليساريو" بمحاولة إغلاق المعبر، الأهمية الجيوسياسية لهذا الممر، ما دفع المغرب إلى اتخاذ تدابير أمنية صارمة لضمان استمرارية الحركة التجارية. ومنذ ذلك الحين، قامت القوات المسلحة الملكية بإنشاء جدران أمنية على طول المعبر، إلى جانب تعزيز التواجد العسكري لضمان استقرار المنطقة وتأمينها ضد أي محاولات لعرقلة النشاط التجاري.

ويأتي هذا في إطار رؤية شاملة للمغرب لتعزيز الأمن في منطقة الساحل والصحراء، حيث يعتبر المغرب فاعلا رئيسيًا في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك من خلال التعاون مع دول الجوار، بما في ذلك موريتانيا، في إطار استراتيجية أمنية إقليمية متكاملة.

الداخلة.. مركز اقتصادي داعم للكركرات

إلى جانب تطوير معبر الكركرات، تعمل المملكة على تعزيز التنمية في مدينة الداخلة، التي تعد إحدى المدن الأقرب للمعبر، وذلك من خلال استقطاب استثمارات كبرى في مختلف القطاعات، مما يجعلها قطبًا اقتصاديًا جديدًا يعزز دور الكركرات كمركز لوجستي رئيسي.

وقد احتضنت مدينة الداخلة ستة لقاءات للجان المشتركة الدولية، كما تضم حاليًا 15 قنصلية لدول أجنبية، إضافة إلى مؤسسات أكاديمية دولية، مثل المعهد الإفريقي للتنمية ومعهد حماية الأطفال من التجنيد والنزاعات المسلحة. وتعكس هذه الديناميكية التحول الذي تشهده الأقاليم الجنوبية، التي باتت تستقطب استثمارات ضخمة في قطاعات السياحة، الطاقات المتجددة، الصناعة الغذائية، وصناعة السيارات.

إن التحركات المغربية لتعزيز دور معبر الكركرات الحدودي كممر استراتيجي للنقل البري تعكس رؤية طموحة لجعل المنطقة قطبًا اقتصاديًا إقليميًا، يساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي ويدعم التنمية المستدامة. ويشكل هذا المشروع جزءًا من استراتيجية أشمل تهدف إلى تقوية البنية التحتية وتعزيز التعاون الإقليمي، بما يخدم المصالح المشتركة للمغرب وشركائه في المنطقة.

ومع استمرار توقيع الاتفاقيات الدولية، وزيادة الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية، وتحسن البنية التحتية، يبدو أن معبر الكركرات ماض في طريقه ليصبح أحد أهم المحاور التجارية في القارة الإفريقية، مما يعزز موقع المغرب كحلقة وصل استراتيجية بين إفريقيا وأوروبا، ويدعم طموحه في ترسيخ دوره كفاعل رئيسي في التنمية الإقليمية والدولية.

المغرب ودوره الريادي في تعزيز السلام العالمي؛ انتخاب مستحق يعكس التقدير الدولي

شهدت الساحة الدبلوماسية المغربية إنجازًا جديدًا يعكس المكانة المتقدمة التي باتت تحتلها المملكة في مجال إحلال السلم وتعزيز الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. ففي خطوة تعكس التقدير العميق للدور الذي يلعبه المغرب في دعم جهود السلام، تم انتخاب السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، السيد عمر هلال، بالإجماع نائبًا لرئيس لجنة تعزيز السلام الأممية، لتمثيل القارة الإفريقية خلال سنة 2025. ويعد هذا الانتخاب الأول من نوعه للمغرب في هذا المنصب الهام، ما يعكس مدى الثقة التي تضعها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في السياسة المغربية القائمة على الحوار، الوساطة، والتنمية المستدامة كوسائل أساسية لتحقيق الاستقرار.

ولا يقتصر هذا الإنجاز على انتخاب المغرب لهذا المنصب الأممي الرفيع، بل تزامن أيضا مع إعادة انتخاب السيد هلال، بالتزكية، رئيسًا لتشكيلة جمهورية إفريقيا الوسطى داخل اللجنة ذاتها. وهو ما يؤكد مجددًا الالتزام الراسخ للمغرب بدعم الدول الإفريقية الخارجة من النزاعات، والمساهمة في جهود إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، من خلال مقاربة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية.

يأتي هذا التكريس الجديد للدور المغربي في لحظة مفصلية تتزايد فيها التحديات الأمنية والسياسية في عدة مناطق من العالم، لا سيما في القارة الإفريقية التي تواجه العديد من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. وباعتباره فاعلًا رئيسيًا في جهود الوساطة وحفظ السلام، لطالما عمل المغرب، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على تقديم نموذج مبتكر في مجال دعم الاستقرار الإقليمي، عبر الجمع بين الدبلوماسية النشطة والمبادرات التنموية التي تستهدف معالجة الأسباب العميقة للنزاعات، بدلا من الاقتصار على الحلول المؤقتة

ويعكس هذا الانتخاب نجاح الدبلوماسية المغربية في ترسيخ موقعها داخل المؤسسات الأممية، من خلال استراتيجية واضحة تعتمد على بناء الجسور بين الدول، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، والانخراط الفعلي في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. كما يعكس المكانة المتزايدة للمغرب كشريك موثوق للدول الإفريقية في تحقيق الأمن والاستقرار، خاصة في ظل الجهود التي تبذلها المملكة لدعم عمليات المصالحة الوطنية، وإعادة بناء المؤسسات، وتقديم المساعدات التنموية للدول التي تواجه تحديات ما بعد النزاع.

وفي هذا السياق، يمثل انتخاب المغرب نائبًا لرئيس لجنة تعزيز السلام، وإعادة انتخابه على رأس تشكيلة جمهورية إفريقيا الوسطى، فرصة جديدة لتسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه المملكة في دعم الجهود الدولية لتعزيز الأمن والسلم الدوليين. كما يشكل هذا الحدث تتويجًا لمسار طويل من العمل الدبلوماسي المكثف، الذي جعل المغرب في طليعة الدول الفاعلة في قضايا السلام والتنمية داخل الأمم المتحدة، وخصوصًا في القارة الإفريقية التي تظل أولوية رئيسية في السياسة الخارجية المغربية.

دور المغرب في تعزيز السلام والتعاون الإفريقي

في خطوة دبلوماسية تعكس المكانة المتزايدة للمغرب على الساحة الدولية، تم انتخاب السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، السيد عمر هلال، نائبا لرئيس لجنة تعزيز السلام الأممية، لتمثيل القارة الإفريقية خلال سنة 2025. ويأتي هذا الانتخاب بالإجماع، ما يعكس التقدير الدولي لالتزام المغرب الراسخ بالمساهمة في جهود إحلال السلام وتعزيز الاستقرار، سواء في إفريقيا أو على المستوى العالمي.

ولم يقتصر الأمر على هذا التكليف الجديد، بل جرى أيضا إعادة انتخاب السيد هلال، بالتزكية، رئيسا لتشكيلة جمهورية إفريقيا الوسطى داخل اللجنة نفسها، وهو ما يعكس الثقة المستمرة في النهج المغربي القائم على مقاربة شمولية للتعامل مع تحديات ما بعد النزاعات، عبر دعم الاستقرار السياسي وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

دلالات انتخاب المغرب في هذا المنصب

يعد انتخاب المغرب، للمرة الأولى، في منصب نائب رئيس لجنة تعزيز السلام، تتويجًا للجهود التي تبذلها الدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس. فالمغرب لطالما لعب دورًا محوريا في عمليات حفظ السلام، وشارك في العديد من المبادرات الرامية إلى حل النزاعات، سواء من خلال المساهمة في عمليات حفظ السلام الأممية، أو عبر الوساطات الدبلوماسية لتعزيز الحوار والمصالحة في بؤر التوتر الإفريقية.

إن هذا الانتخاب يعكس اعترافًا أمميًا بمكانة المغرب كفاعل دولي مسؤول، يعمل على ترسيخ قيم السلام والتنمية المستدامة، خاصة في القارة الإفريقية، حيث يعتبر من الدول الرائدة في تقديم الدعم اللوجستي والإنساني، فضلا عن برامجه التنموية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار وإعادة البناء في الدول الخارجة من النزاعات.

مهام لجنة تعزيز السلام ودور المغرب داخلها

تتألف لجنة تعزيز السلام من 31 عضواً، وتشمل كافة الفاعلين الدوليين المعنيين بإعادة الإعمار بعد النزاعات، حيث تضطلع اللجنة بمهمة تعبئة الموارد ووضع استراتيجيات مندمجة لتحقيق السلام والاستقرار. وتعمل اللجنة بشكل وثيق مع مجلس الأمن وباقي وكالات الأمم المتحدة لتطوير آليات التنسيق وتعبئة الموارد الضرورية لجهود إعادة البناء والتنمية المستدامة.

في هذا السياق، يمثل انتخاب المغرب نائبًا لرئيس اللجنة تأكيدًا على نجاعة سياساته في مجال الوساطة وبناء السلام، حيث دأبت المملكة على تقديم دعم ملموس للعديد من الدول الإفريقية التي تواجه تحديات ما بعد النزاع، وذلك عبر مشاريع تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف، تشمل مجالات الأمن، الحوكمة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

العلاقات المغربية - الإفريقية في سياق إعادة انتخاب المغرب لرئاسة تشكيل جمهورية إفريقيا الوسطى

إلى جانب انتخابه نائبًا لرئيس لجنة تعزيز السلام، جرى أيضا إعادة انتخاب المغرب رئيسًا لتشكيلة جمهورية إفريقيا الوسطى داخل اللجنة، ما يبرز متانة العلاقات الثنائية بين البلدين، وحرص المغرب على مرافقة جمهورية إفريقيا الوسطى في مسارها نحو تحقيق الاستقرار.

تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، لطالما حرص المغرب على تعزيز العلاقات مع إفريقيا، ليس فقط من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والمشاريع التنموية، ولكن أيضا عبر تقديم الدعم الدبلوماسي واللوجستي للدول التي تواجه أزمات سياسية وأمنية. ويعكس تجديد الثقة في المغرب بهذا المنصب حجم التقدير الذي تحظى به المملكة داخل المنظومة الأممية، والدور الريادي الذي تلعبه في النهوض بالسلم والتنمية في القارة الإفريقية.

جهود المغرب في دعم استقرار جمهورية إفريقيا الوسطى

منذ سنوات، والمغرب يعمل بشكل وثيق مع جمهورية إفريقيا الوسطى لدعم الاستقرار الداخلي فيها، سواء عبر تقديم المساعدات الإنسانية، أو دعم المؤسسات الوطنية لتعزيز الحوكمة الديمقراطية. كما أن المغرب نشط في تقديم المشورة التقنية والمساعدة اللوجستية لتنظيم الانتخابات المحلية، باعتبارها خطوة حاسمة في تعزيز الاستقرار السياسي وضمان انتقال ديمقراطي سلس.

في هذا السياق، كشف السفير عمر هلال، عقب إعادة انتخابه، أن مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة يجري مشاورات لتنظيم زيارة إلى العاصمة بانغي، بهدف تقييم الأوضاع ميدانيًا وتعزيز تعبئة الموارد اللازمة لدعم العملية الانتخابية في جمهورية إفريقيا الوسطى.

وتأتي هذه الخطوة في إطار رؤية المغرب الرامية إلى تعزيز الاستقرار في الدول الإفريقية من خلال نهج شمولي يجمع بين الدعم السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، وذلك بشراكة مع الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الدولية.

تأكيد الريادة المغربية في مجال السلام والتنمية

يعكس انتخاب المغرب نائبًا لرئيس لجنة تعزيز السلام، إلى جانب رئاسته المستمرة لتشكيلة جمهورية إفريقيا الوسطى، الدور الريادي للمملكة في القضايا الدولية المرتبطة بالسلم والأمن. فهذا التقدير الدولي لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة لسنوات من العمل الجاد والمتواصل الذي يهدف إلى جعل إفريقيا قارة مستقرة، مزدهرة، وقادرة على مواجهة تحدياتها التنموية والأمنية.

كما يؤكد هذا الإنجاز نجاح الدبلوماسية المغربية في فرض نفسها كفاعل رئيسي داخل الأمم المتحدة، قادر على لعب دور محوري في حل النزاعات وتعزيز الاستقرار العالمي، وهو ما يتماشى مع الرؤية الملكية التي تضع التعاون جنوب-جنوب في صلب السياسة الخارجية المغربية.

التعاون الأمني بين المغرب وإسبانيا وألمانيا.. شراكة استراتيجية لمكافحة التهديدات العابرة للحدود

في ظل التحديات الأمنية المتزايدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أصبح التعاون الأمني بين الدول أكثر من مجرد خيار استراتيجي، بل ضرورة حتمية لضمان الاستقرار وحماية الأمن القومي. إذ لم تعد التهديدات الأمنية الحديثة مقتصرة على الإرهاب والتطرف العنيف، بل باتت تشمل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، والجرائم المالية، وتهديدات الأمن السيبراني، وهي كلها مخاطر تتطلب نهجًا أمنيًا تعاونيًا قائمًا على تبادل المعلومات والتنسيق الاستخباراتي وتنفيذ عمليات مشتركة لمواجهتها.

وفي هذا السياق، عزز المغرب علاقاته الأمنية مع شركائه الدوليين، وعلى رأسهم إسبانيا وألمانيا، حيث شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في الشراكة الأمنية بين هذه الدول، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة. ويأتي الاجتماع الثلاثي الذي عُقد مؤخرًا في مدريد، بمشاركة المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف حموشي، كخطوة جديدة في مسار تعزيز التعاون الأمني بين المغرب وإسبانيا وألمانيا.

وتكتسي هذه القمة الأمنية أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الحالي الذي يتميز بتصاعد المخاطر الأمنية الإقليمية، خصوصًا في منطقة الساحل والصحراء، حيث تنشط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة التي تهدد استقرار شمال إفريقيا وأوروبا. كما أن تزايد الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية، وظهور تهديدات جديدة مثل الهجمات السيبرانية والجرائم الاقتصادية، يفرض على الدول الثلاث تكثيف الجهود المشتركة لمواجهة هذه التحديات.

ومن جهة أخرى، يندرج هذا التعاون الأمني الثلاثي ضمن استعدادات المغرب وإسبانيا لتنظيم كأس العالم 2030، حيث يواجه البلدان تحديًا كبيرًا يتمثل في ضمان الأمن خلال هذا الحدث الرياضي الضخم، والذي يستوجب وضع آليات تنسيق أمني فعالة لحماية الجماهير والفرق الرياضية من أي تهديدات محتملة.

التعاون المغربي الإسباني: نموذج متقدم في الشراكة الأمنية

تعتبر العلاقات الأمنية بين المغرب وإسبانيا واحدة من أكثر نماذج التعاون الأمني نجاحًا في المنطقة المتوسطية، حيث تستند هذه الشراكة إلى التنسيق الوثيق في مواجهة التهديدات الإرهابية، والهجرة غير النظامية، والاتجار الدولي بالمخدرات، والجريمة المنظمة.

وقد أشاد الجانب الإسباني خلال الاجتماع الأخير في مدريد بالفعالية الكبيرة للتعاون الأمني بين البلدين، خصوصًا في مجال تحييد مخاطر التنظيمات الإرهابية والعناصر المتطرفة، وهو ما يتجلى في العمليات الاستباقية التي أدت إلى إحباط عدد من المخططات الإرهابية في البلدين بفضل التنسيق الاستخباراتي المشترك.

علاوة على ذلك، تم الاتفاق على توسيع نطاق التعاون ليشمل:

• تعزيز آليات التسليم المراقب للمخدرات، وهي تقنية أمنية متقدمة تتيح تتبع شحنات المخدرات بغرض تفكيك الشبكات الإجرامية المتورطة.

• إحداث فرق أمنية مشتركة لمكافحة الجرائم المالية والاقتصادية، في ظل تزايد عمليات غسل الأموال والاحتيال المالي العابر للحدود.

• تعزيز الأمن السيبراني لمواجهة الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النظم المعلوماتية الحيوية في البلدين.

• التنسيق الأمني في تنظيم كأس العالم 2030 من خلال التفكير في إنشاء لجنة أمنية مشتركة لتأمين هذا الحدث الرياضي العالمي.

التعاون المغربي الألماني: تعزيز الشراكة الأمنية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود

رغم بعض التحديات الدبلوماسية التي شهدتها العلاقات المغربية الألمانية في السنوات الأخيرة، إلا أن التعاون الأمني بين البلدين حافظ على متانته، بل تعزز أكثر في ظل الحاجة المتزايدة إلى تبادل المعلومات الأمنية لمواجهة التهديدات المشتركة.

وقد شدد المسؤولون الأمنيون المغاربة والألمان، خلال اجتماعهم في مدريد، على أهمية تعزيز ديناميكية تبادل المعلومات والخبرات، مع تكثيف التعاون العملياتي لمواجهة التنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا تعتمد بشكل متزايد على المعلومات الاستخبارية المغربية، حيث أكدت وزيرة الداخلية الألمانية، نانسي فايسر، أن المغرب قدم معلومات استخبارية بالغة الأهمية، كان لها دور حاسم في إحباط مؤامرات إرهابية داخل الأراضي الألمانية.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو التنبيه الذي قدمته الأجهزة الأمنية المغربية حول مخطط إرهابي محتمل، ما أدى إلى اعتقال المشتبه به فورًا في ألمانيا.

إضافة إلى ذلك، شهدت العاصمة الرباط في فبراير الماضي اجتماعًا أمنيًا رفيع المستوى بين مسؤولين مغاربة وألمان، تم خلاله الاتفاق على اتباع نهج تعاوني أكثر عمقًا لمعالجة التحديات الأمنية المتزايدة، لاسيما تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتمويل الإرهاب.

أهمية التعاون الثلاثي في مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية

يأتي الاجتماع الأمني الثلاثي في سياق دولي وإقليمي يشهد تحديات متصاعدة، خصوصًا في منطقة الساحل والصحراء، التي أصبحت مرتعًا للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. كما أن تزايد النشاط الإرهابي في بعض الدول الأوروبية، وتنامي ظاهرة "الذئاب المنفردة"، يستدعي تنسيقًا استخباراتيًا محكمًا بين الدول لمواجهة هذه المخاطر بشكل استباقي.

ويكتسي التعاون الأمني بين المغرب وإسبانيا وألمانيا أهمية خاصة في ظل:

• تصاعد المخاطر الإرهابية: حيث تبقى التنظيمات الإرهابية، مثل "داعش" و"القاعدة"، مصدر تهديد للأمن في أوروبا وشمال إفريقيا، ما يستوجب نهجًا استخباراتيًا مشتركًا لتحييد هذه المخاطر.

• الهجرة غير النظامية: إذ يشكل المغرب بوابة عبور رئيسية للمهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا، ما يجعل التعاون الأمني مع إسبانيا وألمانيا ضروريًا لضبط تدفقات الهجرة ومكافحة شبكات تهريب البشر.

• مكافحة الجريمة المنظمة: من خلال تفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، خصوصًا تلك المتورطة في تهريب المخدرات، وتجارة الأسلحة، وغسل الأموال.

• تأمين كأس العالم 2030: حيث يمثل تنظيم هذا الحدث الرياضي تحديًا أمنيًا كبيرًا، يتطلب تنسيقًا أمنيًا محكمًا بين الدول المستضيفة لضمان أمن وسلامة الفرق والجماهير.

المغرب شريك أمني لا غنى عنه

يؤكد هذا الاجتماع الثلاثي في مدريد مرة أخرى أن المغرب ليس مجرد شريك إقليمي لإسبانيا وألمانيا، بل هو فاعل محوري في الأمن والاستقرار الدولي. فبفضل استراتيجيته الأمنية متعددة الأبعاد، التي تجمع بين المقاربة الأمنية الصارمة والسياسات الوقائية والاستباقية، أصبح المغرب نموذجًا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وتعكس هذه الشراكات الأمنية المتقدمة المكانة التي باتت تحتلها المملكة على الساحة الدولية، حيث تحظى أجهزتها الأمنية باحترام وتقدير كبيرين من طرف نظيراتها الأوروبية، نظرًا لنجاعة تدخلاتها الاستباقية ودقة معلوماتها الاستخباراتية.

ومع استمرار التحديات الأمنية العابرة للحدود، من المتوقع أن يشهد التعاون الأمني بين المغرب وإسبانيا وألمانيا مزيدًا من التوسع والتعمق، ليشمل مجالات جديدة، بما يعزز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ويجعل من المغرب شريكًا لا غنى عنه في المعادلة الأمنية العالمية.

وزير الخارجية البلجيكي:
العلاقات مع المغرب هي «الأكثر شمولا وتنوعا بالمنطقة»

أشاد وزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية والمؤسسات الثقافية البلجيكي، برنارد كوينتين، بالرباط، بالعلاقات القائمة بين بلجيكا والمغرب، واصفا إياها بـ "الأكثر شمولا وتنوعا في المنطقة".

وقال كوينتان، في لقاء صحفي مشترك عقب محادثاته مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ناصر بوريطة، إن شعبي البلدين يعرفان أكثر من غيرهما أن "المغرب وبلجيكا حليفان تاريخيان، وتجمعنا روابط إنسانية قوية جدا".

وأشار الوزير البلجيكي، الذي يقوم بزيارة عمل إلى المملكة ، إلى أن الجالية المغربية في بلجيكا، التي تقدر بحوالي 800 ألف شخص، وخصوصا تلك المقيمة ببروكسل، "تساهم في تنوع وتمازج مجتمعنا البلجيكي".

ونوه كوينتان بالتقارب السياسي بين البلدين، مشيدا بـ "التعاون الجيد" في مجالات مكافحة الهجرة غير الشرعية والعدالة والشرطة، مؤكدا أن "بلجيكا تأمل بالتأكيد أن يتواصل هذا العمل المشترك ويتعزز مستقبلا، لكون هذه القضايا ستكون بلا شك من أولويات الحكومة الجديدة".

من جهة أخرى، قال الوزير البلجيكي "تربطنا بالطبع علاقات اقتصادية متميزة مع المغرب"، مسجلا أن "صادرات بلجيكا من السلع إلى المملكة بلغت حوالي 1,3 مليار أورو بعد عشر أشهر الأولى من سنة 2024، أي بزيادة تقارب 15 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023".

وبعد أن وصف هذه القفزة بـ"الإيجابية جدا"، أعرب رئيس الدبلوماسية البلجيكية عن رغبة بلاده في مواصلة تعزيز هذه الدينامية، مؤكدا أن "المبادلات التجارية يتعين أن ترقى إلى مستوى علاقاتنا الإنسانية والسياسية".

وأضاف أن بلجيكا، لا سيما من خلال هيئاتها الفيدرالية ومقاولاتها، تريد أن تكون شريكا أساسيا لدعم التنمية الاقتصادية والبيئية للمغرب، من خلال المساهمة في المشاريع الكبرى.

وفي هذا الصدد، أكد كوينتان استعداد المقاولات البلجيكية وخبرتها للمساهمة في هذه الإنجازات الكبرى، مشيرا إلى أنه تم التخطيط بالفعل لعدد من البعثات الاقتصادية الموضوعاتية للمملكة خلال سنة 2025.

سفير إسبانيا: العلاقات بين مدريد والرباط استراتيجية في جميع المجالات

قدّمت سفارة إسبانيا بالمغرب ومعهد سيرفانتيس،بالرباط، البرنامج السنوي للأنشطة الثقافية الإسبانية بالمملكة خلال عام 2025.

وقال إنريكي أوجيدا فيلا، سفير مدريد بالرباط، في كلمته الافتتاحية، إن "التعاون الثقافي بين المغرب وإسبانيا المتميز يأتي في سياق علاقات استراتيجية بين البلدين في شتى المجالات".

وأضاف السفير أوجيدا أن هذا التعاون الثقافي يندرج أيضا ضمن "علاقات الجنوب مع الشمال، وبين إفريقيا وأوروبا من خلال حوار ثقافي وإنساني يمتاز بقيم السلام المشتركة".

وبعد تطرقه إلى التاريخ المشترك بين المغرب وإسبانيا، خاصة في حقبة الأندلس، استعرض الدبلوماسي الإسباني الخطوط العريضة للبرنامج الثقافي لهذه السنة.

وجاء ضمن تفاصيل هذا البرنامج "تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية، من خلال المشاركة في الفعاليات في مجالات مثل الأدب والموسيقى والسينما وفن الفيديو والحوار، بهدف تعزيز النسيج الثقافي في المدن التي يتواجد فيها معهد سيرفانتيس".

ويسعى معهد سيرفانتيس، وفقًا للبرنامج، إلى "التعاون مع مهرجان فاس للموسيقى الروحية العالمية، ومهرجان فن الفيديو في الدار البيضاء – FIAV، ومهرجان الذاكرة المشتركة الدولي في الناظور، ومهرجان الرقص المعاصر الدولي في مراكش "On Marche"، والمعهد الوطني للفنون الجميلة (INBA) في تطوان، ومتحف الفن والثقافة في مراكش، ومهرجان بوليفارد (الدار البيضاء)، ومهرجان فيزا فور ميوزيك (مهرجان الموسيقى العالمية) في الرباط، ومهرجان طنجة السينمائي "كاب سبارتيل، وبالطبع مهرجان السينما الإفريقية في طريفة، في دورته التي تقام في طنجة

المغرب وساو تومي وبرينسيب يوقعان خارطة طريق جديدة للتعاون للفترة 2025-2027

وقع المغرب وساو تومي وبرينسيب، بالرباط، خارطة طريق جديدة للتعاون للفترة 2025-2027، وذلك عقب اللقاء الذي جمع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، بوزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون والمجتمعات لساو تومي وبرينسيب، إلزا ماريا دوس سانتوس أمادو فاز.

وذكر بيان مشترك صدر عقب هذا اللقاء، أن خارطة الطريق التي وقعها الوزيران، ستمكن من توسيع التعاون ليشمل قطاعات جديدة، لا سيما التربية والتكوين، والتعاون التقني متعدد القطاعات، فضلا عن تعزيز المبادلات الاقتصادية والاستثمارات.

كما ستمكن من الرفع من مبادرات الترويج الاقتصادي لتطوير الشراكة بين البلدين في هذه المجالات ذات الأولوية.

وفي نفس السياق، جدد الوزيران التأكيد على الرغبة المشتركة في جعل علاقات الشراكة بين المغرب وساو تومي وبرنسيب نموذجا استثنائيا للتعاون الإفريقي البيني، القائم على قيم التضامن والتبادل والثقة والتقاسم.

من جهة أخرى، نوه الوزيران بالتقدم الذي تسجله العلاقات الاقتصادية الثنائية. وفي هذا الإطار، جدد السيد بوريطة التأكيد على عزم المملكة المغربية مواكبة ساو تومي وبرينسيبي في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية، حتى ترسخ مكانتها كدولة صاعدة في أفق 2030.

وعند تطرقهما للقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، سجل السيد بوريطة والسيدة أمادو فاز، بارتياح، تطابق وجهات النظر حول مختلف القضايا التي تمت مناقشتها، وأشادا بالجهود المتواصلة التي يبذلها المغرب، تحت القيادة الحكيمة والمستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وجمهورية ساو تومي وبرينسيب الديمقراطية، بقيادة فخامة الرئيس، كارلوس مانويل فيلا نوفا، لفائدة السلم والتنمية بالقارة الإفريقية.

الشرقاوي :خلية حد السوالم لها ارتباط عضوي بداعش وتعكس خطورة التجنيد المعلوماتي

قال مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية، الشرقاوي حبوب، بسلا، إن الأبحاث الأمنية المنجزة حول الخلية التي تم تفكيكها في حد السوالم كشفت إن "أعضاء هذه الخلية الإرهابية كان لهم ارتباط عضوي بأحد القياديين في تنظيم داعش بمنطقة الساحل، وهو الذي اضطلع بدور مهم في تسريع عملية التجنيد والاستقطاب وتلقين الأفكار الإرهابية، من خلال الإصدارات والمحتويات الرقمية المتطرفة التي كان يرسلها لأعضاء هذه الخلية".

وأبرز السيد حبوب، في ندوة صحفية نظمها المكتب، أن هذه المحتويات الرقمية استهدفت تحويل أعضاء الخلية إلى "أشخاص منذورين للموت" يمكن الدفع بهم بسرعة لتنفيذ عمليات إرهابية"، موضحا أن الدعاية السيبرانية التي انخرط فيها تنظيم داعش ساهمت في تسريع وتيرة ومنسوب التطرف لدى خلية "الأشقاء الثلاثة". كما كان لها دور خطير في إعدادهم وتحضيرهم لارتكاب مخططات الإرهاب الفردي على طريقة تنظيم داعش، خصوصا تنفيذ عمليات محتملة للقتل والتمثيل بالجثث باستخدام أساليب التعذيب، علاوة على المراهنة على عمليات التفجير لإحداث أكبر خسائر ممكنة في الأرواح والممتلكات.

وأضاف أن هذه الخلية كشفت، مرة أخرى، مدى اعتماد التنظيمات المتطرفة على إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقنيات التواصل الحديثة لخدمة المشاريع الإرهابية، مذكرا بأن المصالح الأمنية تمكنت منذ سنة 2016 من توقيف أكثر من 600 متطرف من رواد المنصات التواصلية، ممن كانوا يخططون لتنفيذ عمليات إرهابية على نمط "الذئاب المنفردة"، الذي يشجع عليه تنظيم "داعش" في إطار ما يسميه بإدامة واستدامة "حرب الاستنزاف".

وتابع المسؤول الأمني أن المصالح الأمنية لاحظت مؤخرا أن عناصر الخلايا الإرهابية المفككة كانوا يستخدمون الشبكات التواصلية لإنشاء تجمعات افتراضية، بغية توحيد توجهاتهم العقائدية وتبادل خبراتهم، بما في ذلك تصنيع العبوات الناسفة والسموم، وتوسيع دائرة الدعاية الإرهابية وانتشار التطرف السريع في صفوف فئة القاصرين والشباب، حيث أن غالبيتهم كانوا يعبرون عن استعدادهم لارتكاب أعمال إرهابية بمجرد تلقيهم لتدريب افتراضي بسيط.

من جهة أخرى، كشفت الأبحاث المنجزة مع عناصر خلية "الأشقاء الثلاثة"، يضيف السيد الشرقاوي حبوب، أنهم كانوا يرغبون في الالتحاق بمعسكرات تنظيم داعش بمنطقة الساحل فور الانتهاء من تنفيذ مشروعهم الإرهابي، وهو ما يكشف بجلاء بأن التنظيمات الإرهابية في مختلف بؤر التوتر أصبحت تراهن على توفير "ظروف الإعاشة والإيواء" لجذب واستمالة المقاتلين وعائلاتهم من مختلف دول العالم.

ونبه المسؤول الأمني الى أن منطقة الساحل باتت تشكل مصدر تهديد حقيقي بالنسبة للمملكة المغربية، بالنظر إلى بروزها كعلامة مشتركة بين أغلب المتطرفين الذين تم اعتقالهم منذ 2022، حيث إن معظمهم خطّط للقيام بمشاريع إرهابية بالمغرب قبل الالتحاق بهذه المنطقة، كما أن قياديين بارزين في تنظيم داعش بمنطقة الساحل كانوا ينهضون بمهمة التوجيه والتأطير عن بعد لصالح الخلايا المحلية، مثلما هو الشأن بالنسبة لخلية حد السوالم الأخيرة.

وفي هذا الإطار، تشير المعطيات الإحصائية الى أن السلطات المغربية فككت أزيد من 40 خلية إرهابية على علاقة وطيدة بفروع القاعدة أو "داعش" بالساحل الإفريقي، كما أنها رصدت منذ نهاية سنة 2022 مغادرة 130 من المتطرفين المغاربة إلى ساحات "الجهاد" الإفريقية في الصومال والساحل، وهو ما يكشف بوضوح حجم التهديدات المرتبطة بهذه المنطقة على الأمن والاستقرار في المحيط الإقليمي.

وذكر السيد حبوب بأن المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني كانت سباقة، منذ مدة، إلى تحذير المنتظم الدولي من الاهتمام المتزايد لتنظيم القاعدة بمنطقة الساحل الإفريقي، والتنبيه إلى أن هذه المنطقة ستتحول إلى قطب جهوي للتنظيمات الإرهابية الدولية.

وبخصوص أهداف الخلية، لفت المسؤول الأمني الى أن العمليات الميدانية والأبحاث الأمنية المنجزة كشفت أن عناصر هذه الخلية الإرهابية الأخيرة كانوا يحضرون للقيام بعمليات تفجيرية تستهدف مقرات أمنية حساسة، فضلا عن أحد الأسواق الممتازة، ومحلات عمومية تستقبل الزبائن والأجانب، مضيفا انهم انخرطوا، لهذا الغرض، في عملية سرية لتصوير هذه المقرات من زوايا مختلفة، وتحديد منافذ ولوجها، كما قاموا بوضع رسوم تقريبية للمسارات والمسالك المؤدية لها.

ومن الناحية اللوجيستيكية، قام أعضاء هذه الشبكة باقتناء مواد كيميائية ومعدات للتلحيم، وسلع ثنائية الاستخدام، يمكن تسخيرها لصناعة المتفجرات، كما راهنوا على تنويع محلات العقاقير بغرض التضليل وعدم إثارة الانتباه.

وبخصوص أسلوب الإرهاب الفردي، وتكتيكات الذئاب المنفردة، كشف السيد حبوب أن عناصر هذه الخلية الإرهابية حرصوا على توفير العديد من الأسلحة البيضاء، من أحجام كبيرة، بغرض تسخيرها في عمليات التصفية الجسدية والتمثيل بالجثث، خاصة وأنهم كانوا يتوصلون بأشرطة من قياديي تنظيم داعش بمنطقة الساحل، توثق لعمليات الإعدام خارج إطار القانون باستخدام التعذيب وقطع الرأس، وغيرها من الأعمال البشعة، بغرض الاسترشاد بها في عملياتهم المرتقبة.

سبيك : التدخلات الأمنية في مجال محاربة التطرف والإرهاب تخضع لبروتوكول صارم للأمن والسلامة

أكد السيد بوبكر سبيك، الناطق الرسمي باسم مصالح الأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، ابسلا، أن التدخلات الأمنية في مجال محاربة التطرف والإرهاب تخضع لبروتوكول صارم للأمن والسلامة.

وأوضح السيد سبيك، في ندوة صحافية للمكتب المركزي للأبحاث القضائية، أن أي تدخل ينجز على ضوء المعلومات الاستخباراتية المتوفرة وبتنسيق مع المكتب المركزي للأبحاث القضائية والقوات الخاصة، يخضع لبروتوكول صارم بهدف إجهاض وتحييد أي خطر إرهابي، وحماية المواطنين وممتلكاتهم، وحماية موظفي الشرطة والأشخاص الذين يقومون بالتدخل الأمني.

وأضاف أن جميع التدخلات التي تم خلالها تطبيق هذا البروتوكول لم تشهد وقوع أي ضحية من قوات التدخل والاقتحام، مشيرا إلى أنه يمكن إذا اقتضى الحال، الرفع من مستوى هذا البروتوكول كلما كانت هناك مؤشرات قوية على تزايد حجم ومنسوب الخطر.

وفي ما يتعلق بالتدخل الأمني الأخير لتفكيك خلية إرهابية بمنطقة حد السوالم، أوضح المسؤول ذاته بأنه طرحت تحديات كبيرة تتعلق، على الخصوص، بوجود متفجرات وورود معلومات استخباراتية تؤكد أن هؤلاء الإرهابيين قاموا بعمليات تجريبية على هذه المتفجرات، وبالتالي كان من الضروري إقحام الكلاب الشرطة المدربة المتخصصة في الكشف عن العبوات الناسفة.

وذكر أنه تمت الاستعانة، أيضا، بعناصر للقناصة متخصصين في الرماية عالية الدقة كانوا على متن طائرة مروحية وفوق الأسطح، استعدادا لأي رد فعل للمشتبه بهم الذين سبق لهم إعلان البيعة لـ"داعش" وبلغوا مرحلة "نقطة الصفر" إيذانا بالتنفيذ المادي للعمل الإرهابي والقيام بأي عمل يحقق ذلك، معتبرا أن اللجوء إلى الفرق المتخصصة للمشاركة في التدخل يأتي على ضوء المعطيات المتوفرة وحسب درجة الخطورة ومكان التدخل.

وشدد السيد سبيك على أن عناصر الخلية اختاروا منطقة حد السوالم نظرا لوجود محلات سكناهم بها، مشيرا إلى أن بعض الخلايا الإرهابية بدأت تلجأ إلى المناطق القروية بدلا عن المجال الحضري اعتقادا منها أنها بعيدة عن اليقظة الأمنية.

وذكر بأن هذه العناصر كانت في مراحل متقدمة تحضيرا للتنفيذ المادي للعملية الإرهابية من خلال، على الخصوص، التوجه إلى المقرات المستهدفة، مضيفا أنه توفرت معطيات موثقة حول تصويرهم لجميع المقرات وتحديد مسالك المغادرة وإعداد رسومات تقريبية لأماكن تموضعهم ولمسالك الهروب.

وفي ما يتعلق باعتماد الإرهابيين نظرية "الذئاب المنفردة"، اعتبر السيد سبيك أن ذلك يأتي بعد تشديد القبضة الأمنية على المنظمات الإرهابية التي جعلتها تمنح هامشا كبيرا لحرية التصرف وتنفيذ العمليات الإرهابية الفردية بالوسائل المتاحة، مثل عمليات الدهس والتصفية الجسدية والتمثيل بالجثث.

كما أكد أن تنظيم "داعش" الإرهابي قام بالنزوح إلى أماكن وبؤر جديدة للتوتر، لاسيما في الساحل والقرن الإفريقي وغرب إفريقيا، بعدما اندحر في مواقعه التقليدية في العراق وسوريا، معتبرا أن فكره لا يزال قائما ويشكل تهديدا لجميع دول العالم، حيث يراهن، بالخصوص، على الوجود السيبراني الذي يتمتع به.

من جانب آخر، أكد السيد سبيك أن الحملات الدعائية المشككة في العمليات الأمنية ضد الإرهاب تشكل خطورة على الأمن كلما كانت "ثقيلة ومكثفة"، لأنها تحاول جعل الأجهزة الأمنية المكلفة بالإرهاب تنكفئ على ذاتها لكي تواصل المنظمات الإرهابية ترويع الآمنين وتنفيذ عملياتها، وهو ما يندرج في إطار "الأهداف المتعدية القصد".

وأبرز أن مصالح الأمن الوطني تعمل على محاربة مثل هذه الدعاية، خاصة من خلال التواصل مع وسائل الإعلام وتوفير المعطيات الدقيقة حول العمليات الأمنية وعرض المحجوزات للتأكيد على أن التهديد الإرهابي ما يزال قائما ووشيكا.

ونوه، في هذا الصدد، بالدور الذي يضطلع به الإعلام في تنوير الرأي العام و"إشباع حاجات المواطنين من المطلب الأمني"، مذكرا بأن المؤسسات الأمنية في المغرب تتوفر على ضباط مكلفين بالتواصل مع جميع وسائل الإعلام للرد على هذه الحملات الدعائية التي تستهدف المواطن وأمنه.

وشدد المسؤول ذاته على أن مصالح الأمن تعكف حاليا على تحيين مخططات عملها مع التحديات والرهانات الأمنية المستقبلية، خصوصا في ما يتعلق بالتظاهرات الرياضية القارية والدولية التي ستحتضنها بلادنا في الأمد المنظور، مردفا حديثه بأن كسب الرهان الأمني هو الداعم الأساسي لإنجاح هذه التظاهرات وتوفير الأجواء الآمنة للتباري الرياضي .

الزروالي يشيد بتدبير المغرب للحدود

أكد خالد الزروالي، الوالي مدير الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية، بالرباط، أن المغرب، تحت قيادة الملك محمد السادس، يعتمد تدبيرا إنسانيا للحدود، ويضع المهاجر في صلب البرامج والمبادرات التي تم إطلاقها في هذا الشأن.

وأبرز الزروالي، في افتتاح مائدة مستديرة نظمها المرصد الوطني للهجرة حول موضوع "تدبير إنساني للحدود.. من تدبير الهشاشة إلى تحفيز الفرص"، أن المغرب تبنى مفهوما متجددا وواسعا وفريدا وغير مسبوق يعني بأنسنة تدبير الحدود، موضحا أن "هذا المفهوم المتجدد يتتبع بشكل شامل مسار المهاجر؛ وذلك منذ أول لقاء به وتحديد مستوى هشاشته، مرورا بتوجيهيه، وصولا إلى إدماجه في المجتمع".

وأضاف الوالي بوزارة الداخلية أن هذا المفهوم الجديد، الذي لا يتوقف عند منتصف الطريق، يهدف إلى مواكبة المهاجر من أجل احتضان إمكانياته وتحويلها إلى عامل إثراء وتنوع للمجتمع المغربي، مشيرا إلى أن أنسنة الحدود تصبو إلى الارتقاء من المستوى العملياتي إلى الحكامة الشاملة في تدبير الحدود.

وفي هذا السياق، أكد المسؤول عينه أن الدينامية المنفردة للمملكة ونهجها المبتكر برز كذلك، من خلال المبادرة السامية التي أطلقها الملك محمد السادس، والتي تهدف إلى تعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي.

وشدد الزروالي على أن هذه المبادرة الجيوستراتيجية الكبرى رفعت مفهوم الشمولية وأنسنة تدبير الحدود إلى أعلى المستويات، مشيرا إلى أن الرؤية الملكية السامية تجاوزت المقاربة التقليدية للحدود القائمة على منظور الحدود المادية وأبرزت دور الحدود في خدمة تطور الفرد وازدهار المجتمع من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي.

وأبرز المتحدث سالف الذكر أن هذا التوجه الاستراتيجي نحو الادماج والانفتاح، المستمد من الرؤية الملكية السامية، يشكل المحرك الرئيسي لتدبير ملف الهجرة بالمغرب، مؤكدا أن المغرب يقوم بتنزيل هذه المقاربة الإنسانية لإدارة الهجرة والترافع عنها في مختلف المحافل الدولية مع شركائه المتعددين بهدف تحقيق انخراط جماعي حولها.

وذكر الزروالي بأن الميثاق الإقليمي جنوب- شمال المتعلق بأنسنة تدبير الحدود الذي اقترحته المملكة سنة 2023 في إطار مسلسل الرباط هو جزء من هذا النهج، مؤكدا أن المغرب سيواصل التشاور والتفكير من أجل التبني الجماعي لهذا الميثاق والعمل على تنزيله بشكل واقعي وفعال.

في هذا الصدد، لفت الوالي مدير الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية إلى أن الهجرة تعد في الوقت الراهن من أكثر القضايا تعقيدا نظرا لما تنطوي عليه من رهانات جيواستراتيجية وسياسية واجتماعية واقتصادية ودبلوماسية وأمنية وصحية تجعل منها عنصرا أساسيا في العلاقات الدولية وتشكيل مجالات التعاون الإقليمي.

وأكد أن الرهان الأساسي يتمثل في جعل الإنسان محورا أساسيا ضمن معادلة الهجرة والتنقلات البشرية تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، مشددا على ضرورة بقاء البعد الإنساني القائم على احترام حقوق المهاجرين في صدارة جميع استراتيجيات الهجرة التي تعتمد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقال الزوالي إن المملكة المغربية تبنت بحزم هذا النهج الإنساني عبر إطلاقها في سنة 2013 للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تحت قيادة الملك محمد السادس، التي تتميز بكونها شاملة ومدمجة ومتضامنة وإنسانية، واتخذت كأساس لها منظومة قيم تجعل في صلبها احترام حقوق المهاجرين.

من جانبه، قال هشام الملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، إن الهجرة هي إشكالية عالمية تهم مختلف الدول، مسلطا الضوء على المقاربة الاستراتيجية التي تتبناها المملكة في هذا المجال.

في هذا الصدد، أبرز الملاطي أن المغرب يعد نموذجا رائدا على المستوى الدولي في مجال تدبير تدفقات الهجرة، مضيفا أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي ترتكز على القيم الإنسانية ساهمت في توطيد التزام المملكة الراسخ على الساحة الدولية بكل المبادرات الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المهاجرين بصفة خاصة.

وأضاف أن استراتيجية المغرب تهدف إلى توفير حلول فعالة، خاصة فيما يتعلق بحماية ضحايا شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، مشيرا إلى أن هذه المقاربة تم تنفيذها من خلال الجهود التي بذلتها المملكة على مختلف المستويات المؤسساتية والتنظيمية، فضلا عن مراجعة الإطار التشريعي الوطني لضمان ملاءمته مع أحكام الدستور ومع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

حري بالذكر أن المائدة المستديرة، التي نظمها المرصد الوطني للهجرة حول موضوع "تدبير إنساني للحدود.. من تدبير الهشاشة إلى تحفيز الفرص"، عرفت مشاركة ثلة من الخبراء والمسؤولين من عدد من الإدارات والهيئات المعنية بالهجرة وإدارة الحدود، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية. كما تخللت هذه المائدة حلقات نقاش موضوعاتية همت بالخصوص النموذج المغربي للإدارة الإنسانية للحدود، وحماية ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المعرضين للخطر على الحدود، ودور المجتمع المدني، والذكاء الاصطناعي لإدارة الحدود.

بايتاس: جهود الحكومة في محاربة الفساد وتعزيز الاستثمار تحقق نتائج ملموسة

قال مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة، تعليقا على تجميد "ترانسبرانسي" المغرب عضويتها في اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد، إن مواجهة الفساد تتطلب تعاون جميع الأطراف من الدولة، المؤسسات، المجتمع المدني، والهيئات المعنية. وأكد أنه "دون هذا التعاون أو عبر تبادل الاتهامات وتحميل المسؤولية لأطراف معينة، لن نتمكن من خدمة بلدنا".

وأوضح بايتاس، خلال اللقاء الصحفي الذي تلى المجلس الحكومي، أن الحكومة قامت بإجراءات مهمة وملموسة في محاربة الفساد، مشيرا إلى تحقيق 76% من الأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد 2016-2015، خصوصا من خلال إصلاح الإدارة عبر إصدار عدة قوانين هيكلية. كما ذكر بإصلاحات مثل ميثاق المرافق العمومية، وقانون تبسيط المساطر الإدارية، ومرسوم الصفقات العمومية الذي يعزز ضمانات مكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالمديونية، أشار إلى أن الحكومة لا تخشى من مناقشة الموضوع، موضحا أنها نجحت في تخفيض عجز الميزانية والحد من المديونية من 71% إلى 69%. وأضاف أن الحكومة تواصل جهودها للسيطرة على المديونية من خلال مجموعة من الإجراءات التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

أما بشأن الاستثمار، أكد بايتاس أن الحكومة قامت بمراجعة القوانين المنظمة للاستثمار، خاصة ميثاق الاستثمار، وأشار إلى أن الحكومة تتوقع أن يصل معدل الاستثمار العمومي في 2025 إلى 335 مليار درهم. كما أشار إلى أهمية تبسيط الإجراءات الإدارية ودعم اللاتمركز في قرارات الاستثمار. كما أوضح أن حجم الاستثمارات بين 2021 و2024 شهد ارتفاعا، حيث وصل حجم الاستثمارات في 2021 إلى 99 مليار درهم، وصادقت اللجنة الوطنية للاستثمار في 2023 على استثمارات بقيمة 109 مليارات درهم، تستهدف خلق 41 ألف منصب شغل. وأضاف أن الحكومة حققت تقدما ملحوظا في تحسين مناخ الأعمال، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنت بشكل كبير في 2024.

برنامج تقليص الفوارق المجالية: إنجازات ملموسة لتنمية العالم القروي

أفاد وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين، بأن استثمارات برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية خلال الفترة (2017-2023) مكّنت من إنجاز 8 آلاف و 170 مشروعا من أصل 10 آلاف و939 مشروعا مبرمجا، أي بنسبة 75 في المائة.

وأوضح السيد لفتيت، في معرض جوابه عن أسئلة في إطار وحدة الموضوع حول "حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية"، أن هذه المشاريع تهمّ 2511 مشروعا لتأهيل الطرق والمسالك القروية، و1981 مشروعا لتأهيل قطاع التعليم، و1462 مشروعا لتأهيل قطاع الصحة، و1273 مشروعا للكهربة القروية و 943 مشروعا للتزود بالماء الصالح للشرب.

وأشار الوزير إلى أن عدد المشاريع في طور الإنجاز يبلغ 1464 مشروعا، مبرزا أن تأثير المشاريع المنجزة أظهر تحسنا في مؤشرات تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية على مستوى الجماعات الأكثر هشاشة والتي تقل عن المتوسط الجهوي، والتي تبين أنها استفادت "بشكل إيجابي" من المشاريع المتعلقة بالمسالك والطرق القروية والربط بشبكة الكهربة، إذ أعطيت الأولوية للمشاريع الخاصة بالطرق التي عرفت رصد 70 في المائة من الميزانية المخصصة للبرنامج.

وقال السيد لفتيت إن الإنجازات المادية لهذه المشاريع همّت أساسا الطرق المصنفة والتي بلغت 3246 كيلومترا عرفت التهيئة وإعادة التأهيل، كما همّت الطرق والمسالك غير المصنفة والتي بلغت 4572 كيلومترا عرفت أشغال الصيانة والتهيئة.

وأكد الوزير أن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية الذي بلغت ميزانيته حوالي 50 مليار درهم، يهدف إلى فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية من خلال إنشاء الطرق والمسالك القروية، لتحسين مستوى الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية، فضلا عن تأهيل قطاع التعليم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم.

وبخصوص التركيبة المالية لهذا المشروع، أبرز الوزير أنه ممول من المجالس الجهوية بـ20 مليار درهم، بنسبة 40 في المائة، و بـ10,5 ملايير درهم من صندوق تنمية العالم القروي بالمناطق الجبلية أي بنسبة 21 في المائة، وبـ8 ملايير درهم من وزارة التجهيز والماء، أي بنسبة 16 في المائة، وبـ5 ملايير درهم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أي بنسبة 8 في المائة.

وتابع أن البرنامج ممول كذلك، بـ3 ملايير درهم من وزارة التربية الوطنية، أي بنسبة 5 في المائة،وبـ2,5 ملايير درهم من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، أي بنسبة 5 في المائة، وبملياريَن من كل من وزارة الصحة والفلاحة، بنسبة 2 في المائة.

وفي ما يتعلق بحصيلة البرنامج منذ انطلاقه سنة 2017، ذكر السيد لفتيت أنه تم إعداد 7 مخططات عمل جهوية سنوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، بقيمة إجمالية تناهز 49,25 مليار درهم، أي ما يناهز 99 في المائة من الميزانية الإجمالية للبرنامج أخذا بعين الاعتبار جميع مصادر التمويل.

وبلغت الاعتمادات المرصودة، يضيف الوزير، 45,77 مليار درهم، بنسبة 90 في المائة من الاعتمادات المبرمجة، موزعة حسب مصادر التمويل بين مجالس الجهات بـ 18,87 مليار من أصل 19,89 مليار، أي بنسبة 94 في المائة، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بـ19,28 مليار من أصل 23,3 مليار درهم، أي بنسبة 83 في المائة، بالإضافة إلى صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ4,1 مليار درهم من أصل 4,08 ملبار درهم، أي ما يفوق 100 في المائة، والمكتب الوطنية للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ3,52 مليار درهم، من اصل 2,56 مليار متوقعة، يعني 137 في المائة،

أما مجموع الاعتمادات الملتزم بها خلال الفترة 2017-2023 فقد بلغت، بحسب الوزير، ما يناهز 43,5 مليار درهم، أي ما يمثل 96 في المائة من مجموع الاعتمادات المرصودة، فيما بلغ مجموع الأداءات أزيد من 32,2 مليار درهم أي بنسبة 74 في المائة، مضيفا أن نسبة الالتزام على الجهات تراوحت خلال الفترة نفسها ما بين 90 في المائة على مستوى جهة فاس مكناس، و99 في المائة على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة وجهة العيون الساقية الحمراء، كما تراوحت نسبة الأداء ما بين 68 في المائة على مستوى جهة درعة تافيلالت وجهة كلميم وادنون و96 في المائة على مستوى جهة الداخلة وادي الذهب.

من جهة أخر، سجل المسؤول الحكومي أنه لتعزيز فعالية ونجاعة المشاريع المندرجة في إطار هذا البرنامج، قامت وزارة الداخلية في إطار اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية منذ إطلاق البرنامج سنة 2017 بتتبع تنفيذه عبر مواكبة اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، لحثهم على تنفيذ التوصيات، خاصة في ما يتعلق بتأطير ومواكبة صيرورة تنفيذ البرنامج من أجل تجانسه على المستوى الترابي.

وأضاف الوزير أن هذه التوصيات تشمل أيضا ترسيخ مقاربة التخطيط الترابي التشاركي المندمج المبني على استهداف الدواوير والجماعات ذات الخصاص، وإنجاز وتحيين خرائط الفوارق المجالية، وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع في طور الإنجاز والعمل على توجيه الاستثمارات صوب المناطق الأقل نموا، والحرص على دعوة وإلزام ممثل أصحاب المشاريع على صعيد كل إقليم وكل مصلحة خارجية معنية بتزويد النظام المعلوماتي باستمرار بالمعطيات المتعلقة بتنفيذ المشاريع على المستوى المالي وتقدم الإنجاز المادي والعمل على تحيينها.

ووفقا للوزير، فقد نفّذت اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق القروية تحت الرئاسة المشتركة للسادة ولاة الجهات ورؤساء المجالس الجهوية، المهام المنوطة بها والمحددة أساسا في المذكرة الإطار للبرنامج الموقعة سنة 2017 ودليل المساطر الذي يوضح مهام اللجان في كل مرحلة من مراحل إعداد مخططات العمل السنوية، وكذا تتبعها والسهر على إنجاحها عبر اجتماعات الدورية وذلك بتحديد وترتيب الأولويات وكذا لتطبيق وأجرأة التوصيات وقرارات اللجنة الوطنية للتنمية المجال القروية والمناطق الجبلية.

وخلص السيد لفتيت إلى القول إن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي يظل برنامجا تكميليا للبرامج الحكومية الأخرى، إذ له خصوصية وظروف تنزيله، معتبرا أنه "لا يحل محل برامج قطاعات وزارية بل هو فقط مساهمة لسد النواقص والاختلالات التي تم رصدها بين الجهات وداخل الجهة نفسها".

الوقاية الصحية في المدارس من بوحمرون : خطوة أساسية لحماية التلاميذ والمجتمع

في بيئة مدرسية تعج بالحياة والحركة، يصبح الحفاظ على صحة التلاميذ تحديًا حقيقيًا، خاصة مع سهولة انتشار الأمراض المعدية بينهم. إدراكًا لهذه الحقيقة، وضعت وزارتا الصحة والحماية الاجتماعية والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خطة وقائية متكاملة تهدف إلى تعزيز صحة التلاميذ والحد من تفشي العدوى داخل المؤسسات التعليمية.

المدرسة: بيئة خصبة لانتشار الأمراض

المدارس، بما تضمه من أعداد كبيرة من الأطفال في فضاءات مشتركة، تشكل أرضًا خصبة لانتقال الفيروسات والجراثيم، حيث يمكن أن ينقل التلاميذ العدوى لبعضهم البعض حتى قبل ظهور الأعراض. لهذا السبب، شددت السلطات الصحية والتعليمية على ضرورة اتخاذ تدابير صارمة للحد من انتشار الأمراض، خاصة تلك التي تشكل تهديدًا للصحة العامة، مثل الحصبة.

إجراء حاسم: استبعاد المصابين من المدرسة

من بين أهم التدابير الوقائية التي تم التأكيد عليها، يأتي استبعاد التلاميذ المصابين بالأمراض المعدية كإجراء ضروري للحد من انتشار العدوى. هذا القرار، الذي يستند إلى المخطط الوطني لمكافحة الحصبة والحملة الوطنية للتلقيح، لا يهدف فقط إلى حماية باقي التلاميذ، بل يساهم أيضًا في تسريع تعافي المصاب، حيث يحتاج الطفل إلى الراحة والعلاج بعيدًا عن الضغط المدرسي.

دور الطاقم الطبي والتنسيق بين القطاعات

لضمان تطبيق هذه الإجراءات بفعالية، أكدت الدورية الوزارية المشتركة على أهمية تعبئة الأطر الطبية لمتابعة الحالات وتشخيصها بدقة. كما شددت على ضرورة التعاون بين المؤسسات التعليمية والمصالح الصحية، من خلال آليات واضحة للإبلاغ عن الحالات المصابة وتنفيذ إجراءات العزل وفقًا لمعايير طبية محددة.

نحو بيئة مدرسية أكثر أمانًا

هذه التدابير لا تقتصر فقط على معالجة الحالات المرضية، بل تأتي في إطار رؤية أشمل تهدف إلى تعزيز الوعي الصحي داخل المدارس، سواء عبر التوعية بأهمية التلقيح أو من خلال تشجيع العادات الصحية مثل غسل اليدين والتهوية الجيدة للقاعات الدراسية.

إن ضمان بيئة مدرسية آمنة صحيًا لا يقتصر على الجهود الرسمية، بل يتطلب تعاون الجميع، من أسر التلاميذ إلى الأطر التربوية والإدارية. فكل إجراء وقائي يتم اتخاذه اليوم، هو خطوة نحو مستقبل أكثر صحة وأمانًا لأطفالنا ومجتمعنا ككل.

إجراءات صحية جديدة للراغبين في العمرة: ضرورة التلقيح ضد التهاب السحايا

مع اقتراب موسم العمرة، أعلنت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية عن إجراءات صحية جديدة تخص المغاربة الراغبين في أداء المناسك أو زيارة الأماكن المقدسة. واعتبارًا من 1 فبراير، أصبح التلقيح ضد التهاب السحايا (الميننجيت) شرطًا أساسيًا للدخول إلى المملكة العربية السعودية، في إطار الجهود المبذولة لحماية صحة المعتمرين وضمان سفر آمن لهم.

ولتسهيل الامتثال لهذا الشرط الصحي، أكدت الوزارة أن اللقاحات المضادة لالتهاب السحايا متوفرة بجميع الصيدليات على مستوى التراب الوطني. ويمكن للمواطنين اقتناء اللقاح والتوجه إلى أقرب مركز صحي معتمد لإجراء عملية التطعيم التلقيح والحصول على شهادة الخاصة بهم. كما يوفر معهد باستور المغرب هذه الخدمة للراغبين في تلقي اللقاح مباشرة.

وحرصًا على فعالية التلقيح، شددت الوزارة على ضرورة الحصول على التطعيم قبل 10 أيام من موعد السفر. ومع ذلك، يُعفى من هذا الإجراء الأطفال دون سن السنة، وكذلك الأشخاص الذين تلقوا اللقاح خلال السنوات الخمس الأخيرة، بشرط تقديم شهادة تثبت ذلك.

وإضافة إلى شرط التلقيح، أكدت وزارة الصحة على أهمية التقيد بالإجراءات الصحية التي تفرضها السلطات السعودية، والتي تهدف إلى حماية الصحة العامة وضمان سلامة الحجاج والمعتمرين.

يأتي هذا الإجراء في إطار تعزيز التدابير الوقائية لضمان سلامة المسافرين المغاربة، خاصة في ظل التجمعات الكبيرة التي تشهدها مواسم العمرة والحج. لذا، يُنصح جميع الراغبين في أداء المناسك بالتخطيط المسبق، والالتزام بالإرشادات الصحية لضمان تجربة دينية آمنة وخالية من المخاطر الصحية.

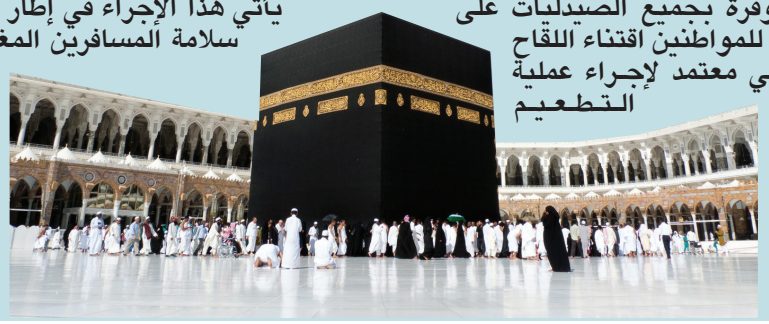

موجة البرد في خنيفرة: تضامن واسع لدعم الأسر المتضررة

في ظل موجة البرد القاسية التي تجتاح إقليم خنيفرة، تجسدت روح التضامن والتآزر من خلال مبادرات إنسانية استهدفت دعم الأسر المتضررة في المناطق الجبلية النائية. استفادت حوالي 4,000 أسرة من عمليات توزيع شملت مواد غذائية، أغطية، حطب للتدفئة، وأفران محسّنة، بالإضافة إلى خدمات طبية، بهدف التخفيف من معاناتهم وتعزيز صمودهم أمام الظروف المناخية الصعبة.

تأتي هذه المبادرات استجابة للتعليمات الملكية السامية التي دعت إلى تعبئة كافة الوسائل اللوجستية والموارد البشرية لتقديم الدعم والمساعدة للمواطنين في مواجهة موجة البرد. وقد تم توزيع 270 قفة غذائية على الأسر المحتاجة في جماعة أكلمام أزكزا، بالإضافة إلى كميات مهمة من الأغطية وحطب التدفئة، استفادت منها أسر تنتمي إلى 8 دواوير معزولة، تحسبًا لتفاقم الظروف الجوية في الأيام المقبلة.

تواصلت عملية توزيع المساعدات بوتيرة سريعة بفضل التزام السلطات المحلية التي تعمل بلا كلل لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه. وفي هذا السياق، أكد إبراهيم قدوري، رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بعمالة إقليم خنيفرة، أن هذه الجهود تأتي عقب اجتماع للجنة الإقليمية لليقظة والتتبع، الذي أتاح التنسيق الفعال للتدابير اللازمة لضمان مساعدة سريعة وموجهة للأسر في المناطق الأكثر تعرضا للبرد القارس

عبّر عدد من سكان جماعة أكلمام أزكزا عن امتنانهم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس على العناية السامية التي يوليها لساكنة المناطق المتضررة من البرد القارس. كما أشادوا بحسن سير هذه العملية وبالجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية لمساعدتهم في هذه الفترة من السنة.

وتعكس هذه الجهود المبذولة روح التضامن والتآزر بين مختلف مكونات المجتمع المغربي، وتؤكد على أهمية التعاون بين السلطات والمجتمع المدني للتخفيف من معاناة الفئات الهشة في مواجهة التحديات المناخية. من خلال هذه المبادرات، يتجسد الإلتزام الجماعي بضمان مستقبل أكثر دفئا وأمانا لأبناء الوطن في كافة ربوعه.

تحسن المداخيل الضريبية بـ 14,3 في المائة سنة 2024

أفادت وزارة الاقتصاد والمالية بأن المداخيل الضريبية بلغت أزيد من 300 مليار درهم خلال سنة 2024، لترتفع بنسبة 14,3 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة المنصرمة.

وأوضحت الوزارة، في وثيقة حول وضعية تحملات وموارد الخزينة، أن هذه المداخيل سجلت معدل إنجاز قدره 110,8 في المائة مقارنة بتوقعات قانون المالية.

وأضاف المصدر ذاته أن التسديدات الصافية والتسويات والمبالغ الضريبية المستردة، بما فيها الجزء الذي تتحمله الجماعات الترابية، بلغت 23,2 مليار درهم.

وينتج هذا الرخم الاستثنائي للمداخيل الجبائية عن مواصلة تنفيذ القانون الإطار الخاص بالإصلاح الضريبي، لا سيما من خلال تدابير توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز العدالة والرقابة.

وساهم إدراج نظام التحصيل عن طريق الاقتطاع من المنبع لبعض الضرائب، ونظام التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة، والتوسيع التدريجي لهذه الضريبة، وترشيد الحوافز الضريبية، إلى جانب آلية التسوية الضريبية الطوعية التي تم إقرارها بموجب قانون المالية لسنة 2024، فضلا عن تعزيز الرقابة الضريبية، في تحقيق هذا الأداء في الإيرادات الضريبية.

وبحسب طبيعة الجبايات والضرائب، أفرزت التطورات الرئيسية للمداخيل الضريبية أن الضريبة على الشركات سجلت معدل إنجاز قدره 117,4 في المائة، وارتفاعا بنسبة 13,5 في المائة إلى 70,3 مليار درهم.

ويرجع هذا التطور، بالأساس، إلى تحسن المداخيل برسم تكملة التسوية (زائد 2,2 مليار درهم)، والأقساط (زائد 4,7 ملايير درهم)، والمداخيل المتأتية من إجراءات الإدارة (زائد 0,7 مليار درهم).

من جهتها، سجلت مداخيل الضريبة على الدخل معدل إنجاز قدره 114 في المائة، وارتفاعا قدره 9,5 ملايير درهم، مما يعكس أساسا تحسن المداخيل المتأتية من الضريبة على الدخل برسم الأجور (زائد 2,4 مليار درهم)، وبرسم الأرباح العقارية (زائد 0,6 مليار درهم)، وكذا الضريبة على الدخل المقتطعة من المنبع برسم ناتج التوظيفات ذات الدخل القار وأرباح تفويت القيم المنقولة (زائد 0,8 مليار درهم)، والمداخيل المهنية (زائد 0,3 مليار درهم).

أما مداخيل الضريبة على القيمة المضافة فسجلت، من جهتها، ارتفاعا قدره 12,4 مليار درهم. وقد استفادت هذه المداخيل من ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة سواء عند الاستيراد (زائد 6,3 ملايير درهم) وكذا الداخلية (زائد 6,1 مليار درهم)، مما يعكس انتعاش الاستهلاك وأثر الإجراءات المتخذة في إطار قانون المالية 2024.

وعلاوة على ذلك، أشارت الوزارة إلى أن مداخيل الضرائب الداخلية على الاستهلاك سجلت معدل إنجاز قدره 114,1 في المائة وارتفاعا بمقدار 3,7 ملايير درهم، وذلك أساسا إثر تحسن الضريبة الداخلية على استهلاك المنتجات الطاقية (زائد 1,9 مليار درهم)، وتلك المتعلقة بالتبغ (زائد 1,1 مليار درهم)، والمنتجات الأخرى (زائد 0,7 مليار درهم).

وفي ما يتعلق بمداخيل الرسوم الجمركية، فقد بلغ معدل إنجازها 113,3 في المائة وسجلت ارتفاعا قدره 1,4 مليار درهم، بينما ارتفعت مداخيل رسوم التسجيل والتنبر بمقدار 1,5 مليار درهم بمعدل إنجاز نسبته 111,6 في المائة، لتعكس بذلك ارتفاع رسوم التسجيل (زائد 1,3 مليار درهم).

يشار إلى أن النشرة المتعلقة بوضعية تحملات وموارد الخزينة تعد وثيقة إحصائية تقدم نتائج تنفيذ توقعات قانون المالية عن طريق اعتماد مقارنة مع الإنجازات المسجلة خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

وجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تتسم فيه وثيقة الوضعية الصادرة عن الخزينة العامة للمملكة بطابع محاسباتي، فإن وثيقة وضعية تحملات وموارد الخزينة تتطرق، كما تنص على ذلك المعايير الدولية في مجال إحصاءات المالية العمومية، إلى المعاملات الاقتصادية المنجزة خلال فترة الميزانية من خلال وصف تدفقات المداخيل العادية والنفقات العادية ونفقات الاستثمار وعجز الميزانية ومتطلبات التمويل والتمويل المعبأ لتغطية هذه الحاجيات.

المغرب رائد في مجال الاستثمارات السياحية بإفريقيا

أكدت منظمة الأمم المتحدة للسياحة، في دليلها "سياحة ممارسة الأعمال – الاستثمار في المغرب"، أنه بفضل آفاق اقتصادية متينة، ونمو متواصل وحوافز جذابة، يواصل المغرب تعزيز مكانته كرائد في مجال الاستثمارات السياحية بإفريقيا.

ويسلط هذا الدليل، الذي جرى تقديمه اليوم الثلاثاء بمراكش خلال المؤتمر الدولي حول الابتكار والاستثمار السياحي، الضوء على الأسباب الرئيسية التي تجعل من المغرب في صدارة الوجهات المفضلة بالنسبة للمستثمرين الأجانب بإفريقيا، مؤكدا أنه بفضل مزيج من الحوافز الضريبية الجذابة، وبنية تحتية ذات جودة، واستراتيجية تنموية طموحة، تواصل المملكة هيمنتها على السوق الإفريقي للسياحة.

وأوضح الدليل أن المغرب، باستقطابه لـ17,4 مليون سائح أجنبي في 2024، ارتقى إلى أول وجهة في إفريقيا، مسجلا أن المملكة سجلت أيضا، نموا بنسبة 43 في المئة من المداخيل السياحية الدولية مقارنة مع 2019، معززة بذلك جاذبيتها وتنافسيتها بالسوق الدولية.

وحسب التقرير، تتميز المملكة بموقعها الاستراتيجي على بعد 14 كيلومترا فقط عن أوروبا، مما يتيح الولوج إلى سوق تضم 2,5 مليار مستهلك، مضيفا أن المغرب يزخر أيضا، بغنى ثقافي عريق ومؤهلات طبيعية استثنائية تضم 9 مواقع مدرجة ضمن التراث العالمي لليونسكو، و11 منتزها وطنيا وأزيد من 3500 كلم من السواحل وغيرها من المؤهلات.

وأكد المصدر ذاته، أن "هذه المؤهلات، المقرونة ببنيات تحتية حديثة تشمل 19 مطارا و27 ميناء تجاريا وشبكة طرقية من 1800 كلم من الطرق السيارة وشبكة سككية بأزيد من 2100 كلم، تمكن المغرب من استقطاب تدفقات ثابتة من المستثمرين والزوار".

من جهة أخرى، يبرز الدليل التحفيزات الممنوحة من قبل المملكة، لاسيما ميثاق الاستثمار الطموح والتدابير التحفيزية التي قد تغطي إلى حدود 30 في المئة من الاستثمارات المؤهلة، مشيرا إلى أن المملكة تتوفر أيضا، على اتفاقات لحماية الاستثمارات مبرمة مع 72 بلدا، واتفاقيات تروم تفادي الازدواج الضريبي مع 62 بلدا، معززة بذلك ثقة المستثمرين الأجانب في وجهة المغرب.

ومن هذا المنطلق، يضيف التقرير، تضطلع المراكز الجهوية للاستثمار بدور محوري في تسهيل المساطر الإدارية ومواكبة المستثمرين في مشاريعهم، مبرزا أن المغرب يتموقع كنموذج في مجال النهوض بالاستثمارات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأوضح أنه في إطار كأس العالم لكرة القدم 2030، التي سينظمها المغرب بشكل مشترك مع إسبانيا والبرتغال، يجري إنجاز مشاريع طموحة لتطوير الإيواء السياحي، مع إحداث آلاف الأسرة في المدن المستضيفة، مؤكدا أن هذه الاستثمارات تتوخى دعم نمو القطاع استجابة لطلب متزايد.

من جانب آخر، توقف الدليل عند مبادرات الابتكار والاستدامة المتخذة من قبل المملكة، على غرار المسابقة الوطنية للمقاولات السياحية الناشئة، التي تشجع على تطوير حلول تكنولوجية ومستدامة في مجالات كالاقتصاد الأزرق، والتراث الثقافي والطبيعي والمدن المستدامة.

وجاء في التقرير أيضا، أنه "بمساهمة مباشرة في الناتج الداخلي الخام تقدر بمليارات الدولارات وخلق فرص عمل مهيكلة لحوالي 364 ألف شخص، يشكل قطاع السياحة دعامة حقيقية للاقتصاد المغربي. ومن خلال استقطاب 2,2 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 2014 و2023، يتموقع المغرب كرائد في مجال السياحة بإفريقيا وفاعل لا محيد عنه على الساحة الدولية".

وأشار إلى أنه بفضل هذه الجهود والرؤية الاستراتيجية المدعومة بسياسات طموحة، لم يعد المغرب وجهة سياحية رائدة فحسب، بل أيضا منصة مرجعية للاستثمار، مما يعزز مكانته كمحرك للتنمية والابتكار في القارة الإفريقية.

ويتيح هذا الدليل، الذي تمت صياغته بتعاون مع الشركة المغربية للهندسة السياحية، للمستثمرين ومهنيي السياحة مرجعا واضحا وكاملا لتطوير مشاريعهم السياحية بالمغرب. كما يمكن الأطراف المعنية من اكتساب معارف معمقة حول القطاع السياحي بالمغرب، واتخاذ القرارات المناسبة في مجال الاستثمار.

المجاعة تنهش السودان : «لا طعام ولا دواء ولا أي شيء»

في خلال شهرين، دفنت منى ابراهيم اثنين من أولادها قضيا جوعا في مخيّم للاجئين في السودان الذي تنهشه حرب أهلية منذ حوالى سنتين بين الجيش وقوّات الدعم السريع.

وشهدت هذه الأمّ البالغة 40 عاما التي لا حول لها كيف انطفأت ابنتها رانيا في ربيعها العاشر قبل أن يهلك منتصر في شهره الثامن في مخيّم زمزم.

وهي باتت تخشى على حياة ابنتها رشيدة (4 سنوات) التي تعاني من فقر حادّ في الدمّ بلا أيّ رعاية طبّية.

وتتحسّر في تسجيل مصوّر أرسلته عبر "واتساب" لوكالة فرانس برس أمام مأوى بلا سقف قرب الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور التي تحاصرها قوّات الدعم السريع منذ مايو "أنا خائفة جدّا أن تضيع منّي. نحن متروكون".

وتؤكد "ليس هناك طعام ولا دواء ولا أي شيء".

وتروي منى كيف فقدت اثنين من أولادها وهي عاجزة عن مساعدتهما "ما كان لي سوى أن أضمّهما وهما يحتضران".

وكانت رانيا أوّل من لقي حتفه في المستشفى الوحيد في الفاشر الذي ما زال قيد الخدمة لكنّه يعاني نقصا شديدا في الطواقم والمعدّات الطبية، في نوفمبر بعد ثلاثة أيّام من إدخالها بسبب إسهال حادّ. وبعد بضعة أسابيع، لحقها منتصر بعدما انتفخ جسده الصغير بسبب سوء تغذية حادّ.

"هذا كلّ ما لدينا"

أُعلنت حالة المجاعة في مخيّم زمزم الشاسع الذي أنشئ سنة 2004 ويضمّ ما بين 500 ألف ومليون شخص، بالاستناد إلى نظام تصنيف مدعوم من منظمات الأمم المتحدة. وانتشرت في مخيّمين آخرين وفي بعض أنحاء جبال النوبة في جنوب البلد.

وأنكرت الحكومة الموالية للجيش حدوث مجاعة في البلد، في حين يعاني ملايين الأشخاص نقصا في التغذية.

في "سلام 56"، إحدى الوحدات الـ48 المكتظّة باللاجئين التي تشكّل مخيّم زمزم، تهزّ أمّهات أطفالهن الذين يعجزون عن المشي من شدّة الإنهاك. وتتشارك عائلات بقايا طبق فول لا طعم له.

وتقرّ راوية علي (35 عاما)، وهي أمّ لخمسة أطفال "هذا كلّ ما لدينا". وإلى جانبها دلو فيه ماء عكر من خزّان لمياه الأمطار على بعد ثلاثة كيلومترات "تشرب منه الحيوانات ونحن أيضا".

وتعيش في "سلام 56" أكثر من 700 أسرة نزحت من جرّاء الحرب الطاحنة التي تدور منذ أبريل 2023 بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوّات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو الملقب "حميدتي".

ويقول المنسّق المشرف على الوحدة آدم محمود عبدالله إنه لم يتلقّ سوى أربع شحنات من المساعدات الغذائية منذ اندلاع الحرب، تعود آخرها إلى سبتمبر مع حوالى عشرة أطنان من الدقيق، و"مذاك، لم يصلنا شيء".

ويعكس البؤس الذي حلّ بزمزم ضراوة هذه الحرب التي أودت بحياة عشرات الآلاف وهجّرت أكثر من 12 مليون شخص وتسبّبت بـ"أكبر أزمة إنسانية تسجّل على الإطلاق"، بحسب "لجنة الإغاثة الدولية" (آي آر سي).

"قرارات تدمي القلوب"

وعلى مسافة نحو 700 كيلومتر من جنوب شرقي مخيّم زمزم، ليس الوضع أفضل حالا.

وأمام أحد آخر المطابخ الجماعية قيد العمل في مدينة ديلينغ في جنوب كردفان، تمتدّ طوابير الانتظار إلى ما لا نهاية له، بحسب ما تخبر نازك كابالو التي تدير مجموعة للدفاع عن حقوق النساء.

وفي الصور التي تشاركتها مع وكالة فرانس برس، رجال ونساء وأطفال هزلى منتفخي البطون عظامهم ناتئة يصعب عليهم الوقوف من شدّة الإنهاك.

وبعد أيّام من دون أيّ لقمة تسدّ الرمق، "ينهار البعض منهم.. في حين يتقيّأ البعض الآخر عندما يحصل على بعض الطعام"، بحسب كابالو.

وفي كردفان الجنوب التي كانت في ما مضى منطقة زراعية غنيّة، يقتات بعض المزارعين بذورا كان يفترض بهم زرعها أو يغلون أوراق نبات.

وتؤكد كابالو "بتنا نلحظ الجوع في مناطق لم تشهد سابقا مجاعة".

وقد حلّ الجوع بهذا البلد الزاخر بالموارد الطبيعية، حتى على بعد مئات الكيلومترات من المناطق التي ضربتها المجاعة.

وفي القضارف، على بعد 400 كيلومتر من جنوب شرق الخرطوم، حيث يعيش أكثر من مليون نازح، تصل عائلات فارة من المعارك الضارية يائسة ومتضوّرة.

وتخبر ماري لوبول مديرة الشؤون الإنسانية في منظمة "أنقذوا الأطفال" غير الحكومية لوكالة فرانس برس أنها رأت "أطفالا شديدي الهزل تسيل أنوفهم ويعانون التهابا في ملتحمة العين. ويتّخذ الأهل قرارات تدمي القلوب ليحدّدوا أيّا من أطفالهم تحتّم عليه الموت".

تداعيات طويلة الأمد

في جنوب العاصمة الخرطوم، أخبر عمّال في برنامج الأغذية العالمي أنهم رأوا أشخاصا "هم جلد على عظم" يقتاتون عدسا وحبوبا مغلية، بحسب ما نقلت ليني كينزلي المسؤولة عن التواصل في البرنامج لوكالة فرانس برس.

وتؤكد المنظمات المعنية بالمساعدات الإنسانية أن الحرب تجعل عملها شبه مستحيل.

وتكشف لوبول "لا يمكننا بكلّ بساطة أن نحمّل الإعاشات في شاحنة وننقلها إلى المناطق المتأثرة بالمجاعة. فحواجز العبور وقرارات الرفض وعمليات النهب من جماعات مسلحة تحرم من هذه المساعدات من هم بأشدّ الحاجة إليها".

ومن دون تحرّك سريع، قد تعيث المجاعة خرابا في البلد، بحسب منظمات غير حكومية.

وتحذّر لوبول من أن "أشخاصا يموتون راهنا لكن التداعيات الطويلة المدى ستلاحق السودان على مدى أجيال".

ومع حلول الليل في مخيّم زمزم، تتمدّد ابنة منى ابراهيم على الفراش بلا طاقة ومقطوعة النفس. وتقول والدتها "لا أعلم إلى أي حد يمكننا أن نصبر".

3 دول تغادر مجموعة «إيكواس» رسميا

غادرت مالي والنيجر وبوركينا فاسو - رسميا المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بعد أكثر من عام من التوترات الدبلوماسية الشديدة

وكانت الدول الثلاث -التي شكلت تحالف دول الساحل- قد اتهمت إيكواس بفرض عقوبات "غير إنسانية وغير قانونية وغير شرعية" عليها بعد الانقلابات العسكرية التي وقعت فيها، وبأنها لم تساعدها بما يكفي لمكافحة الجماعات المسلحة المتطرفة، وبالتبعية لفرنسا.

بلغت القطيعة ذروتها بعد انقلاب النيجر في يوليو/ تموز 2023، عندما هددت إيكواس بالتدخل عسكريا لإعادة الرئيس المخلوع محمد بازوم إلى منصبه وفرضت عقوبات اقتصادية كبيرة على نيامي قبل أن ترفعها.

في المقابل، أصدرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا -اليوم الأربعاء- بيانا

أعلنت فيه إبقاء أبوابها مفتوحة للحوار مع كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

وطلبت إيكواس من الدول الـ12 الأعضاء فيها الاعتراف -حتى إشعار آخر- بجوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية التي تحمل شعار إيكواس ويحملها مواطنو الدول المنسحبة من المجموعة الإقليمية.

وأضاف البيان أن هؤلاء يجب أن يتمكنوا من الاستمرار في التمتع بحق التنقل والإقامة والاستقرار دون تأشيرة، وفقا لبروتوكولات إيكواس في هذا الشأن.

كما ورد في بيان إيكواس أنه سيكون من الممكن أيضا أن تستمر تجارة السلع والخدمات بين الدول المنسحبة والدول الأعضاء في المجموعة بموجب القوانين الحالية التي ستبقى سارية حتى اعتماد الشروط الكاملة للعلاقات مع الدول المنسحبة في المستقبل.

السكري ومضاعفاته: التحدي الصحي العالمي وكيفية التعامل معه

مرض السكري يُعد من أبرز الأمراض المزمنة التي تواجه البشرية في العصر الحديث. يقدر عدد المصابين به بالملايين حول العالم، حيث لا يقتصر تأثيره على حياة المريض اليومية، بل يمتد ليشمل مضاعفات خطيرة قد تهدد حياة الإنسان إذا لم يتم التعامل معه بوعي وحذر

يحدث السكري نتيجة خلل في قدرة الجسم على تنظيم مستوى السكر في الدم. ويعتبر هرمون الإنسولين، الذي يُفرز من البنكرياس، المفتاح الرئيسي في هذه العملية، حيث يعمل على نقل السكر من الدم إلى الخلايا ليتم استخدامه كمصدر للطاقة. عند حدوث أي مشكلة في إفراز الإنسولين أو في استجابة الخلايا له، يرتفع مستوى السكر في الدم بشكل غير طبيعي، مما يؤدي إلى تطور مرض السكري.

أنواع مرض السكري

1. النوع الأول من السكري:

يُعرف أيضا بـ"سكري الأطفال" أو "السكري المعتمد على الإنسولين". يحدث نتيجة مهاجمة الجهاز المناعي لخلايا البنكرياس المسؤولة عن إنتاج الإنسولين، مما يؤدي إلى نقص كلي أو شبه كلي في هذا الهرمون. غالبًا ما يظهر هذا النوع في سن مبكرة ويستلزم علاجًا دائمًا بالإنسولين.

2. النوع الثاني من السكري:

يُعتبر الأكثر شيوعًا بين البالغين، وهو مرتبط بأسلوب الحياة مثل السمنة وقلة النشاط البدني، إلى جانب العوامل الوراثية. في هذا النوع، ينتج البنكرياس كمية كافية من الإنسولين، لكن الجسم يصبح أقل استجابة له، وهي حالة تُعرف بمقاومة الإنسولين.

3. سكري الحمل:

يصيب النساء الحوامل بسبب التغيرات الهرمونية، لكنه عادةً ما يختفي بعد الولادة. مع ذلك، يزيد من خطر إصابة المرأة بالنوع الثاني من السكري مستقبلا.

مضاعفات السكري

إذا لم يتم التحكم بمستوى السكر في الدم على المدى الطويل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مشكلات صحية خطيرة، تشمل:

1. أمراض القلب والشرايين:

• مرضى السكري أكثر عرضة للإصابة بأمراض القلب، مثل تصلب الشرايين، النوبات القلبية، والسكتات الدماغية.

• ارتفاع مستوى السكر في الدم يعزز تراكم الدهون على جدران الأوعية الدموية، مما يعيق تدفق الدم ويؤدي إلى مشاكل في الدورة الدموية.

2. اعتلال الكلى (الفشل الكلوي):

• يُسبب السكري تلف الأوعية الدموية الدقيقة في الكلى، مما يضعف قدرتها على تنقية الدم.

• قد ينتهي الأمر بمرضى السكري إلى الفشل الكلوي، مما يتطلب الغسيل الكلوي أو زراعة الكلى.

3. اعتلال الشبكية السكري:

• ارتفاع مستويات السكر يضر بالأوعية الدموية في شبكية العين، مما يؤدي إلى نزيف أو تسرب السوائل.

• قد يعاني المريض من ضعف الرؤية، وفي الحالات المتقدمة، قد يؤدي الأمر إلى فقدان البصر.

4. الاعتلال العصبي:

• يسبب السكري تلف الأعصاب، خاصةً في الأطراف.

• الأعراض تشمل خدرًا، وخزًا، ألمًا، أو ضعفًا في القدمين واليدين.

• يُعد هذا التلف سببًا رئيسيًا لمتلازمة القدم السكري، حيث قد تتطور الجروح والعدوى التي يصعب علاجها، مما قد يؤدي إلى البتر.

5. ضعف جهاز المناعة:

• يجعل السكري الجسم أكثر عرضة للالتهابات البكتيرية والفطرية، خاصة في الجلد والجهاز البولي.

• التئام الجروح يصبح أبطأ، مما يزيد من خطر العدوى.

6. أمراض اللثة والأسنان:

• يمكن أن يؤدي السكري إلى التهابات متكررة في اللثة وفقدان الأسنان إذا لم يتم الاعتناء بصحة الفم.

إدارة مرض السكري

يمكن السيطرة على مرض السكري وتقليل خطر المضاعفات من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية، ومنها:

1. الالتزام بنظام غذائي صحي:

• يجب التركيز على تناول الأطعمة الغنية بالألياف مثل الخضروات والبقوليات، والبروتينات الصحية مثل الأسماك واللحوم البيضاء.

• تجنب السكريات البسيطة والمشروبات المحلاة والكربوهيدرات المكررة.

2. ممارسة النشاط البدني:

• التمارين الرياضية تُحسن من حساسية الجسم للإنسولين وتساعد على ضبط مستوى السكر. يُوصى بممارسة الرياضة لمدة 30 دقيقة على الأقل يوميًا، مثل المشي، السباحة، أو ركوب الدراجة.

3. المتابعة الطبية المنتظمة:

• إجراء فحوصات دورية لمراقبة مستويات السكر، الكوليسترول، وضغط الدم.

• قياس نسبة السكر التراكمي (HbA1c) كل 3 أشهر لتقييم مدى السيطرة على السكر في الدم.

4. الإقلاع عن التدخين والكحول:

• التدخين والكحول يزيدان من خطر الإصابة بمضاعفات السكري، خاصة أمراض القلب والأوعية الدموية.

5. الأدوية والعلاج بالإنسولين:

• الالتزام بخطة العلاج الموصوفة من قبل الطبيب، سواء كانت تعتمد على الأدوية الفموية أو حقن الإنسولين.

6. العناية بالقدمين:

• الفحص اليومي للقدمين لاكتشاف أي جروح أو تغيرات مبكرًا.

• ارتداء أحذية مريحة وتجنب المشي حافي القدمين.

التعايش مع مرض السكري

التشخيص بمرض السكري ليس نهاية الطريق، بل بداية لرحلة تتطلب إدارة حكيمة وتغييرًا في نمط الحياة. باتباع التعليمات الطبية واتباع نمط حياة صحي، يمكن للمصابين أن يعيشوا حياة طبيعية ومنتجة مع تقليل خطر المضاعفات.

السكري مرض شائع ولكنه قابل للإدارة. الوعي بأعراضه، الالتزام بالعلاج، وتجنب عوامل الخطر يمكن أن يُحدث فرقًا كبيرًا في حياة المرضى. فالتعامل الجيد مع المرض لا يضمن فقط حياة صحية للمصاب، بل يساهم أيضا في تقليل العبء الصحي العالمي لهذا التحدي الكبير.

إحباط تسويق لحوم فاسدة بورزازات

تمكنت السلطات المختصة بإقليم ورزازات، في عملية نوعية لمحاربة الغش وضمان سلامة المواد الغذائية، من ضبط كمية كبيرة من اللحوم الفاسدة وغير المرخصة التي كانت موجهة إلى الاستهلاك المحلي.

وحسب مصادر مطلعة، فإن هذه اللحوم نقلت من منطقة "أكويم" إلى ورزازات عبر سيارة عادية غير مرخصة وغير مجهزة بسلسلة التبريد اللازمة؛ مما أدى إلى تلفها بشكل سريع وتحولها إلى خطر حقيقي على صحة المستهلكين.

وكشفت التحقيقات الأولية أن المتورط الرئيسي في هذه العملية هو صاحب مخبزة محلية كان يستغل نشاطه التجاري كواجهة لتوزيع اللحوم مجهولة المصدر، مشيرة إلى أن هذه اللحوم كانت تسوّق لبعض المطاعم والفنادق التي تسعى إلى تقليص التكاليف بأية وسيلة، متجاهلة القوانين الصحية والمعايير التي تضمن سلامة المواطنين.

وعلى إثر هذه العملية، قامت السلطات المعنية بحجز الكمية المضبوطة وإحالتها إلى الجهات المختصة لإتلافها بشكل فوري وفق القوانين المعمول بها. كما فتح تحقيق موسع، تحت إشراف النيابة العامة المختصة، من أجل تحديد كافة الأطراف المتورطة في هذه الشبكة غير القانونية.

ويواجه المتورطون في هذه القضية تهما خطيرة تتعلق بانتهاك القوانين الصحية وتعريض حياة المواطنين للخطر. وحسب الفصل 431 من القانون الجنائي المغربي، فإن تعريض حياة الآخرين للخطر بشكل عمدي قد يؤدي إلى عقوبات مشددة تصل إلى عقوبة سالبة للحرية. كما تنص القوانين المنظمة للسلامة الغذائية على غرامات مالية كبيرة وإغلاق المؤسسات التي يتم ضبطها في مثل هذه المخالفات.

وتأتي هذه العملية في إطار الجهود المستمرة لتعزيز الرقابة على المواد الغذائية وضمان سلامتها، خاصة في إقليم ورزازات الذي يشهد نشاطا سياحيا كبيرا خلال هذه الفترة من السنة.

وفي هذا السياق، دعت فعاليات المجتمع المدني إلى تشديد الرقابة على نقل وتوزيع المواد الغذائية، مع تكثيف حملات التوعية للمستهلكين بضرورة التعامل مع مصادر موثوقة لضمان سلامة المنتجات الغذائية التي تصل إلى موائدهم.

توقيف 3 أشخاص للاشتباه في تورطهم في حيازة وترويج المخدرات

تمكنت عناصر الشرطة القضائية بكل من ولاية أمن مكناس والمنطقة الإقليمية للأمن بمدينة بنسليمان ، من توقيف ثلاثة أشخاص، وذلك للاشتباه في تورطهم في قضايا تتعلق بحيازة وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية.

وذكر مصدر أمني أن توقيف المشتبه فيه الأول جرى بتنسيق مع عناصر الدرك الملكي بالمنطقة الغابوية "العيون" بضواحي بنسليمان، حيث أسفرت عملية الضبط والتفتيش عن العثور بحوزته على 1064 قرصا مخدرا من نوع "إكستازي" وكيلوغرامين من مخدر الشيرا، فضلا عن سلاحين أبيضين ومبلغ مالي يشتبه في كونه من متحصلات هذا النشاط الإجرامي.

وأضاف المصدر ذاته أن العملية الثانية، التي تمت بتنسيق مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، أسفرت عن توقيف شخصين مباشرة بعد وصولهما إلى مدينة مكناس على متن حافلة للنقل العمومي قادمة من إحدى مدن شمال المملكة، حيث مكنت عملية التفتيش من العثور بحوزتهما على 900 قرص طبي مخدر من نوع "Rivotril".

وأشار إلى أنه تم إخضاع المشتبه فيهم الثلاثة للأبحاث القضائية التي تجري تحت إشراف النيابات العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، وكذا توقيف باقي المشاركين والمساهمين في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

الأمن يوقف قاتلا ومروج مخدرات

تمكنت عناصر المصلحة الولائية للشرطة القضائية بمدينة الدار البيضاء، بتنسيق وثيق مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ، من توقيف شخص يبلغ من العمر 30 سنة، كان يشكل موضوع العشرات من مذكرات البحث على الصعيد الوطني في قضايا تتعلق بالقتل العمد والاتجار غير المشروع بمختلف أصناف المخدرات، بما فيها "البوفا" والكوكايين والأقراص الطبية المخدرة.

وأوضحت مصادر أصوات نيوز أن توقيف المشتبه فيه جرى في عملية أمنية نوعية تم تنفيذها بمدينة الجديدة، على ضوء معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بخصوص مكان اختبائه.

وأضافت المصادر ذاتها أن المعطيات الأولية للبحث تشير إلى أن المشتبه فيه كان ينشط في ترويج مخدري البوفا والكوكايين والمؤثرات العقلية بدوار خليف بمنطقة "الخياطة" ضواحي برشيد، وقد صدرت في حقه 49 مذكرة بحث وطنية؛ 46 منها صادرة عن مصالح الدرك الملكي وثلاث مذكرات صادرة عن الشرطة القضائية بمنطقة الرحمة بالدار البيضاء ومصالح ولاية أمن سطات.

وأوضحت إجراءات تنقيط المشتبه فيه بقاعدة بيانات الأشخاص المبحوث عنهم أنه يشكل أيضا موضوع مذكرة بحث محررة من طرف مصالح الدرك الملكي، للاشتباه في ارتباطه بجريمة القتل العمد التي تم تسجيلها ليلة 11 و12 يناير الجاري، وتم ارتكابها بسبب خلاف مرتبط بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وأكدت مصادر مطلعة أن إجراءات التفتيش المنجزة في هذه القضية مكنت من حجز مبالغ مالية مهمة، يشتبه في كونها من العائدات الإجرامية المحصلة من هذه الأنشطة المحظورة.

ولضرورة البحث تم الاحتفاظ بالمشتبه فيه تحت تدبير الحراسة النظرية، بتعليمات من النيابة العامة المختصة، وذلك لكشف جميع الأفعال الإجرامية المنسوبة له، وكذا توقيف باقي المساهمين والمشاركين في أنشطته الإجرامية، فضلا عن تعقب وحجز كل العائدات الإجرامية المرتبطة بترويج المخدرات.

القصر الكبير: توقيف أب و إبنه بسبب النصب بوعود توظيف وهمية

تمكنت عناصر الشرطة القضائية بالمفوضية الجهوية للأمن بمدينة القصر الكبير، من توقيف شخص وابنه البالغين من العمر 64 و31 سنة؛ وذلك للاشتباه في تورطهما في النصب والاحتيال بدعوى التوسط في عمليات التوظيف الوهمي في أسلاك الشرطة وفي صفوف رجال السلطة.

وأوضحت مصادر أصوات نيوز أن المعطيات الأولية للبحث تشير إلى تورط المشتبه فيهما في الإيقاع بمجموعة من الضحايا في الغلط التدليسي، من خلال سلبهم مبالغ مالية تتراوح ما بين 20 ألف درهم و50 ألف درهم مقابل وعود وهمية للتوسط لهم في التوظيف في صفوف الأمن الوطني وفي سلك رجال السلطة.

وأضافت المصادر ذاتها أنه تم إخضاع المشتبه فيهما لإجراءات البحث القضائي، الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة؛ للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، بينما لا تزال الأبحاث والتحريات متواصلة للتحقق مما إذا كان هناك ضحايا آخرون لهذه الأنشطة الإجرامية.

حساب الربح والخسارة يفضح هزيمة حماس وحلفائها

لا يزال هناك من يحتفل بانتصار حركة حماس وهزيمة إسرائيل في غزة. بالنسبة إلى هؤلاء يكفي أن يخرج على الناس عشرات الأنفار ممن يرفعون السلاح ويضعون على جباههم شعارات الجناح العسكري بعد وقف إطلاق النار، للتأكيد على أن النصر قد تحقق.

في كل مغامرة لا بد من أن يتجه أصحاب العقل لحساب الربح والخسارة. المسألة ليست تحديا للنتائج الحاصلة على الأرض، ولا للوقائع كما سجلتها الأرقام التي يقال دائما إنها لا تكذب.

هناك أكثر من 47 ألف قتيل تم إحصاؤهم رسميا من بينهم 17 ألف قتيل من عناصر حماس والبقية من عموم المواطنين. وتؤكد السلطات أن ما لا يقل عن عشرة آلاف جثة لا تزال تحت الأنقاض. وباعتبار أن عدد سكان القطاع يبلغ 2.3 مليون فإن الإحصائيات الأولية تشير إلى أن 6 في المئة من السكان قضوا بمعدل 100 قتيل يوميا. تمت إبادة 2092 عائلة ومسحها من السجل المدني، وبلغ عدد أفراد هذه العائلات 5967 فردا. وهناك 4889 عائلة فلسطينية أبيدت ولم يتبق منها إلا فرد واحد فقط، وعدد أفراد هذه العائلات فاق 8980 فردا. عدد النساء اللواتي قتلن بلغ 12316 امرأة، بالإضافة إلى 1155 من الطواقم الطبية و94 من الدفاع المدني و205 من الصحافيين.

تجاوز عدد الجرحى 110 آلاف من بينهم من سيقضي بقية عمره في حالة عجز. 90 في المئة من سكان القطاع أصبحوا مهجرين، 625 ألف طفل أضاعوا عاما دراسيا كاملا. أكثر من 38 ألف طفل يعيشون من دون الوالدين أو من دون أحدهما، في حين فقدت 14 ألف امرأة زوجها. 3500 طفل معرّضون للموت بسبب نقص الغذاء. حوالي 88 في المئة من المدارس أتلفت أو دمرت. 503 من أعضاء هيئة التدريس قتلوا. نحو 92 في المئة من الوحدات السكنية تعرضت للتدمير، نفس المصير كان لما يفوق 80 في المئة من المرافق التجارية. 93 في المئة من فروع المصارف سويت مقارها بالأرض.

68 في المئة من الأراضي الزراعية أصبحت غير صالحة للزراعة. قدرت شركة توزيع كهرباء غزة الخسائر التي تكبدها قطاع الكهرباء بنحو 450 مليون دولار. تم تدمير 34 مستشفى، بالإضافة إلى 80 مركزا صحيا آخر خرجت عن الخدمة، كما دمرت 136 سيارة إسعاف و162 مؤسسة صحية، ما أدى إلى تدهور الوضع الصحي في القطاع بشكل حاد. بلغ عدد المعتقلين منذ بداية الحرب 6600 حالة اعتقال، بما في ذلك 360 من الكوادر الصحية و48 من الصحافيين.

سيكون على السلطات قضاء عشر سنوات كاملة في العمل اليومي من أجل رفع وإزالة 42 مليون طن من الأنقاض بكلفة تبلغ مبدئيا 700 مليون دولار. ويشير الخبراء إلى أن كلفة إعادة إعمار القطاع يمكن أن تصل إلى 80 مليار دولار أو أكثر.

أدت حرب غزة إلى مقتل أبرز قيادات حماس كإسماعيل هنية وصالح العاروري ويحي السنوار، وأغلب قيادات الصف الأول لكتائب عزالدين القسام، ولعدد من قيادات بقية الفصائل. وفي لبنان نجحت إسرائيل في اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله وأهم قيادات الصفوف الأولى والثانية. سجل لبنان وحده مقتل نحو 3800 شخص وإصابة حوالي 16 ألفا آخرين في القصف الإسرائيلي. في نوفمبر الماضي قدم البنك الدولي تقديرا أوليا للأضرار والخسائر التي لحقت بلبنان بنحو 8.5 مليار دولار.

في الضفة الغربية سجل منذ 7 أكتوبر من عام 2023 حتى نهائية 2024 مقتل نحو 835 فلسطينيا، من بينهم 173 طفلا، وإصابة 6 آلاف و450 آخرين، ونفذت إسرائيل نحو 19 ألفا و700 اعتداء على الفلسطينيين، واقتلاع وتخريب وتضرر وتسميم 19 ألف شجرة، واستولت على 53 ألف دونم (الدونم = 1000 متر مربع)، وأقامت 13 منطقة عازلة حول المستوطنات.

كما تمت مصادقة وإيداع 23 ألف وحدة استيطانية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس، فيما أقام المستوطنون 57 بؤرة استيطانية جديدة، وشرعت سلطات الاحتلال في شرعنة 13 بؤرة استيطانية أخرى، وهدمت 1022 منشأة سكنية وزراعية، وسلمت 1167 إخطارا بالهدم ووقف البناء. هذا بالطبع إلى جانب تعرية الخلايا السرية المسلحة للفصائل والقضاء على عدد كبير من عناصرها كما يحدث في جنين حاليا.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، فمحور المقاومة الذي تنتمي إليه حماس خسر إحدى أهم ركائزه في المنطقة وهو النظام السوري بما يعني قطع خطوط الإمداد على حزب الله وتحييد الساحة اللبنانية، وتأمين إسرائيل لحدودها مع سوريا باختراقها وتدمير السلاح الإستراتيجي في الداخل السوري. الرئيس الأسبق للجنة الخارجية والأمن في الكنيست تسفي هاوزر، كان واضحا عندما قال إن هذه "فرصة لا تحصل إلا مرة واحدة في كل مئة سنة، والاستيلاء المؤقت على المنطقة العازلة في هضبة الجولان، وكذلك السيطرة في جنوب جبل الشيخ، خطوات تكتيكية لا تشكل جوابا إستراتيجيا مناسبا فيه ما يحقق الفرصة الكبرى التي وقعت في طريقنا." طموحات تل أبيب أو على الأقل اليمين المتشدد تتجاوز ما تحقق، وهو يرى الفرصة الملائمة لتوسيع مساحة الجغرافيا التي يرغب في بسط نفوذه عليها.

كل هذا وغيره حصل نتيجة طوفان الأقصى الذي يبدو أنه جرف الجميع، وغير المعادلة بشكل غير مسبوق، وأكد جملة من المعطيات الأساسية أبرزها أن إسرائيل نجحت في اختراق الجميع بما في ذلك نظام الملالي في إيران ونظام بشار الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان وكانت لها عيونها الراصدة في غزة إلى جانب سيطرتها على أجهزة ومؤسسات السلطة في رام الله. أثبتت التجربة أن إسرائيل كان لها جواسيسها وعملاؤها وأتباعها ومخبروها في كل مكان بالمنطقة، وأنها تمكنت من اكتشاف جميع نقاط ضعف محور المقاومة واستغلتها بما تحتاج إليه مصالحها وحساباتها.

وفوق ذلك، فإن إسرائيل حققت هدفا آخر من غير الممكن التغافل عنه، وهو تلك السيطرة التي كادت تكون مطلقة على القرار الرسمي في عواصم الغرب القوية وفي صدارتها واشنطن ثم لندن وبرلين وباريس. تحولت دماء الفلسطينيين إلى سلعة في مزاد الانتخابات وخاصة في الولايات المتحدة عندما تسابق بايدن وترامب على من تكون له أفضلية دعم إسرائيل. الصمت العربي المطبق كان منتظرا، والمجتمع الدولي أكد مرة أخرى ازدواجية المعايير التي يقيس بها المواقف مما يجري في العالم. لا الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن استطاعا تغيير الموقف على الأرض، حتى محكمة الجنايات الدولية أثبتت أنها رهينة التوازنات الدولية، ومجرد تجرؤها على مسؤولين إسرائيليين جعلها وقضاتها في مرمى العقوبات الأميركية.

بالنسبة إلى النصر العظيم الذي تتحدث عنه حماس هو تحرير 735 سجينا لدى إسرائيل في سياق الاتفاق المبرم بين الطرفين برعاية قطرية – مصرية – أميركية. لكن الحركة تنسى أو تتناسى مثلا أن قوات الاحتلال الأمنية والمخابراتية اعتادت على أن تلاحق أي سجين محرر إذا كان متورطا بالفعل في قتل إسرائيليين، وأن تعيد اعتقال المحررين ممن تعتبرهم خطرا على أمنها مباشرة بعد الانتهاء من تحقيق مصالحها من الاتفاق.

لا شيء يدل على أن حماس انتصرت في المعركة. بقاؤها لا يعني الانتصار الذي يتغنى به البعض، ولكنه يعني غباء القيادة الإسرائيلية التي اعتقدت أنها قادرة على القضاء على تنظيم عقائدي. القضاء على المنظمة وعلى مشروع المقاومة لا يتجاوز أن يكون خيالا. كما أن تدمير إسرائيل وتحرير الأرض بقوة السلاح سيبقيان وهما. الحل أن يتفق الفلسطينيون على موقف وطني موحد، وأن يتراجع الصهاينة عن عنادهم ويسلموا بحق أهل فلسطين في دولة وطنية. أما عدا ذلك فإن ماكينة القوة ستبقى تطحن الضعفاء ممن يخرجون علينا في كل مناسبة بشعارات الانتصار الذي لا يترك وراءه إلا الآلاف من الضحايا ومليارات الدولارات من الخسائر.

هل يكسر ترامب التقاليد الأميركية ويختار السعودية أول وجهة خارجية

الرئيس الأميركي يؤكد أن زيارته الخارجية الأولى قد تكون الرياض إذا تلقى عرضا مناسبا في إشارة استثمارها حوالي تريليون دولار في الولايات المتحدة.

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن زيارته الخارجية الأولى قد تكون إلى المملكة العربية السعودية، في حال كان العرض مناسبا في إشارة إلى استثمار حوالي تريليون دولار في الولايات المتحدة.

وأضاف ترامب في حديث للصحافيين على متن طائرة الرئاسة الأميركية "إير فورس وان" أن وجهته الخارجية الأولى "قد تكون السعودية" على الرغم من التقليد المتبع للرؤساء الأميركيين بزيارة بريطانيا أولا.

وقال ترامب إن آخر مرة سافرت فيها إلى السعودية كانت لأن المملكة وافقت على شراء بضائع أميركية بقيمة 450 مليار دولار. وتابع "إذا كان العرض مناسبا، فسأفعل ذلك مرة أخرى".

وقلبت زيارة ترامب إلى السعودية في عام 2017 تقليدًا كان يتلخص في قيام الرؤساء الأميركيين المعاصرين عادة بالتوجه أولا إلى كندا أو المكسيك أو المملكة المتحدة كأول رحلة خارجية لهم. كما أكدت على العلاقات الوثيقة التي تربط إدارته بحكام دول الخليج الغنية بالنفط حيث سعت شركته العقارية التي تحمل اسمه إلى إبرام صفقات في جميع أنحاء المنطقة أيضا.

وتشير تصريحات ترامب إلى أنه قد يكسر التقاليد الأميركية في حال تلقى عرضا مغريا من السعودية وهو ما يعكس العقلية البرغماتية لرجل الأعمال الناجح الذي يسعى إلى تعزيز علاقات بلاده مع السعودية الشريك الهام لواشنطن في مجالي الطاقة والأمن منذ فترة طويلة، ومن المتوقع أن يدفع نحو تطوير الشراكة مع السعوديين، سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

وفي نفس الوقت فإن إدارة بايدن في حاجة إلى السعودية في ما هو أبعد من الشراكة الثنائية لاقتناعها بأن الرياض ستكون إحدى الدول المهمة في إستراتيجية عزل إيران وممارسة الضغوط القصوى عليها، رغم أن السعوديون ردوا على تجاهل إدارة الرئيس السابق جو بايدن لمصالحهم بالانفتاح على إيران وفتح حوار معها ثنائيا وإقليميا، لكن وجود ترامب وموقفه الحازم ضدها قد يقودان إلى مراجعة الرياض موقفها، خاصة أن طهران فقدت عناصر قوتها الإقليمية بعد هزيمة حزب الله وإسقاط نظام بشار الأسد وانكفاء الميليشيات الحليفة في العراق.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الخميس أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أكد أن المملكة ترغب في توسيع استثماراتها وعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة في السنوات الأربع المقبلة بمبلغ 600 مليار دولار مرشحة للارتفاع حال أتيحت فرص إضافية.

وقال وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل الإبراهيم الجمعة إن مبلغ 600 مليار دولار من الاستثمارات والتجارة الموسعة مع الولايات المتحدة يشمل استثمارات وكذلك مشتريات من القطاعين العام والخاص.

وقال الإبراهيم في ندوة بالمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عندما سئل عما إذا كانت المملكة ستزيد الرقم إلى تريليون دولار، إن "الرقم يمثل الاستثمارات والمشتريات من القطاعين العام والخاص، وهو مجرد انعكاس للعلاقة القوية".

وقال ترامب الخميس "السعودية ستستثمر ما لا يقل عن 600 مليار دولار في أميركا، لكنني سأطلب من ولي العهد، وهو شخص رائع، أن يرفع المبلغ إلى حوالي تريليون دولار".

وأظهرت بيانات حكومية أن قيمة صادرات الولايات المتحدة من السلع إلى السعودية كانت أعلى بكثير من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر السعودي في الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية.

ويحتاج ترامب إلى السعودية في تثبيت مسار التطبيع الإقليمي مع إسرائيل، ضمن مسار الاتفاقيات الإبراهيمية، ويضع ذلك هدفا رئيسيا في سياسته الخارجية. وكانت الرياض قد وضعت شروطا أمام هذا التطبيع من بينها قيام دولة فلسطينية، وهو شرط قد تتغاضى عنه في ضوء مواقف ترامب الداعمة بشكل كامل لإسرائيل.

وبعدما كانت على وشك التطبيع مع إسرائيل أوقفت المملكة العربية السعودية المحادثات مع المسؤولين الأميركيين حول تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد مرور أيام قليلة على اندلاع الحرب في غزة، وأصرت مرارا وتكرارا على أنها لن تعترف بإسرائيل من دون الاعتراف بدولة فلسطينية.

ومع ذلك فإن وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره في غزة والتخفيف المحتمل للتوترات الإقليمية قد يمهدان لاستئناف الحوار. وفي مقابل الاعتراف بإسرائيل، تأمل السعودية في توقيع اتفاقية دفاع مع واشنطن وتلقي مساعدة واشنطن على إنشاء برنامج نووي مدني.

زيلينسكي المحبط من ترامب يدعو أوروبا إلى رعاية السلام في أوكرانيا

قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي السبت إنه يأمل في مشاركة أوروبا والولايات المتحدة في أي محادثات لإنهاء حرب روسيا مع بلاده، في وقت يشعر فيه الرئيس الأوكراني بالإحباط تجاه تصريحات الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب بشأن أوكرانيا.

وذكر زيلينسكي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيسة مولدوفا مايا ساندو أن أوكرانيا يجب أن تشارك في أي محادثات لإنهاء الحرب حتى يكون لهذه المفاوضات تأثير ملموس.

وأضاف "في ما يتعلق بالتحضير للمحادثات.. آمل حقا أن تكون هناك أوكرانيا وأميركا وأوروبا والروس،" موضحا في وقت لاحق أنه لم يُوضع إطار لهذه المحادثات حتى الآن.

وتابع "نعم، أود حقا أن تشارك أوروبا، لأننا سنكون أعضاء في الاتحاد الأوروبي".

وقال زيلينسكي إنه يعتقد أن الرئيس الأميركي الجديد قادر على إنهاء الحرب، لكنه لن يتمكن من ذلك إلا إذا أشرك أوكرانيا في المحادثات.

وأضاف "لا يستطيع أن يفعل هذا دون مشاركة أوكرانيا، وإلا فلن ينجح الأمر. لأن روسيا لا تريد إنهاء الحرب، في حين تريد أوكرانيا إنهاءها".

ووعد ترامب خلال حملته الانتخابية بإنهاء الحرب بعد 24 ساعة من توليه منصبه، لكن مساعديه ذكروا بعد ذلك أن التوصل إلى اتفاق قد يستغرق شهورا.

وعبّر الرئيس الأميركي عن استعداده للتحدث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن إنهاء الحرب.

وقال بوتين الجمعة إنه يرغب في مقابلة ترامب للحديث عن أوكرانيا. وأشار إلى مرسوم صادر عن زيلينسكي في عام 2022 يحظر إجراء محادثات مع بوتين كحاجز أمام المفاوضات.

وفي المؤتمر الصحفي، قال زيلينسكي إنه أدخل هذا الحظر لمنع بوتين من فتح قنوات اتصال أخرى مع محاورين في أوكرانيا.

وقال زيلينسكي إن روسيا كانت تحاول القيام بذلك قبل أن يوقع على المرسوم.

وأضاف زيلينسكي أن أوكرانيا مستعدة لتقديم الفحم إلى مولدوفا، التي تمر بأزمة طاقة بعد توقف تدفقات الغاز الروسي عبر أوكرانيا في بداية هذا العام.

وتسيطر السلطات في كيشيناو على معظم أجزاء مولدوفا، لكن أقلية كبيرة من السكان تعيش في ترانسنستريا، وهي المنطقة التي انفصلت في صراع عنيف في تسعينات القرن العشرين، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

وتشهد هذه المنطقة، وفيها محطة الطاقة الوحيدة في مولدوفا، الآن وطأة أزمة الطاقة بعد فقدان إمدادات الغاز.

وكانت أولى ملامح الإحباط الأوكراني من إدارة ترامب تجميد موضوع المساعدات لمدة تسعين يوما وهي مدة كبيرة ويمكن أن تكون حاسمة عسكريا، خاصة أن كييف تأمل في زيادة الدعم لوقف التقدم الروسي.

وكانت وسائل الإعلام الأميركية قد أفادت الجمعة بأن وزارة الخارجية في واشنطن أمرت بوقف معظم المساعدات الخارجية لمدة 90 يوما بموجب أمر تنفيذي أصدره الرئيس دونالد ترامب.

وأشارت التقارير، نقلا عن مسؤولين في وزارة الخارجية، إلى أن الحظر يشمل المساعدات التي تمت الموافقة عليها مسبقا، ولكنه يتضمن استثناءات لإسرائيل ومصر.

وأضافوا أن التجميد يبدو أنه يشمل تمويل حلفاء رئيسيين مثل أوكرانيا.

وقال زيلينسكي إن المساعدات الموقوفة تتعلق بالدعم الإنساني. وأضاف "أنا مركز على المساعدات العسكرية. لم يتم إيقافها،" حسبما أفاد لوكالة الأنباء الأوكرانية "أونيان".

وكانت الولايات المتحدة أكبر داعم لأوكرانيا في دفاعها ضد الغزو الروسي واسع النطاق منذ فبراير 2022.

وفي العام الماضي، وافق الكونجرس الأميركي على حزمة مساعدات بقيمة تقارب 61 مليار دولار لأوكرانيا. وتم صرف معظم هذه الأموال بنهاية ولاية الرئيس جو بايدن، ولكن لم يتم صرف جميعها.

أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016

المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

رئيس التحرير:
نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - نهيلة الدويبي-
حياة المرنيسي-
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي:
عزيزة المحفوظة- بنازين العابدين
القسم التقني:
جمال عبد الرحيم -الدويبي أيمن-
رضا عزيز

المراسلون:
الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد
مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود
أكادير:دينار محمد
طنجة:عبد الهادي حنتوت

السكريتارية: جيهان أدمي
الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد بن ابراهيم

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

التواصل: contact.aswatnews@gmail

الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032

العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون
حي المسيرة 2 حي الأمل
عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

طالع السعود الأطلسي

بين الداخل والخارج، قيادة الجزائر في متاهة

"روسيا تُساعد المغرب في إيجاد حل لقضية الصحراء الغربية (..) المغرب بلد صديق. لدينا مشاريع جيّدة معه. نحن ندرك مدى أهمية هذه القضية بالنسبة إلى المغرب. سنحاول المُساعدة بجميع الطرق الممكنة. لكن الحل يجب أن يكون مَبْنيا على توافق مُتبادل. وليس عبر فرض أيّ شيء على أيّ طرف." الكلام لوزير الخارجية الروسية، سيرغي لافروف، خلال مؤتمر صحفي خصّص لتقديم حصيلة الدبلوماسية الروسية لسنة 2024 في موسكو.

في الجزائر، وسائل الإعلام تجاهلت ثلثي تلك التصريحات، وأوّلت ما بقي منها لصالح "المعزوفة" الجزائرية.. لا أحد في الجزائر راقه ما قاله لافروف. ولعلّ الدبلوماسية الجزائرية تُغالب ذاتها حتى لا يصدُر عنها ما يُفيد غضبَها من كلام المسؤول الروسي. تتوالى على القيادة الجزائرية الصدمات الدبلوماسية في مَوْضوع الصحراء، ولن تتحمّل صعقة من جهة روسيا. يكفي أنّ لافروف كرّس الاجتثاث التام لكلمة الاستفتاء – الغالية على الجزائر – من قاموس التعاطي الدولي مع نزاع الصحراء المغربية، وذلك لوَحده لن تهضمه قيادة الجزائر، كما لم تهضم عدم إلحاح روسيا في مجلس الأمن على "نوتة" الاستفتاء. "تقرير المصير"، في حديث لافروف لازمة مبدئية وفضفاضة ومَفتوحة على عدّة خيارات، ومن بينها "الحكم الذاتي". بل إن "الحكم الذاتي" هو الخيار الأقرب والأجْدى إلى الحل السلمي المتوافق عليه، العادل والدائم، الذي يطلبه مجلس الأمن ولافروف.

الخارجية الروسية بتصريح لافروف، وقبْلا بامتناعاتها (بدل الرفض باستعمال حق الفيتو) في التصويت على قرارات مجلس الأمن الخاصة بنزاع الصحراء، التي تلامس مقترح الحكم الذاتي، والتي لم تُخَف الجزائر غضبها منها، تبدو كأنها تنثر وتحضر توابل ومُقبِّلات تحوّل جوهري في انحيازها للسّعي السلمي المغربي، وفي انخراطها في القناعة الدّولية التي تتّسع وتتّعمق في تبني المُقترح المغربي بالحكم الذاتي لحل نزاع الصحراء. بل إن استعجال حل النزاع، في الظرفية الدولية الراهنة، باتَ يشتد ويتسارع.

روسيا تقول، بلسان وزير خارجيتها، إنها "تُدرك مدى أهمية هذه القضية (الصحراء المغربية) بالنسبة إلى المغرب،" وتضيف بأن "المغرب بلد صديق ولدينا معه مشاريع جيّدة." بما يعني أن الكلام المُوَجّه إلى الجزائر يُبْطل أيّ مُحاولة منها للمسّ بصداقة موسكو مع المَغرب أو للتّشويش على جودة علاقاتها وعلى المشاريع الجيدة بينهما. إنه نوعٌ من لفت انتباه الجزائر إلى عدم التّعْويل على موسكو في مباركة أو حتى في غض الطّرْف، على أيّ مَسْعى جزائري إلى التّصعيد مع المغرب. ولا تملك الجزائر أن تُغامرَ بأيّ تصعيد وهي عزلاء من أيّ سنَد دولي، وبالأحْرى السند الروسي.

وَقْعُ التّنبيه الروسي على القيادة الجزائرية شديدٌ، وهو يُضاف إلى مَدِّ الانحيازات الدولية الوازنة للمغرب، بكل مُكونات، قضايا، مشاريع وطموحات مغربيته، وفي القلب منها قضية وحدته الترابية. فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة، ألمانيا، أغلب الدول العربية، عديد الدول الأفريقية (آخرها غانا التي علقت علاقاتها مع بوليساريو) دُوَل ذات تأثير من أميركا اللاتينية.. وطبعا الصين وبريطانيا اللتان توافقان على قرارات مجلس الأمن بدلالة أنهما مع المسار السلمي، بمعناه المغربي، واللتان تتطلعان إلى علاقات إستراتيجية مع المغرب، وهذه اللائحة الدولية ما بين المساندة أو المتفهمة للحق المغربي ليست حصرية.. أتصوّر القيادة الجزائرية مشدوهة وهي تعاين، يوميا مشهد "لوحة القيادة"، وفيها مجاري التواصل، بخصوص المغرب بينها وبين محيطها الجغرافي والسياسي مُختنقة أو مُغْلقة أو موصدة. في فضاء تلك المُعاينة لا بد أن البَرْدَ شديدٌ على المُنعزل فيه.

قيادة الجزائر ليست غُفلا عمّا حواليها. لكنها تُكابر في عدَم الإقرار بأن حوالي نصف قرْن من مُعاداتها للمغرب بالتشويش الانفصالي ذهبت "غثاء"، وانتهت بها إلى هذا الحدّ من "مُخاصمة" العالم والعزلة السياسية فيه. تلك القيادة لديْها ما يكفي من دراسات الواقع والتوقّعات بأن "اللعبَة" انتهت، وأن المغرب استمات في الدفاع عن حقه التّاريخي في وحدة أراضيه وشعبه. المجتمع الدولي قيْدَ التفعيل النهائي للحل التاريخي للمنازعة الجزائرية حول الصحراء المغربية. مُنازعة أضاعت للجزائر جُهدَها وصداقاتها وشغلتْها عن مصلحتها. ولكنها تكابر حتى لا تبدو مَهزومة، رغم أن الحلّ المَغربي تُوحي أن لا تجد الجزائر نفسها في موقع المهزوم. المغربُ اقترح حلاّ تكون كل الأطراف فيه مُنْتصرة، لذاتها ولحواليْها ومُجتمعة.. مُنتصرة لآفاق واعدة للجميع في المُستقبل.

المُكابَرة الجزائرية ذهبت بها بعيدا في افتعال أزمة مع فرنسا، بسبب المغرب. أطلقت فيضانا من الغضب، ضمْنه اعْتقال كاتب فرنسي – جزائري، بَسبب تَصريحات له تعطي الحق تاريخيا للمغرب في أراض ألحقها الاستعمار الفرنسي بالأراضي الجزائرية، وذلك مع ما برر به الرئيس الجزائري نفسه عبدالمجيد تبون اعتقال الكاتب. أغضب الجزائر أن يُقرّ الرئيس الفرنسي بمَغربية الصحراء وبصَوابية المُقترح المغربي للحكم الذاتي. غضبت، لذلك السبب من إسبانيا، ولكنها لم تغضب لأسباب مُصلحية، أبطلت "مبدئيتها"، من الولايات المتحدة مثلا. وستكتمُ لدواع مَصلحية أيضا قلقها من المَيْل الروسي نحو المغرب. مع فرنسا "أرغتْ" وعادت إلى الإحجام عن "الإزباد". ردّت الخارجية الجزائرية أنها لا تريد التصعيد. ملاحظون فسّروا ذلك بأن "التصعيد" الجزائري، رمى إلى مُحاولة فرملة فرنسا عن اندفاعها مع المغرب، وفي الآن نفسه خلق حالة من "التعبئة الوطنية" ضدّ التآمُر الخارجي بإخماد مَدّ الغضَب الشعبي المُتصاعد بعُنوان "مانيش راضي" . وهو المَدُّ القابل للتأجيج تأثرا بما حدث في سوريا من إسقاط نظام حزْب البَعْث.

النتيجةُ، هي أنّ علاقات فرنسا مع المغرب وما تواعدا عليه وما برمجاه، إستراتيجي وماض في النّفاذ، وأصلا ليس فيه اعتبارٌ للجزائر ولا لما تشاؤه أو لا تشاؤه. والنتيجة الثانية هي أن الغضبَ الشعبي الجزائري له أسبابه الجزائرية الخالصة، من عديد الخَصاصات الاجتماعية والسياسية، ولن تطفئه حمَلات التّخويف بالعدو الخارجيّ ولا حملات السّباب، التي تديرها المُخابَرات الجزائرية، وخاصة بمواد موسيقية وسخة بكلام المواخير ضدّ المغاربة، مَن نوع "المروكي سير..".

ليس أمام قيادة الجزائر إلا أن تَعْتبر تصريحات لافروف إنْذارا، وبقية مواقف أصدقاء المغرب، وضمنهم فرنسا، إصرارا.. فتذهب إلى قراءة التحولات الجيوستراتيجية العالمية بالشكل الصحيح، والتي ترجّح حل النزاعات العالمية، الحادة والدّموية، الحالية، لتفسح المجال لصراعات عالمية نوعية أقوى، تشغل القوى الدولية المؤثرة، وهنا، نزاع الصحراء في المرصاد العالمي يبدو صغيرا ونشازا ويُشوّش، فقط، على الصعود القوي للمغرب في الفاعلية الدولية اقتصاديا وإستراتيجيا. وتلك الفاعلية المغربية مطلوبة، بمستويات مُتعددة ومُتنوعة للعالم بكل الأطراف الفاعلة فيه. من أميركا، من أوروبا، من البلاد العربية، من أفريقيا.. وطبعا من روسيا، ومن الصين. ولا مَناص للجزائر، إن هي أرادت موقعا لها تحت شمس العالم.. من المغرب.

خيرالله خيرالله

في الضفّة الغربيّة... إسرائيل في «جبهة الممانعة»!

ليس سرّا أن الحكومة اليمينيّة الإسرائيلية تستغل أحداث المنطقة من أجل الإمساك بالضفة الغربيّة وتكريس الاحتلال لما تسميه يهودا والسامرة. عندما سئل اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي يُعتبر بنيامين نتنياهو من تلامذته النجباء، في مؤتمر مدريد الذي انعقد في خريف العام 1991، عن صيغة الأرض في مقابل السلام، كان جوابه وضحا. قال شامير وقتذاك إن إسرائيل ستفاوض لسنوات طويلة وستعمل في أثناء المفاوضات على "خلق واقع جديد على الأرض". هذا الواقع هو الاحتلال الذي آمن به اليمين الإسرائيلي مع تركيز خاص على الضفّة الغربيّة والقدس الشرقية.

للمناسبة، كان نتنياهو الناطق الرسمي باسم الوفد الإسرائيلي في مؤتمر مدريد. لم يخف في أي لحظة دفاعه عن فكرة تكريس الاحتلال المستمر منذ العام 1967 بالاعتماد على مرور الوقت. كانت حجته الدائمة، ولا تزال، تقوم على ضرورة الحؤول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة. المؤسف أن تصرفات "حماس" وسلوكها منذ الانسحاب الإسرائيلي من غزة، صيف 2005، صبّ في خدمة المشروع الإسرائيلي. مرّة أخرى، تركّز إسرائيل على الضفة الغربية، انطلاقا من مخيم جنين، بعدما فرغت من تدمير غزّة بوحشية ليس بعدها وحشية.

بغض النظر عن كلّ الشعارات التي أطلقت وكل العراضات التي قامت بها "حماس" في غزّة، استطاعت إسرائيل تدمير القطاع وتحويله أرضا طاردة لأهلها نتيجة حرب استمرت 15 شهرا. بدأت الحرب، التي وقف العالم يتفرّج عليها، إثر هجوم "طوفان الأقصى" الذي شنته الحركة بقيادة يحيى السنوار الذي ما لبث أن سقط ضحية عمل أقدم عليه غيّر طبيعة المنطقة كلها.

لم يكن من هدف لليمين الإسرائيلي في يوم من الأيّام غير قطع الطريق على خيار الدولتين. ليس خلق واقع جديد في الضفة الغربيّة سوى الطريق الأقصر لتحقيق هذا الهدف. الأكيد أن حكومة بنيامين نتنياهو، التي تجد من يزايد عليها ويعتبرها متخاذلة، خصوصا في ضوء التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزّة، ترى في الحملة التي تشنها في الضفة الغربيّة فرصة للهروب إلى الأمام. هناك بالنسبة إلى الحكومة الأكثر يمينية وتطرّفا في تاريخ الدولة العبريّة فرصة لا يمكن تفويتها لتغيير الواقع في الضفة الغربية. يقيم في الضفة ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني وتشكل نواة لقيام دولة فلسطينيّة مستقلة.

لا بديل عن الدولة الفلسطينيّة، بشروط معيّنة في طبيعة الحال تمنع تكرار "طوفان الأقصى"... هذا في حال كان مطلوبا تحقيق استقرار في الشرق الأوسط بعيدا عن المنافسة بين التطرف الإيراني وأذرعه المختلفة من جهة والتطرف الإسرائيلي من جهة أخرى.

من المفيد التوقف عند نقطتين. الأولى تتعلّق بالنيات الإسرائيلية والأخرى بالإدارة الأميركية الجديدة – القديمة التي على رأسها دونالد ترامب. بالنسبة إلى النيات الإسرائيلية، ليس خافيا أن إسرائيل سعت دائما إلى التخلص من غزّة بأي طريقة من الطرق. لدى حصول الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في 2005، فيما كان أرييل شارون رئيسا للوزراء، قال مدير مكتب شارون دوف فايسغلاس لصحيفة "هآرتس" ما معناه أنّ الهدف من الانسحاب من غزّة هو الإمساك بطريقة أفضل بالضفة الغربية، أي سيسمح لها ذلك بالتفرّغ للضفة والاستيطان فيها. لا يهم إسرائيل سوى الضفة. لذلك هناك عودة إليها هذه المرة بعد التخلص من غزة نتيجة فشل الانسحاب منها.

بالنسبة إلى الإدارة الأميركيّة، ثمة أسئلة كثيرة ستفرض نفسها. في مقدّم الأسئلة هل تبحث إدارة ترامب عن استقرار في المنطقة في وقت بات واضحا أن الحملة التي تشنها إسرائيل تستهدف تكرار تجربة غزّة وتهجير أكبر عدد من الفلسطينيين منها؟ هل تدرك الإدارة ما على المحك في الضفة على صعيد الاستقرار في المنطقة كلها، من المحيط إلى الخليج؟

في النهاية، هل تريد الإدارة الأميركية توسيع رقعة السلام بين العرب وإسرائيل، علما أنها تعرف معرفة جيدة أنّ المملكة العربيّة السعودية لا يمكن أن تقدم على أي خطوة في اتجاه التطبيع مع الدولة العبرية من دون عمليّة سياسيّة تصب في اتجاه قيام دولة فلسطينيّة؟

أكثر من ذلك، إن الدول العربيّة التي تربطها علاقات بإسرائيل تجد أن سياسة الحكومة الحالية التي على رأسها "بيبي" تسبّب لها إحراجا شديدا. لا يمكن الاتكال باستمرار على أنّ "حماس" تسعى يوميا إلى توفير المبررات التي تسمح بالاعتداء على مخيم جنين. ثمة حاجة أكثر من أي وقت لحكومة إسرائيلية مختلفة تمتلك مشروع سلام ورؤية مختلفة للمنطقة بعيدا عن فرض أمر واقع اسمه الاحتلال من جهة ورفض وجود شعب فلسطيني من جهة أخرى.

الأهمّ من ذلك كله أن اليمين الإسرائيلي لا يبدو مهتمّا بأن الهجمة على الضفة الغربيّة تؤذي المملكة الأردنية الهاشمية التي تعرّضت منذ سنوات طويلة لاستهداف إيراني في سياق مشروع توسّعي لم يعد خافيا على أحد. من يسيء إلى الأردن لا يستطيع الادعاء أنه يحارب إيران وأذرعها في المنطقة بمقدار ما يرتكب خطأ الاعتماد على "حماس" مجدّدا من أجل الحؤول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة. لم يؤد الاعتماد على "حماس" وعلى تكريس الانقسام الفلسطيني سوى إلى "طوفان الأقصى" والحروب التي كان مدخلا لها.

عاجلا أم آجلا، سيترتب على إدارة ترامب الاختيار بين الاستسلام لإسرائيل أو الرضوخ لمشيئة اليمين المتطرف فيها. لا منطق لأي استسلام أمام اليمين الإسرائيلي، بل ربّما هناك منطق وحيد. يتمثل هذا المنطق في انضمام أميركا إلى حلف المتطرفين في المنطقة، أي إلى "جبهة الممانعة". أكان ذلك في إسرائيل أو في أميركا، كل من يقف في وجه الدولة الفلسطينية التي نادى بها الملك عبدالله الثاني باكرا، منذ ما قبل الذهاب إلى الكونغرس من أجل هذا الغرض في العام 2007، إنما هو عضو في "جبهة الممانعة" التي يرفض اليمين الإسرائيلي الاعتراف بأنها لم تعد تخدم أهدافه!

أخرباش تطالب بمساءلة المنصات الرقمية

أكدت رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (هاكا)، لطيفة أخرباش بدكار، أن تمثل وشيوع المخاطر الرقمية بلغ في سائر المجتمعات مستوى بات معه من المستعجل توجيه الحوار مع المنصات الرقمية نحو مساءلة فعلية والتزامات ملموسة من طرف فاعلي البيانات الضخمة.

وقالت أخرباش، في مداخلة لها خلال الجلسة المخصصة لتتبع الحوار بين هيئات التقنين بالفضاء الفرنكفوني والمنصات الرقمية المبرمجة ضمن أشغال الدورة الثامنة لمؤتمر رؤساء الهيئات الأعضاء في الشبكة الفرنكوفونية لهيئات تقنين وسائط الاتصال، المنعقدة يومي الاثنين والثلاثاء بالعاصمة السنغالية: "ما ينتظر من المنصات الرقمية هو إجابات ملموسة والتزامات خاصة لضمان تقنين وتقنين ذاتي ناجعين، لحماية المستخدمين وللاستجابة للتحديات المرتبطة بالسيادة الرقمية وأخلاقيات التكنولوجيا في سائر البلدان، وخاصة بإفريقيا".

وفي معرض حديثها عن مستجدات عمالقة المجال الرقمي، في ظل إعلان بعضهم عن تخفيف القواعد المتعلقة بتقويم المحتويات والتخلي عن الأنظمة المتعلقة بالتحقق من الوقائع الذي يتولاه صحافيون مهنيون وخبراء، اعتبرت السيدة أخرباش، وفق بلاغ صادر عن (هاكا)، أنه "رغم أن هذا القرار لا يهم لحد الآن سوى سوق الولايات المتحدة الأمريكية، فإن احتمال التعميم التدرجي نحو سائر بقاع العالم يظل كبيرا مع ما يترتب عليه من مخاطر تلف المعايير الشمولية في مجال تقويم المحتويات".

وأضافت أن "هذا التقلب في منهج وعمل وسلوك المنصات الرقمية العابرة للحدود، الحريصة في المقام الأول على مصالحها الاقتصادية من خلال العمل على ضبط سياساتها حسب الضغوطات السياسية والاقتصادية للسياقات المحلية، من شأنه الإضرار بحقوق المستخدمين في بعض المناطق في العالم مثل القارة الإفريقية".

وذكرت، في هذا الصدد، بأن "الشبكة الفرنكوفونية لهيئات تقنين وسائل الإعلام كما الشبكة الإفريقية لهيئات تقنين الاتصال ما انفكا يحثان المنصات على انخراط أكبر في محاربة الأخبار الزائفة ويدينان في الآن نفسه سياسة المعايير المزدوجة الممارسة من طرفها على مستويات مختلفة: التمثيل القانوني في مختلف البلدان والقارات، الوسائل المرصودة لتقويم المحويات، استعمال اللغات المحلية، لا سيما في إفريقيا، وغيرها".

وختمت أخرباش مداخلتها بالدعوة إلى مساءلة أكبر لكبريات المنصات الرقمية في إطار مقاربة شاملة وتحرك متعدد الأطراف في مجال التقنين الرقمي.

ويجمع هذا المؤتمر الدولي، المنظم من طرف المجلس الوطني لتقنين السمعي-البصري بالسنغال، في إطار أجندة الشبكة الفرنكوفونية لهيئات تقنين وسائط الاتصال، رؤساء هيئات التقنين بأكثر من خمسة عشر بلدا.

وفي ختام أشغال هذا المؤتمر، وطبقا لنصوص التنظيمية للشبكة الفرنكوفونية لهيئات تقنين وسائل الإعلام، تم تسليم السلط بين رئيس هيئة تقنين الاتصال السمعي البصري والرقمي بفرنسا، روك أوليفيي ميستر، الرئيس الحالي للشبكة الفرنكوفونية، وخلفه مامادو عمر نداي، رئيس المجلس الوطني لتقنين السمعي-البصري بالسنغال.

كما تم انتخاب السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية الموريتانية لتولي نيابة رئاسة الشبكة الفرنكوفونية في شخص محمد عبد الله لحبيب.

وكانت رئيسة الـ "هاكا" مرفوقة، خلال هذا المؤتمر، بجعفر الكنسوسي وفاطمة برودي، عضوا المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، وطلال صلاح الدين، منسق وحدة الشؤون الإفريقية والدولية بالهيئة العليا.

«أوبن إيه آي» تتهم شركات صينية بنسخ نموذج الذكاء الاصطناعي الأمريكي

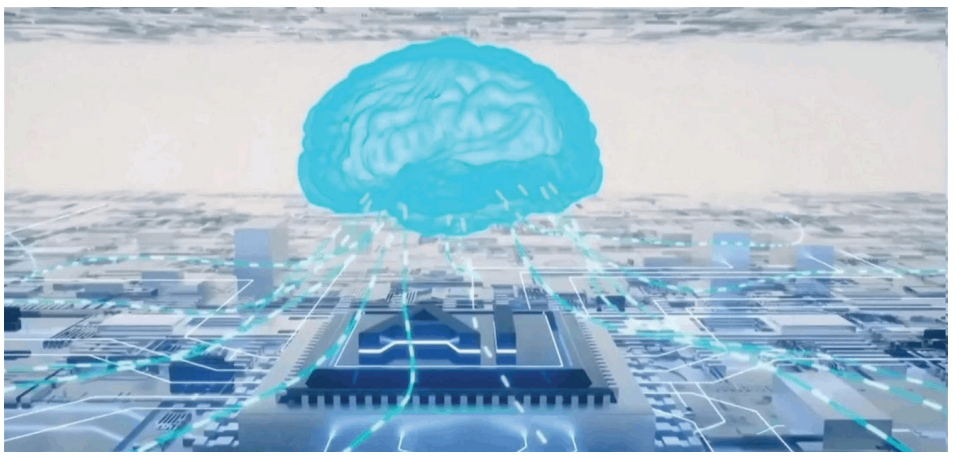

اتهمت شركة "أوبن إيه آي" المالكة لتطبيق "تشات جي بي تي" شركات صينية وغيرها بمحاولة نسخ نموذجها للذكاء الاصطناعي، داعية إلى تعزيز التعاون مع السلطات الأمريكية واتخاذ تدابير أمنية.

وأتى إعلان "أوبن إيه آي" بعدما أطلقت شركة "ديب سيك" الصينية الناشئة نموذجا جديدا للذكاء الاصطناعي يشبه "تشات جي بي تي" و"جيميناي" (من شركة غوغل) وغيرهما، ولكن بجزء بسيط من التكلفة التي تكبدتها الشركات العملاقة الأمريكية، ما أدى إلى تراجع كبير في أسهم شركات التكنولوجيا في وول ستريت في بداية الأسبوع.

في مواجهة أداء نموذج الذكاء الاصطناعي لشركة "ديب سيك" رأى خبراء في الولايات المتحدة أنها أعادت ببساطة صياغة النماذج التي تم تطويرها في الولايات المتحدة، مثل النموذج العامل بنظام "تشات جي بي تي".

ورأت "أوبن إيه آي" أن المنافسين استخدموا عملية تسمى تقطير المعرفة وتشمل نقل المعرفة من نموذج كبير مدرّب إلى نموذج أصغر، بالطريقة نفسها التي ينقل بها المعلم المعرفة إلى طلابه.

وقال متحدث باسم شركة "أوبن إيه آي" لوكالة فرانس برس "نعلم أن الشركات الصينية وغيرها، تبحث باستمرار عن نسخ نماذج من شركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية الرائدة"، مسلطا الضوء على مسائل يطرحها هذا السلوك على الملكية الفكرية بين الولايات المتحدة والصين.

وأضاف "نعتقد أنه مع تقدمنا، من المهم أن نعمل بشكل وثيق مع الحكومة الأمريكية لإيجاد أفضل طريقة لحماية تصميماتنا الأكثر كفاءة من جهود الخصوم والمنافسين لاستخدام التكنولوجيا الأمريكية".

وقال ديفيد ساكس، رئيس قسم الذكاء الاصطناعي في إدارة الرئيس دونالد ترامب، لقناة فوكس نيوز إن "هناك أدلة واضحة جدا على أن ديب سيك استخلصت المعرفة من نماذج أوبن إيه آي".

وشددت شركة "أوبن إيه آي" على أن مثل هذه الخطوة تتعارض مع شروط استخدام نماذجها، مضيفة أنها تعمل على إيجاد طرق للكشف عن محاولات مستقبلية في هذا الصدد ومنعها.

وتواجه شركة "أوبن إيه آي" التي يرأسها سام ألتمان، اتهامات بدورها بتكرار انتهاك الملكية الفكرية لمبدعين في كل أنحاء العالم، وخصوصا من خلال استخدام مواد محمية بحقوق التأليف والنشر لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي الخاصة بها.

ديبسيك : التطبيق الصيني الذي أعاد تعريف الذكاء الاصطناعي

أحدثت الشركة الصينية الناشئة "ديبسيك" اهتماما واسعا مؤخرا بعد الكشف عن نموذج جديد لروبوت محادثة يتميز بالكفاءة والابتكار. يقع مقر الشركة في مدينة هانغتشو، حيث تزعزعت توازنات مجال الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى انخفاض حاد في الأسواق المالية، لا سيما في مجال التكنولوجيا.

تُعرف "هانغتشو" بلقب "وادي السيليكون الصيني"، وقد فاجأت "ديبسيك" العالم بإطلاق روبوت المحادثة R1، الذي يُنافس الشركات في المجال مثل OpenAI و Google، ولكن بتكاليف أقل بكثير.

ولم يقتصر تأثير هذه الشركة على الابتكار في المجال التكنولوجي فقط، إذ شهد يوم الاثنين الماضي، انهيار أسهم شركة "إنفيديا"، الرائدة في مجال تصنيع الرقائق المتطورة اللازمة لتصميم نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، بخسارة بلغت 590 مليار دولار في يوم واحد، وذلك بعد إدراك المستثمرين لكفاءة وتكلفة الحلول التي طورتها "ديبسيك"، مما دفعهم إلى إعادة النظر في المبالغ الضخمة التي استثمرتها الشركات الغربية في هذا المجال.

تأسست "ديبسيك" على يد المهندس والممول الصيني "ليانغ وينغفنغ"، الذي يُوصف بأنه "عبقري تقني"، حيث بدأ باستخدام الذكاء الاصطناعي لإحداث ثورة في القطاع المالي قبل أن يوجه اهتمامه إلى الذكاء الاصطناعي. تمكن ليانغ من تجاوز العقوبات الأمريكية المفروضة على الرقائق المتطورة، الضرورية لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي.

وصفت الأوساط الأمريكية اختراق "ديبسيك" بأنه "جرس إنذار"، حيث اعتبره البعض "لحظة سبوتنيك" جديدة لوادي السيليكون، في إشارة إلى صدمة إطلاق الاتحاد السوفيتي للقمر الصناعي سبوتنيك في الخمسينيات. وفي هذا السياق، أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن مشروع استثماري ضخم بقيمة 500 مليار دولار في مجال الذكاء الاصطناعي لمواجهة التقدم الصيني في هذا القطاع.

يؤكد ليانغ وينغفنغ أنه يركز على استغلال إمكانيات الذكاء الاصطناعي لفهم العقل البشري بشكل أعمق. وقال في تصريح صحفي:" جوهر الذكاء البشري قد يكمن في اللغة"، مشيرًا إلى أن أبحاثه مستوحاة من العمليات اللغوية في الدماغ.

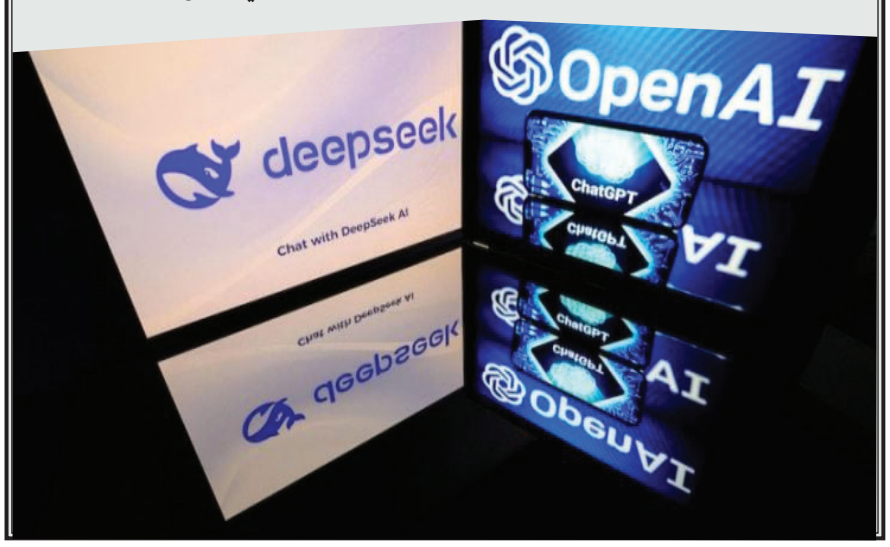

لقجع: المغرب وفر كل الظروف لإنجاح العرس القاري «كان2025»

أكد رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فوزي لقجع، أن المملكة المغربية وفرت كل الظروف اللوجستية من أجل إنجاح كأس إفريقيا للأمم لكرة القدم المغرب- 2025.

وأضاف السيد لقجع، في كلمة له خلال حفل سحب قرعة كأس إفريقيا للأمم- المغرب 2025، الذي نظم بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط، أن المغرب حرص على توفير كافة أسباب نجاح هذه التظاهرة القارية، سواء على مستوى البنيات التحتية والملاعب وفضاءات التداريب وكل الجوانب اللوجيستية المصاحبة للمنافسة.

وأشار إلى أن الجماهير ستجد ظروفا مثالية تلبي احتياجاتها قصد جعل المنافسة مناسبة للفرح وتعزيز جسور المودة بين الشعوب الإفريقية، مبرزا أن النجاح في تنظيم الكان يمهد الطريق لمرحلة ثانية هي نجاح كأس العالم 2030.

وأكد على أن تنظيم كأس إفريقيا يحظى بتتبع شخصي من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لافتا إلى أن هذا الاهتمام يعكس الرعاية المولوية التي يخص بها جلالته الأنشطة الرياضية بشكل عام والمكانة التي يحتلها البعد الإفريقي لدى جلالته.

ولم يفوت السيد لقجع الفرصة من أجل شكر المسؤولين الأفارقة على تمكين المغرب من تنظيم العرس الإفريقي لسنة 2025، مشيرا إلى أن كأس إفريقيا يعد تشريفا وتكليفا قبلته المملكة بكل جدية والتزام.

وتابع أن المغرب لطالما ربطته علاقات تاريخية مع الدول الإفريقية على عدة مستويات تجارية وحضارية وفكرية وعلمية وفنية، معتبرا أن تنظيم الكان يعد فرصة لتجديد التزام المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مع الأشقاء الأفارقة على المضي قدما نحو مستقبل مشترك في المجال الرياضي والتنموي.

وشدد على أن احتضان هذه المنافسة ليس نتيجة إرادة طارئة بل هو استمرار طبيعي لتاريخ طويل من الانتماء المشترك لإفريقيا، مضيفا أن المملكة استطاعت بالتعاون مع الأشقاء الأفارقة صناعة تراث مشترك وهويات متداخلة وكتابة صفحات من التآزر والتعاون في أيام الشدة، لاسيما أيام الكفاح من أجل الحرية والاستقلال.

وتجري نهائيات كأس إفريقيا للأمم (المغرب2025-) في الفترة من 21 دجنبر 2025 إلى 18 يناير 2026.

ثنائي مغربي يمثل إفريقيا في مواجهة أمريكا الجنوبية في التشكيل المثالي لسنة 2024

اختار موقع "صوفا سكور" الخاص بالأرقام والإحصائيات، أفضل تشكيل إفريقي ومن أمريكا الجنوبية لسنة 2024، وعرف حضور ثنائي مغربي.

ويمثل المغرب في أفضل تشكيل في القارة "السمراء"، كلا من نايف أكرد مدافع ريال سوسيداد الإسباني المعار من ويستهام الإنجليزي، وأشرف حكيمي لاعب باريس سان جيرمان الفرنسي.

وتحصل حكيمي على تنقيط 7.99 نظير المستوى المتميز الذي يقدمه مع نادي العاصمة الفرنسية، فيما تحصل أكرد على تنقيط 7.24 بعد أداءه المستقر في إسبانيا.

وضم التشكيل المثالي الإفريقي كلا من حارس المرمى الإيفواري يحيى فوفانا لاعب أنجي الفرنسي، والغاني أليدو سيدو مدافع رين الفرنسي والجزائري رامي بنسبعيني لاعب بروسيا دورتموند الألماني.

وفي خط وسط الميدان يتواجد كل من المالي محمد كامارا من موناكو الفرنسي والنيجيري أديمولا لوكمان لاعب أطلنطا الإيطالي، إلى جانب المصري محمد صلاح نجم ليفربول الإنجليزي والنيجيري أليكس إووبي لاعب فولهام الإنجليزي؛ فيما تم اختيار المصري عمر مرموش لاعب مانشستر

سيتي الإنجليزي الجديد، والجزائري محمد الأمين عمورة لاعب فولسبورغ الألماني في خط الهجوم.

أما التشكيل المثالي لأفضل لاعبي أمريكا الجنوبية، فقد شهد تواجد الأرجنتيني جيرونيمو رولي حارس مرمى أولمبيك مارسيليا الفرنسي، والبرازيلي غليسون بريمر لاعب يوفنتوس الإيطالي، إلى جانب مواطنيه غابرييل دوس سانتوس لاعب أرسنال الإنجليزي، وموريلو لاعب نوتنغهام فورست الإنجليزي.

خط وسط الميدان الأفضل بالنسبة لـ"سوفا سكور" من هذه القارة، تقدمه لاعب ريال مدريد الإسباني، الأوروغواياني فيديريكو فالفيردي والأرجنتيني جيوفاني لو سيلسو من ريال بيتيس، إلى جانب ثلاثة لاعبين برازيليين وهم: رافينيا من برشلونة الإسباني وفينيسيوس جونيور من ريال مدريد وسافينيو لاعب مانشستر سيتي الإنجليزي.

وفي خط الهجوم، أكد اللاعبون البرازيليون سيطرتهم على هذا التشكيل بتواجد كل من رودريغو لاعب الريال وماتيوس كونيا مهاجم وولفرهامبتون الإنجليزي.

الركراكي: هدفنا التتويج بكأس إفريقيا 2025 وإبراز قوة الكرة المغربية

أكد مدرب المنتخب الوطني المغربي، وليد الركراكي، بالرباط، أن الطموح الأساسي للمنتخب المغربي في كأس إفريقيا للأمم 2025 هو التتويج باللقب وإبراز الصورة المشرقة للكرة المغربية.

وأوضح الركراكي، في تصريح صحفي عقب إجراء قرعة البطولة بمسرح محمد الخامس، أن أمام المنتخب عامًا كاملًا للتحضير لهذا الحدث القاري المهم، مع التركيز على تقديم أداء قوي منذ بداية المنافسة.

وأضاف أن البطولة ستقام في ملاعب حديثة وأجواء تنظيمية مميزة، مشيرًا إلى أن المجموعة التي وقع فيها المنتخب المغربي تضم خصومًا أقوياء مثل مالي وزامبيا وجزر القمر.

وأكد الركراكي على ضرورة احترام كافة المنتخبات والتفوق على جميع المنافسين لتحقيق الهدف المنشود، لافتًا إلى أن دعم الجمهور المغربي سيكون حاسمًا للإبقاء على الكأس في المغرب.

وأشار إلى أن كأس إفريقيا أصبحت واحدة من أصعب البطولات على مستوى العالم بسبب تطور مستوى المنافسة، مبرزًا أن جميع مكونات اللعبة يجب أن تعمل معًا لخلق ضغط إيجابي يدفع اللاعبين لتقديم الأفضل.

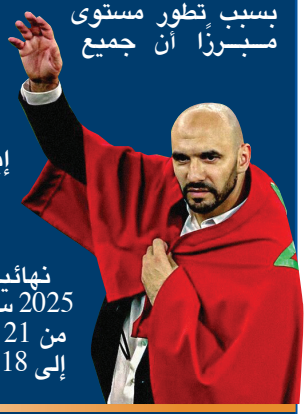

يُذكر أن نهائيات كأس إفريقيا 2025 ستُقام في المغرب من 21 دسمبر 2025 إلى 18 يناير 2026.

شادي رياض يغيب لنهاية الموسم بسبب إصابة في الرباط الصليبي ومأزق لكريستال بالاس

كشفت تقارير إعلامية إنجليزية أن الدولي المغربي، شادي رياض، يعاني من إصابة في الرباط الصليبي الأمامي للركبة، ما سيغيبه عن فريقه كريستال بالاس لبقية الموسم الجاري.

وحسب صحيفة "ديلي ميل"، فإن شادي رياض تعرض لإصابة خطيرة في الرباط الصليبي الأمامي، مما يضع خيارات المدرب أوليفر غلاسنر الدفاعية في أزمة كبيرة.

المصدر ذاته أكد أن شادي رياض سيغيب عن الملاعب لفترة طويلة نتيجة هذه الإصابة، ما يعني انتهاء الموسم بالنسبة له، بعدما عانى من إصابة أيضا في بداية الموسم وغيبته عن فريقه لأربعة أشهر.

ومن جهتها، أشارت صحيفة "نيويورك تايمز" إلى أن نادي كريستال بالاس يفكر في دخول سوق الانتقالات هذا الشهر للتعاقد مع مدافع جديد، لتعويض غياب اللاعب المغربي.

وتُعد هذه الإصابة ضربة جديدة لرياض، الذي اقتصر ظهوره مع الفريق الأول على ثلاث مباريات فقط منذ انضمامه في الصيف الماضي من برشلونة مقابل حوالي 15 مليون جنيه إسترليني.

المؤسسة الوطنية للمتاحف وصندوق الإيداع والتدبير يوقعان اتفاقيتين استراتيجيتين لتعزيز المشهد الثقافي بالدار البيضاء

وقعت المؤسسة الوطنية للمتاحف، وصندوق الإيداع والتدبير، ووكالة التعمير والتنمية آنفا، اتفاقيتي شراكة تهدفان إلى إعطاء دينامية جديدة للمشهد الثقافي بمدينة الدار البيضاء.

وأوضح بلاغ مشترك أن هاتين الاتفاقيتين ترومان إدراج المبادرات المتحفية والفنية في المشاريع الحضرية للعاصمة الاقتصادية، من أجل تعزيز الولوج إلى الفن والثقافة للجميع.

وفي إطار هذه الشراكة، تتعاون المؤسسة الوطنية للمتاحف، ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير، ووكالة التعمير والتنمية آنفا التابعة للمجموعة، لبث الحياة في المشروع المهيكل الدار البيضاء آنفا، الذي تم تقديمه كنموذج للابتكار الحضري، بهدف تطوير منظومة ديناميكية حيث تمتزج فضاءات العيش بشكل متناغم مع الأقطاب الاقتصادية والمراكز الثقافية.

كما تهدف هذه الشراكة أيضا إلى ترسيخ الثقافة في قلب المبادرات الاستراتيجية التي ينفذها صندوق الإيداع والتدبير وفروعه، من خلال جعلها أداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والترابية.

وأشار البلاغ، إلى أن أحد المشاريع الكبرى التي تهم هذا التعاون يتعلق بإعادة تحويل المطار القديم آنفا إلى متحف مخصص للصور الفوتوغرافية، مبرزا أن هذا الفضاء المخصص للاحتفاء بفن التصوير الفوتوغرافي بجميع أشكاله، سيساهم في إثراء العرض الثقافي بالمدينة وتعزيز جاذبيتها كوجهة فنية وثقافية رئيسية.

وهكذا، يندرج هذا المتحف في إطار الديناميكية الثقافية الطموحة للمدينة، والتي تتميز بالفعل بالافتتاح القريب لفيلا كارل فيك، وهي فضاء متحفي مخصص لذاكرة المدينة وتراثها المعماري والنحتي الغني.

وخلص البلاغ إلى أن هذه الشراكة بين المؤسسة الوطنية للمتاحف، وصندوق الإيداع والتدبير، ووكالة التعمير والتنمية آنفا، التي تأتي في إطار الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الرامية إلى جعل الثقافة محركا رئيسيا للتنمية السوسيو - اقتصادية للمملكة، تعكس طموحا مشتركا لتعزيز ثقافة حية وشاملة وفي متناول الجميع، بهدف تعزيز إشعاع وجاذبية مدينة الدار البيضاء.

النجم العالمي أدريان برودي يصور إعلانا لصالح ماركة كندية بالمغرب

شهد شمال المغرب، وتحديدا مدن طنجة وأصيلة ومحيطهما، مؤخرا حدثا بارزا تمثل في تصوير إعلان تجاري لصالح ماركة كندية شهيرة لحقائب السفر. هذا المشروع الطموح، الذي تم تنفيذه تحت إشراف شركة الإنتاج المغربية SAAD FILMS، ألقى الضوء على المناظر الطبيعية الفريدة للمنطقة، وقد يسهم بشكل كبير في تعزيز جاذبيتها.

وقد شارك في هذا العمل النجم العالمي الحائز على جائزة الأوسكار، أدريان برودي، حيث تم التصوير في الفترة من 22 إلى 24 يناير 2025.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، أصبح المغرب وجهة رئيسية للإنتاجات الدولية، سواء في المجال السينمائي أو الإعلانات الفاخرة. بفضل التنوع الجغرافي للمغرب، من الشواطئ إلى الجبال، إلى جانب كفاءة البنية التحتية المحلية، أصبح خيارا استراتيجيا للشركات العالمية.

ويعكس الإعلان التجاري الذي يحمل عنوان "MONOS" هذا التوجه؛ إذ تم تصوير المشاهد في مواقع مميزة، مثل طنجة وأصيلة والمضيق، مما يقدم واجهة مثالية للترويج لجمال المنطقة.

وأثارت مشاركة النجم العالمي أدريان برودي اهتماما خاصا، على اعتبار أن المعني حائز على جائزة الأوسكار وجائزة الغولدن غلوب، ومُرشح هذا العام لجائزة أوسكار أخرى، بمسيرة حافلة بالأدوار المميزة وشهرة عالمية تضيف قيمة استثنائية للمشروع.

من خلال هذا التصوير، استفادت المنطقة من ترويج مزدوج: عرض المناظر الطبيعية الخلابة للمغرب إلى جانب نجم عالمي قادر على جذب إهتمام الجمهور الدولي. هذه الشراكة بين نجم عالمي ووجهة مغربية تبرز إمكانيات البلاد كمنصة للتعاون الثقافي والإبداعي.

فلايت ريسك: لميل غيبسون يتصدر شباك التذاكر في الصالات الأمريكية

تصدر فيلم الحركة الجديد "فلايت ريسك" للممثل والمخرج ميل غيبسون شباك التذاكر في أمريكا الشمالية، حيث حقق 12 مليون دولار في عطلة نهاية أسبوع شتوية بطيئة، على ما قال محللون متخصصون في القطاع الأحد.

يشارك في بطولة الفيلم الذي أنتجته "لاينزغايت"، كل من مارك والبيرغ وميشيل دوكري وتوفر غريس، وتدور القصة حول مسؤول محلي أميركي ينقل رجل عصابات تحول إلى مخبر عبر البرية في ألاسكا. وتشهد الرحلة اضطرابات عندما ت كشف الدوافع الخفية للطيار.

قال المحلل ديفيد أ. غروس من شركة "فرانشايز إنترتاينمنت ريسرتش" Franchise Entertainment Research "هذه بداية جيدة لفيلم إثارة أصلي".

ورغم أن تعليقات النقاد أتت "سيئة"، توقع غروس أن يحقق العمل "نتائج جيدة في مختلف أنحاء العالم".

تراجع فيلم "موفاسا ذي لاين كينغ" Mufasa: The Lion King" من إنتاج شركة ديزني إلى المركز الثاني، حاصدا 8,7 ملايين دولار. وبلغت إيراداته المحلية 221,1 مليون دولار، فيما حقق 405 ملايين دولار من مبيعات التذاكر في الخارج.

كما تراجع الفيلم الكوميدي "وان أوف ذم دايز" (One of Them Days") من إنتاج شركة سوني إلى المركز الثالث بإيرادات بلغت 8 ملايين دولار. وتلعب كيكي بالمر والمغنية سزا دور البطولة في الفيلم الذي أنتجته إيسا راي، حيث تؤديان دور زميلتين في السكن تحاولان دفع الإيجار تحت طائلة الطرد بعد أن بدد صديقهما أموالهما.

واحتفظ فيلم الرسوم المتحركة "سونيك ذي هيدجهوغ 3" (Sonic the Hedgehog 3") من إنتاج شركة باراماونت بالمركز الرابع، مع إيرادات بلغت 5,5 ملايين دولار في عطلة نهاية الأسبوع السادسة له.

واحتفظ فيلم الرسوم المتحركة "موانا 2" ("Moana 2") من إنتاج ديزني بالمركز الخامس. وحقق الفيلم 4,3 ملايين دولار في عطلة نهاية الأسبوع التاسعة له، ومن المتوقع أن يصبح قريبا تاسع أكثر فيلم رسوم متحركة تحقيقا للإيرادات على الإطلاق، وفق مجلة "هوليوود ريبورتر".